

## معايير العولمة الاقتصادية والسياسية وتأثيراتها على

### عملية تخطيط نظام التعليم

د. طلعت حسيني إسماعيل

أستاذ التخطيط التربوي المساعد

قسم أصول التربية

كلية التربية - جامعة الزقازيق

#### الملخص

انطلق البحث من قناعة مفادها أن الإتجاه نحو تطبيق المعايير الاقتصادية والسياسية للعولمة في كافة النظم الاجتماعية وفي مقدمتها نظام التعليم، وبغض النظر عن إيجابياتها وسلبياتها، يعد خطأ جسيماً. لذا سعى البحث إلى التعرف على تأثيرات المعايير الاقتصادية والسياسية للعولمة على عملية تخطيط نظام التعليم، وتحديد المتطلبات التي ينبغي توافرها في عملية التخطيط التربوي للتغلب على التأثيرات التي تفرضها المعايير الاقتصادية والسياسية للعولمة. ولقد توصل البحث إلى تأثير الأوضاع المجتمعية والتربوية للمجتمع المصري من جراء تطبيق تلك المعايير، كما توصل أيضاً إلى أن تأثيرات معايير العولمة تظل جميع العناصر التي تتكون منها عملية التخطيط التربوي، بداية من تحديد الأهداف التي يسعى التخطيط التربوي إلى تنفيذها، ومروراً بالمسؤولين عن عملية التخطيط (المخطط التربوي)، وأهم الطرق والأساليب (المداخل والتقنيات) المستخدمة في عملية التخطيط التربوي، وتمويل الخطط التربوية. ثم قدم البحث مجموعة من المتطلبات الواجب توفيرها في عملية التخطيط التربوي للتغلب على تأثيرات معايير العولمة، وقد حددها البحث في متطلبات تتعلق بأهداف التخطيط التربوي، ومتطلبات تتعلق بالمخطط التربوي، ومتطلبات تتعلق بمداخل التخطيط التربوي وأساليبه، ومتطلبات تتعلق بتمويل الخطط التربوية، ومتطلبات تتعلق باعداد الخطط التربوية. ومن ثم، أوصى البحث بضرورة إعادة النظر في عملية التخطيط التربوي بشكل كامل، ليس بغرض التخلي عنها كأداة ضرورية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة في المجتمع، ولكن لتأكيد استجابتها للحاجات المتغيرة للمجتمع من جهة، وللتعاطي مع التأثيرات التي تفرضها المعايير الاقتصادية والسياسية للعولمة على النظام التربوي في المجتمع من جهة أخرى.

**الكلمات المفتاحية:** العولمة -معايير العولمة -نظام التعليم -التخطيط التربوي.

د. طلعت حسيني اسماعيل معايير العولمة الاقتصادية والسياسية وتأثيراتها على عملية تخطيط نظام التعليم

## **Political and Economic Standards of Globalization and its Impact on Education System Planning Process**

### **Abstract**

The research launched from convinced that the trend towards the application of political and economic standards of globalization in all social systems, particularly the education system, regardless of its advantages and disadvantages, is a grave error. So, the research sought to identify the effects of the political and economic standards of globalization on the education system planning process, and determine the requirements should be available in educational planning process to overcome the effects posed by the political and economic standards of globalization. The research found that the societal and educational status of the Egyptian society were affected by the application of these standards, also it found that the effects of globalization standards affect all the elements that constituting the educational planning process, beginning of setting the goals which educational planning seeks to implement, passing by those responsible for the planning process (educational planners), the most important ways and methods (approachs and techniques) used in educational planning process, and financing of educational plans. Then, the research presented a set of requirements to be met in the educational planning process to overcome the effects of globalization standards, The research has identified it into requirements relating to the objectives of educational planning, requirements relating to the educational planner, requirements relating to the educational planning approaches and techniques, requirements relating to financing of educational plans, and requirements relating to the preparation of educational plans. Hence, the research recommended the necessity of reconsider the educational planning process Completely, not in order to give up it as a necessary tool to achieve the desired economic and social development in the society, but to confirm its response to the changing needs of the society on one hand, and to deal with the effects imposed by the the political and economic standards of globalization on the educational system in the society on the other hand.

**Keywords:** Globalization – Standards of Globalization – Education System – Educational Planning.

## مقدمة

شهدت الساحة الدولية منذ أواخر الثمانينات من القرن الماضي تغيرات كبيرة وسريعة في الإتجاه نحو عولمة كافة نواحي الحياة، وفي مقدمتها الأنشطة الاقتصادية المتمثلة بقطاعات الإنتاج والتجارة والإستثمار وحركة رؤوس الأموال والخدمات، مما تمخض عنها آثاراً اقتصادية واجتماعية وسياسية عميقة على مجمل حركة الاقتصاد العالمي.

وتعد العولمة أحد أبرز المتغيرات العالمية المعاصرة التي شهدت اختلافاً في الرؤى بشأنها، مابين مؤيدي لها، باعتبارها تعمل على تكامل البناء الاقتصادي للمعلومات مع البناء الثقافي للإنسان، ورافض لها، باعتبارها ذوباناً ثقافياً وتهديداً للهوية والتراث، واتجاه ثالث ينظر لها من زاوية التفاعل الإيجابي بين الثقافات، الذي يرسخ قيماً ثقافية مشتركة، بحيث تكون الثقافات الوطنية مزيجاً من ثقافة دولية تخدم المعاصرة، وثقافة محلية تحافظ على الأصول من المنابع.<sup>(١)</sup> ومن ثم باتت العولمة واقعاً لا ينبغي تجاهله ولا يمكن تفاديه، بل الأجدر مجابهة تحدياتها من جهة، والإفادة من إيجابياتها من جهة أخرى.<sup>(٢)</sup> من خلال إعداد أفراد المجتمع، وبلورة اتجاهاتهم، وتكييف ممارساتهم، بما يخدم مصلحة الوطن ويحافظ على بقائه واستمرارية نموه.

وترتكز العولمة على أيديولوجية اليد الخفية التي يقوم عليها النظام الرأسمالي العالمي، المبني على آلية السوق، وسياسة الإنفتاح، ومنح الحريات أمام انتقال الاستثمارات والسلع والخدمات، وخلق مؤسسات تجارية ومالية عالمية، ونظام تقسيم العمل الدولي، فضلاً عن تحجيم دور الدولة في الحياة الاقتصادية وإنهائه، والإعتماد على القطاع الخاص لقيادة وتسيير النشاط الاقتصادي.<sup>(٣)</sup> مما أدى إلى تعطيل دور الدولة، وتنعيتها عن الحضور في النشاط الاقتصادي والاجتماعي، واحلال السيادة الاقتصادية العالمية محل السيادة الاقتصادية الوطنية.

وتعتمد العولمة في ترسيخ وجودها في مختلف بلدان العالم على مجموعة من المعايير الاقتصادية والسياسية، وتدور تلك المعايير حول التنافسية والربحية وحرية التجارة وتأكيد أهمية دور القطاع الخاص والاعتماد المتبادل وتحرير الأسواق وتحسين

د. طلعت حسيني اسماعيل معايير العولمة الاقتصادية والسياسية وتأثيراتها على عملية تخطيط نظام التعليم الكفاءة في الأداء وتعظيم العائد وتحقيق الجودة والتنمية البشرية المتواصلة على الصعيد الاقتصادي. كما تدور حول التعددية، والممارسة الديمقراطية، واحترام القانون الدولي، والتقييد بالالتزامات الدولية، واحترام وتقدير حقوق الإنسان، وكفالة الحريات العامة والخاصة للمواطنين على الصعيد السياسي.

وتنعكس التأثيرات المنبثقة عن محاولة تطبيق المعايير الاقتصادية والسياسية للعولمة في جميع المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية والإعلامية، مما يترك أثراً كبيراً في الأوضاع السياسية للبلدان المختلفة، واقتصاداتها الوطنية، وخصوصياتها الثقافية، مع وجود فارق في التأثير بين بلد وآخر تبعاً لمدى اندماجه في التفاعلات الدولية، باعتبار أن الاندماج الأكبر يطرح تأثيرات أكثر، لكنه في الوقت نفسه لا يمكن تجنبه، أو يجب عدم تجنبه، فكما أنه يرتب تحديات، فإنه يتيح فرصاً للحياة في العالم في ظل التأثيرات الايجابية والسلبية لمعايير العولمة.<sup>(4)</sup>

وقد ترتب على محاولة تطبيق المعايير الاقتصادية والسياسية للعولمة نشأة أوضاع سياسية واقتصادية جديدة، ففي المجال الاقتصادي ساد مفهوم اقتصاد السوق عبر العالم، ولم يعد هناك وجود تقريبا لمفاهيم اقتصادية أخرى، وفي المجال السياسي قامت معظم بلدان العالم بتغيير دساتيرها وقوانينها الداخلية وأنظمتها السياسية متأثرة بالضغوطات الخارجية، فأصبحت التعددية السياسية، والأسلوب الديمقراطي الذي يرمي للمشاركة السياسية، وفتح المجال للحريات هو الذي يسود في معظم دول العالم، وفي مجال الإعلام لم تستطع الدول التي أضحت حدودها مخترقة أن تنغلق وتمنع المعلومة عن المواطن الذي أصبح يلتقطها ويتلقفها كالبرق عبر الأقمار الصناعية والفضائيات والإنترنت التي قدمت جميعها خدمة كبيرة للإنسان، وجعلت البشرية في كل دول العالم تعيش وكأنها في قرية إلكترونية صغيرة.

وتكمن المشكلة الأساسية الناجمة عن محاولة تطبيق المعايير الاقتصادية والسياسية للعولمة في أن تلك المعايير تلزم البلدان النامية بالانسحاب من الخدمات الاجتماعية والاقتصادية التي تقدمها لمواطنيها، وتركها للسوق الحر وقوى العرض

والطلب، وهذا يعد شرطاً أساسياً من شروط الانفتاح والعمولة، حيث يعد من أهم شروط واتفاقيات برامج صندوق النقد والبنك الدوليين هو تخفيف حجم التدخل الحكومي الاجتماعي والاقتصادي، وذلك من خلال تخفيف العجز في الميزانية والانفاق العام للدولة.<sup>(٥)</sup>

وتشكل تأثيرات المعايير الاقتصادية والسياسية للعمولة تحديات جسيمة أمام الدول النامية بصفة عامة، ومصر بصفة خاصة، وهذه التحديات والمخاطر تتفاوت بين مخاطر سياسية، وأخرى اقتصادية، وثالثة ثقافية، وكلها ترتبط بمحاولات الولايات المتحدة الأمريكية تنميط العالم، والإستفراء بالشأن العالمي، وإدارته بشكل أحادي، بما يتناسب ومصالحها وغاياتها، مما يستوجب التخطيط ووضع الإستراتيجيات لمواجهة هذه التحديات.<sup>(٦)</sup> وما من شك في أن النظام التعليمي باعتباره نسقاً مفتوحاً على كل الأنظمة، ليس بمعزل عن تأثيرات تلك المعايير، وهو أيضاً ليس بمعزل عن الواقع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي الذي يعمل فيه، فهو دائماً في علاقات جدلية من التأثير والتأثر بمعطيات هذا الواقع، ومتغيراته.

ويظهر تأثير المعايير الاقتصادية والسياسية للعمولة على التعليم في تعرض المنظومة التعليمية بكل مكوناتها من أهداف، وسياسات، وخطط إستراتيجية، وخطط إجرائية، ومن طلاب، ومعلمين، وإدارة، ومناهج، وتمويل، لتأثيرات معايير العمولة. حيث يؤدي تطبيق هذه المعايير إلى مجموعة من التأثيرات على منظومة التعليم، وما يقوم به من وظائف، وما يلقي على عاتقه من أعباء ومسؤوليات، ذلك أنه هو المنوط به في المقام الأول مهمة بناء البشر. والحقيقة أن تطبيق هذه المعايير في مجال التعليم يساهم بشكل كبير في تحجيم الرؤى التربوية، ويؤدي إلى تخلي الدولة عن مسؤوليتها تجاه الإنفاق على التعليم، ويفسح المجال للقطاع الخاص والأجنبي الهادفين للربح للمشاركة في مجال التعليم. وهو ما يؤدي إلى إهدار مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية، وزعزعة السلام الاجتماعي داخل المجتمع، والتأثير السلبي على مسائل الانتماء والولاء والهوية والاعتزاز بالمواطنة.<sup>(٧)</sup>

كما يؤدي الاتجاه نحو تطبيق المعايير الاقتصادية والسياسية للعمولة إلى التأثير على عملية التخطيط لنظام التعليم، مما يؤدي إلى عدم قدرة التخطيط التربوي نفسه

د. طلعت حسيني اسماعيل معايير العولمة الاقتصادية والسياسية وتأثيراتها على عملية تخطيط نظام التعليم على تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع؛ خاصة في ظل ضعف المخصصات المالية الموجهة لتمويل الخطط التعليمية، وفي ظل سياسات الإصلاح الاقتصادي وتراجع دور الدولة في الانفاق على التعليم. وهو ما يقتضى ضرورة العمل على إعادة النظر في عملية التخطيط التربوي، ليس بغرض التخلي عنها كأداة ضرورية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع، ولكن لتأكيد استجابتها للحاجات المتغيرة للمجتمع من جهة، وللتعاطى مع التأثيرات التي تفرضها المعايير الاقتصادية والسياسية للعولمة على النظام التربوي في المجتمع من جهة أخرى.

وبالإضافة لما سبق فإن تأثيرات معايير العولمة تؤدي إلى إرباك عملية التخطيط التربوي؛ فعلى الرغم من أن المجتمع ينفق جزءاً كبيراً من الدخل للحصول على الشهادات الدراسية التي تمكن الأفراد من تحسين مكانتهم الاجتماعية والاقتصادية، إلا أن أغلب هذه الشهادات لا تفيد في تحسين أوضاع من يحصلون عليها، نظراً لعدم حاجة سوق العمل لهم. ومن ثم تؤدي بطالة المتعلمين إلى اهتزاز قيمة التعليم وتدني جوداه في المجتمع. ولذا على المؤسسات التعليمية أن تكييف نفسها وتصوغ أهدافها وفقاً لهذه التحديات في إطار تخطيط تربوي فعال يتناسب مع التحديات الحضارية المعاصرة التي فرضتها تأثيرات المعايير الاقتصادية والسياسية للعولمة. وهو ما يتطلب عدم الركون للحلول السهلة، من قبيل رفض معايير العولمة على أنها شر مستطير، أو القبول بها دون تحفظ على أن فيها الخير الوفير. فلا الانعزال عن العولمة ممكن، كما أنه من غير المنطقي الانخراط في العولمة والدوبان فيها.<sup>(8)</sup>

وتجدر الإشارة إلى أن مواجهة التحديات الناجمة عن تأثير المعايير الاقتصادية والسياسية للعولمة على التعليم من جهة، وعلى عملية التخطيط له من ناحية أخرى، هو بالفعل معادلة صعبة، وهي معركة حضارية معقدة، يجب خوضها بديارية وحكمة ومعرفة. ففي ضوء نتيجة هذه المعركة وما سيقوم به المجتمع في السنوات القليلة القادمة، تتحدد رفاهية أبناء المجتمع في المستقبل. وفي هذا السياق فإن تحديد المتطلبات التي ينبغي توافرها في عملية التخطيط التربوي، للتغلب على تأثيرات المعايير الاقتصادية والسياسية للعولمة على الأوضاع المجتمعية عامة والتعليمية بخاصة، يعد

ضرورة حتمية، وذلك باعتبار أن التخطيط هو العامل الرئيس في معالجة عوامل الأزمة الحالية التي يمر بها المجتمع المصري والتي ترجع أسبابها إلى التأثيرات التي فرضها توجه الدولة نحو تطبيق معايير العولمة على الصعيدين الاقتصادي والسياسي.

### مشكلة البحث وتساؤلاته

شهد العالم في السنوات القليلة الماضية اهتماماً واسعاً بالمعايير الاقتصادية والسياسية للعولمة، ليس فقط على المستوى الأكاديمي، وإنما أيضاً على مستوى أجهزة الاعلام والرأى العام والتيارات السياسية والفكرية المختلفة. ويعد التسليم بتلك المعايير الاقتصادية والسياسية، ومحاولة تطبيقها، كما هي، في المجالات المجتمعية عامة ومجال التعليم على وجه الخصوص، وبغض النظر عن إيجابياتها وسلبياتها، ودون تحليل ومراجعة لأبعادها، ولأهم القوى المحركة لها، ودون معرفة الأسباب والعوامل الكامنة وراء ظهورها، خطأً جسيماً، وبصفة خاصة في ظل ما تمخض عنها من تأثيرات اقتصادية واجتماعية وسياسية وتربوية عميقة طالت الأوضاع المجتمعية كافة وعناصر المنظومة التربوية خاصة، كما طالت عملية التخطيط لنظام التعليم. ومن هذا المنطلق يأتي البحث الحالي كاستجابة علمية يفرضها الإحساس بالضرورة القصوى لإجراء البحوث العلمية التي يمكن أن ترصد وتحلل واقع تلك المعايير، وتحلل تأثيراتها على الأوضاع المجتمعية والتعليمية من جهة، وعلى عملية تخطيط نظام التعليم من جهة أخرى. ثم تحديد المتطلبات التي ينبغى توافرها في عملية التخطيط التربوي للتغلب على التأثيرات التي تفرضها معايير العولمة. وفي ضوء ذلك نحدد مشكلة البحث في الأسئلة التالية:

- ١ - ما المعايير الاقتصادية والسياسية للعولمة؟
- ٢ - ما تأثير المعايير الاقتصادية والسياسية للعولمة على الأوضاع المجتمعية؟
- ٣ - ما تأثير المعايير الاقتصادية والسياسية للعولمة على المنظومة التعليمية؟
- ٤ - ما تأثير المعايير الاقتصادية والسياسية للعولمة على عملية التخطيط التربوي؟
- ٥ - ما المتطلبات التي ينبغى توافرها في عملية التخطيط التربوي للتغلب على التأثيرات التي تفرضها المعايير الاقتصادية والسياسية للعولمة؟

د. طلعت حسيني اسماعيل      معايير العولمة الاقتصادية والسياسية وتأثيراتها على عملية تخطيط نظام التعليم

## أهداف البحث

ينطلق البحث الحالي من قناعة مفادها أن التعليم هو العامل الأساس في تحقيق التنمية والتقدم لكافة المجتمعات، وأن تحقيق التعليم لأهدافه وأدواره التنموية في ضوء التأثيرات التي فرضتها معايير العولمة الاقتصادية والسياسية على المجتمعات النامية عامة والمجتمع المصري بخاصة، يتطلب التخطيط الجيد والفعال لإصلاح وتطوير منظومة التعليم بكافة مدخلاتها وعملياتها ومخرجاتها، بما يضمن تحقيق التعليم لأهدافه في تحسين نوعية المتخرجين منه. فكما يكون التعليم يكون مستوى خريجه ونوعيتهم، وكما يكون مستوى الأفراد ونوعيتهم يكون مستوى المجتمع ونوعيته. حيث إنه من المؤكد أن أي مجتمع لا يمكن أن يرتقى فوق مستوى أفراده. كما أن أي إصلاح أو تطوير للتعليم لابد أن يستند بدايةً على التخطيط الجيد له. و في ضوء ذلك يمكن تحديد الهدف العام الذي يسعى البحث الحالي إلى تحقيقه في: التعرف على تأثيرات المعايير الاقتصادية والسياسية للعولمة على عملية التخطيط لنظام التعليم، وذلك من خلال:

- ١ - التعرف على ماهية العولمة، وأبعادها، وأهم القوى المحركة لها، ومعاييرها الاقتصادية والسياسية.
- ٢ - بيان تأثير المعايير الاقتصادية والسياسية للعولمة على الأوضاع المجتمعية.
- ٣ - بيان تأثير المعايير الاقتصادية والسياسية للعولمة على المنظومة التعليمية.
- ٤ - بيان تأثير معايير العولمة الاقتصادية والسياسية على عملية تخطيط نظام التعليم.
- ٥ - تحديد المتطلبات التي ينبغي توافرها في عملية التخطيط التربوي للتغلب على التأثيرات التي تفرضها المعايير الاقتصادية والسياسية للعولمة.

## أهمية البحث

في ضوء ما يشهده المجتمع الدولي عامة والمجتمع المصري بخاصة في السنوات الأخيرة من تغيرات عديدة ومتنوعة طالت كافة المجالات المجتمعية، تلك التغيرات التي حدثت كنتيجة مباشرة لتأثير المعايير الاقتصادية والسياسية للعولمة على الأوضاع



المجتمعية، وعلى المنظومة التعليمية، وانطلاقاً من كون التعليم هو بمثابة حجر الزاوية الأساس في تشكيل مستقبل هذا المجتمع، وأن التخطيط الجيد له هو الضمان لنجاح أى نشاط تقوم به مؤسسات الدولة في تلبية ما يتطلع إليه المجتمع من مستقبل أفضل في معظم المجالات، ومن ثم النهوض بالمجتمع، ليرتقى المكانة اللائقة به في سباق الحضارة الإنسانية، فإن أهمية هذا البحث من الناحيتين النظرية والتطبيقية، نحدد فيما يأتي:

#### - الأهمية النظرية

تنبع الأهمية النظرية لهذا البحث من أهمية الموضوع الذي يتناوله، كون موضوع معايير العولمة وتأثيراتها على الأوضاع المجتمعية عامة وعلى عملية تخطيط نظام التعليم بخاصة، يعد من أهم الموضوعات التي لم تنل بعد حظها من الإهتمام والبحث من قبل المسؤولين عن تخطيط نظام التعليم في المجتمع، حيث إن تقدم المجتمعات وتطور مؤسساتها واستمرارها يعتمد بشكل رئيس على التخطيط الشامل عامة والتخطيط التربوي على وجه الخصوص، والذي يمكن من خلاله تحسين أداء المؤسسات المجتمعية وتطويرها. ومما يزيد من أهمية هذا البحث هو ارتباط التخطيط التربوي بأحد الجوانب المهمة ذات التأثير الكبير على الأوضاع المجتمعية في الوقت الراهن وهو الموازنة مع المعايير الاقتصادية والسياسية للعولمة. وبالإضافة إلى ذلك فإن أهمية هذا الموضوع تستمد مما يقدمه من تأصيل نظري بشأن العولمة، وأبعادها، وأهم القوى المحركة لها، ومعاييرها الاقتصادية والسياسية، وتحديد أهم التأثيرات التي فرضتها هذه المعايير على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمجتمع المصري، وكذا تأثير تلك المعايير على المنظومة التعليمية من ناحية وعلى عملية التخطيط لتلك المنظومة من ناحية أخرى.

وتبدو الأهمية النظرية للبحث أيضاً من ضرورة التخطيط الجيد والفعال لمنظومة التعليم، باعتبار أن التخطيط هو الأساس في إصلاح التعليم وتطويره؛ وأن نجاح التخطيط في بلوغ أهدافه يتوقف إلى حد كبير على توفير مجموعة من المتطلبات التي ينبغي توافرها في عملية التخطيط التربوي للتغلب على التأثيرات التي تفرضها المعايير الاقتصادية والسياسية للعولمة على الأوضاع المجتمعية عامة، والمنظومة التعليمية بخاصة. مما يؤدي إلى أن يسير نظام التعليم على بصيرة صوب تحقيق أهدافه المنشودة وإنجاز أدواره المتوقعة.

د. طلعت حسيني اسماعيل معايير العولمة الاقتصادية والسياسية وتأثيراتها على عملية تخطيط نظام التعليم

### - الأهمية التطبيقية

تنبع أهمية البحث التطبيقية من أهمية الدور الذي يلعبه التخطيط التربوي، وتأثيره على أداء المؤسسات التعليمية ونجاحها في تحقيق الأهداف المنوطة بها، ومدى بقائها واستمرارها بشكل عام. حيث إن نظام التعليم يحتاج اليوم وأكثر من أي وقت مضى إلى مداخل وأساليب تخطيطية جديدة، تحقق له مستويات عالية من الأداء في كافة مراحلها، وذلك من أجل مواكبة التحولات والتطورات المتسارعة، والإنسجام مع التحديات والتغيرات التي تفرضها معايير العولمة وطرق التعامل معها، ومن ثم تحقيق أهداف مؤسسات التعليم بكفاءة وفاعلية.

كما تتحدد القيمة التطبيقية للبحث فيما سوف يسفر عنه من نتائج يمكن أن تفيد المسؤولين السياسيين، والمعنيين بالشأن الاقتصادي، والمهتمين بقضايا إصلاح التعليم وتطويره، ومخططي التعليم، والمسؤولين عن إصدار القرارات الخاصة بتسيير أمور التعليم، والباحثين بكليات التربية ومراكز البحوث التربوية. ويمكن تحديد ذلك كما يأتي:

- مساعدة القادة السياسيين في التعرف على تأثير المعايير السياسية للعولمة على الأوضاع المجتمعية.
- مساعدة المسؤولين عن الشأن الاقتصادي في التعرف على تأثير المعايير الاقتصادية للعولمة على الأوضاع المجتمعية.
- توجيه المسؤولين عن القرار التربوي إلى ضرورة إصلاح وتطوير منظومة التعليم وسياساته واستراتيجياته وخطته التنفيذية، بالإضافة إلى اقتراح تعديلات بشأن قوانين التعليم بما يتماشى وتأثيرات المعايير الاقتصادية والسياسية للعولمة على الأوضاع المجتمعية والتعليمية.
- تبصير المخططين التربويين بأهم المتطلبات التي ينبغي توافرها في عملية التخطيط التربوي للتغلب على التأثيرات التي تفرضها المعايير الاقتصادية والسياسية للعولمة. مما يؤدي إلى أن يسير نظام التعليم على بصيرة صوب تحقيق أهدافه المنشودة وإنجاز أدواره المتوقعة.
- إيجاد منطلقاً للباحثين في استكمال بعض الجوانب البحثية التي يكشف عنها البحث.

## منهج البحث

تقتضى طبيعة البحث الحالى استخدام المنهج الوصفي، لمناسبته لطبيعة الموضوع محل البحث، حيث يمكن من خلاله التعرف على ماهية العولمة، وأبعادها، وأهم القوى المحركة لها، ومعاييرها الاقتصادية والسياسية، وتأثير هذه المعايير على الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للمجتمع المصرى من جهة، وعلى أوضاع المنظومة التعليمية من جهة أخرى، وكذا تأثير تلك المعايير على عملية تخطيط نظام التعليم، ثم تحديد المتطلبات التى ينبغى توافرها في عملية التخطيط التربوى للتغلب على التأثيرات التى تفرضها المعايير الاقتصادية والسياسية للعولمة.

## خطة السير في البحث

### سير البحث وفق الخطوات الأتية:

**الخطوة الأولى:** تحليل الأدبيات المختلفة المتعلقة بالعولمة، لتقديم إطار نظرى متكامل حول طبيعة العولمة؛ من حيث: نشأتها، ومفهومها، وأبعادها، وأهم القوى المحركة لها، ومعاييرها الاقتصادية والسياسية. وتمثل هذه الخطوة المحور الأول للبحث، بعنوان: العولمة: المفهوم والأبعاد والمعايير.

**الخطوة الثانية:** بيان تأثير معايير العولمة على الأوضاع المجتمعية، وذلك من خلال تحديد تأثيرها على الأوضاع الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية. وتمثل هذه الخطوة المحور الثانى للبحث، بعنوان: تأثير معايير العولمة على الأوضاع المجتمعية.

**الخطوة الثالثة:** بيان تأثير معايير العولمة على المنظومة التعليمية، وذلك من خلال تحديد تأثيرها على أهداف التعليم، وسياساته، والإنفاق الحكومى عليه، وخصصته، ومجانيته، والعلاقة بين مخرجاته واحتياجات سوق العمل، وتكاليف الدراسة على المتعلمين، ومستوى التعليم الحكومى، وتكافؤ الفرص بين المتعلمين، وحال المتعلمين من أبناء الطبقات الاجتماعية المتوسطة، وتعيين الخريجين من التعليم الحكومى، ومعدلات البطالة بين المتعلمين. وتمثل هذه الخطوة المحور الثالث للبحث، بعنوان: تأثير معايير العولمة على المنظومة التعليمية.

د. طلعت حسيني اسماعيل معايير العولمة الاقتصادية والسياسية وتأثيراتها على عملية تخطيط نظام التعليم  
الخطوة الرابعة: تحديد تأثير معايير العولمة الاقتصادية والسياسية على عملية  
التخطيط التربوي ومتطلبات مواجهته لها، وذلك من خلال: بيان تأثيرات  
المعايير الاقتصادية والسياسية للعولمة على أهداف التخطيط التربوي، والمخطط  
التربوي، ومداخل التخطيط التربوي وأساليبه، وتمويل الخطط التربوية. ثم  
تحديد المتطلبات التي ينبغي توافرها في عملية التخطيط التربوي للتغلب على  
التأثيرات التي تفرضها المعايير الاقتصادية والسياسية للعولمة. وتمثل هذه  
الخطوة المحور الرابع للبحث، بعنوان: تأثير معايير العولمة الاقتصادية والسياسية  
على عملية التخطيط التربوي ومتطلبات مواجهته لها.

### المحور الأول: العولمة: التعريف والأبعاد والمعايير

تشير العولمة الكثير من النقاش والجدل، ابتداءً من تعريف مفهومها، ومروراً  
بتحديد أبعادها، ومظاهرها، وطبيعة القوى الفاعلة المحركة لها، فضلاً عن رصد  
تأثيراتها في دول العالم كافة، ولاسيما الدول العربية عامة ومصر على وجه  
الخصوص. وقد برزت العولمة بوضوح خلال تسعينيات القرن العشرين، ولكنها سرعان  
ما تحولت إلى إحدى القوى المؤثرة في الحقائق والوقائع الحياتية المعاصرة، حتى غدت  
وكانها لازمة لا بد منها في كل نقاش ومقال. وقد ساعد في ذلك تفكك منظومة  
الدول الاشتراكية في شرق أوروبا وانحيار الاتحاد السوفيتي في نهاية الثمانينات من  
القرن الماضي.

#### أولاً: تعريف العولمة

تعد العولمة - كفكرة - تقوم على الانفتاح بين المجتمعات، فكرة قديمة، حيث  
حدثت على مدار التاريخ الإنساني محاولات كثيرة للتواصل الحضاري والاقتصادي بين  
المجتمعات. كما يعد التواصل بين المجتمعات من الخصائص الأصلية للمجتمع  
الإنساني. وتؤكد العديد من الدراسات الأنثروبولوجية على حقيقة عملية الانتقال  
الثقافي من مجتمع إلى آخر، ومن قارة إلى أخرى على مدار التاريخ، إلا أن الجديد في  
عملية الانفتاح بين المجتمعات في السنوات الأخيرة هو في مضمون الأفكار والمعتقدات

والأشياء التي يتم عولمتها، وفي آليات عملية العولمة، وفي السرعة التي تتم بها، والأهداف الكامنة ورائها، والرقعة الجغرافية التي تمتد إليها، أو بمعنى آخر شمولية الإنفتاح والإتصال بين المجتمعات الإنسانية.

وقد سارع المفكرون الاستراتيجيون والسياسيون والاقتصاديون والاجتماعيون مع بروز مصطلح العولمة في العقد الأخير من القرن العشرين إلى تقنينها في إطار منهجي متبلور، بل سعى بعضهم إلى تقديمها كنظرية حتمية لا يمكن تجاهلها أو تجنبها على المستوى التطبيقي الدولي. وفي مقابل ذلك هناك بعض المفكرون الآخرون اللذين وجهوا انتقادات شديدة للحجة القائلة بأن العولمة من قبيل الحتميات الاقتصادية والتكنولوجية الشبيهة بالأحداث الطبيعية التي لا يمكن الوقوف في وجهها، ويؤكدون أن العولمة ما هي إلا نتيجة خلفتها سياسات معينة بوعى وإرادة الحكومات والبرلمانات التي وقعت على القوانين التي طبقت سياسات العولمة وأفكارها ومعاييرها الجديدة.<sup>(٩)</sup>

وقد أخذت عدوى العولمة بالانتشار في كل ما يتصل من تفكير في العلاقات الدولية منذ نهاية حرب الخليج الثانية التي أعلنت ولادة ما يسمى بالنظام العالمي الجديد. وفي هذا السياق يرى محمد عمارة (٢٠٠١) أن العولمة هي مرحلة ما بعد الاستعمار، وهي عملية متصلة مع ما قبل الاستعمار؛ أي إنها استعمار بطريقة وصورة حديثة. كما تشير العولمة إلى اجتياح النموذج الغربي الذي يريد أن يصب العالم كله داخل القالب المكون لهذا النموذج، على مختلف الأصعدة الاقتصادية والسياسية والقيمية والثقافية والعسكرية.<sup>(١٠)</sup>

وبدون الوقوف عند جدلية المفاهيم والمصطلحات، فسوف يناقش البحث الحالي مفهوم العولمة، كما اتفق عليه غالبية من تناولوه بالدراسة، انطلاقاً من أهم السمات التي تميزه، وما يرتبط به من مقولات، وذلك على اعتبار أن هذه السمات تشكل المحددات الأساسية لهذا المفهوم. ونظراً لأن كل باحث يحمل في داخله ثقافته وهمومه القومية والحضارية، فإنه ينظر لظاهرة العولمة برؤية قد تختلف عن الآخرين، بمعنى أنه لا يمكن فصل الوعي القومي والحضاري للباحث عن مضمون ما يراه من تأثيرات الظاهرة، ومن ثم فإن ما طرح من تعريفات وتحديدات لهذه الظاهرة يشوبه في معظمه مسحة ذاتية.

د. طلعت حسيني اسماعيل معايير العولمة الاقتصادية والسياسية وتأثيراتها على عملية تخطيط نظام التعليم يرى السيد ياسين (١٩٩٨م) أنه لصياغة تعريف شامل للعولمة، فلا بد من أن نضع في الاعتبار ثلاث عمليات تكشف عن جوهرها: العملية الأولى: تتعلق بانتشار المعلومات بحيث تصبح مشاعة بين جميع الناس، والعملية الثانية: تتعلق بتذويب الحدود بين الدول، والعملية الثالثة: هي زيادة معدلات التشابه بين الجماعات والمجتمعات والمؤسسات، وكل هذه العمليات يمكن أن تؤدي إلى نتائج إيجابية بالنسبة لبعض المجتمعات، وإلى نتائج سلبية بالنسبة لبعضها الآخر. ويضيف: أن العولمة نتاج العقود الماضية، وان ما جعلها تبرز في هذه المرحلة، هو تعميق آثار الثورة العلمية والتكنولوجية من جانب، والتطورات العلمية الكبرى التي حدثت في عالم الاتصال من جانب آخر.<sup>(١١)</sup> ومن ثم فإن جوهر عملية العولمة يتمثل في سهولة حركة الناس والمعلومات والسلع بين الدول في مختلف أرجاء العالم.

ويرى محمد عابد الجابري (١٩٩٨) أن العولمة ليست نظاماً اقتصادياً فحسب بل ثقافياً أيضاً، أطلق عليه ثقافة الإختراق، والإختراق الثقافي يستهدف السيطرة على الإدراك باختطافه وتوجيهه، وبالتالي سلب الوعي، والهيمنة على الهوية الثقافية الفردية والجماعية.<sup>(١٢)</sup> ويؤكد ذلك ما أشار إليه Macman Marchall (١٩٨٨م) بأن ثورة الاتصالات قد حولت العالم إلى قرية معولمة، تقوم فيها وسائل الاتصال بدور كبير في نقل الأفكار والخبرات من ثقافة إلى أخرى، وتساهم كذلك في تغيير أساليب الحياة في المجتمعات المختلفة.<sup>(١٣)</sup>

ويذهب بربر علوي (١٩٩٩م) إلى أن العولمة هي سيطرة وغلبة ثقافة على جميع الثقافات في العالم، أي كونية الثقافة بغية الهيمنة وسلب خيارات الشعوب لصالح تلك الثقافة.<sup>(١٤)</sup> أما فهمي الجدعان (١٩٩٩م) فيذهب إلى القول بأن العولمة هي ترسيخ الإعتقاد في كل أنحاء المعمورة بأن هناك حضارة منتصرة ظافرة، تدور حولها كل الثقافات والحضارات، وأنها هي التي ينبغي أن تحكم العالم، وتوجهه في شتى المجالات المعرفية والثقافية والفنية.<sup>(١٥)</sup>

ويؤكد على أحمد مدكور (٢٠٠٠) أن العولمة تعني أية متغيرات جديدة تنشأ في إقليم معين من العالم، سرعان ما تنتقل وتمتد إلى باقي أنحاء العالم، منشئة نوعاً من

الترباط والإعتماد المتبادل بين مختلف أقاليم العالم، أي تعني إنتقال المنتجات الاقتصادية والثقافية من مكان إلى آخر، بشكل يؤدي إلى خلق عالم واحد، أسلوبه توحيد المعايير الكونية، وتحرير العلاقات الدولية والسياسية، وعالمية الإنتاج المتبادل، وانتشار التقدم التكنولوجي، وعالمية الإعلام والمعلومات، وتقريب الثقافات ونشر المعلومات. أما من حيث المفهوم الواقعي الليبرالي، فالعولمة: عملية انتقائية، فالأقوياء يختارون ما يفرضونه على الضعفاء تحقيقاً لمصالحهم الخاصة، وفرضاً للتبعية السياسية أو الاقتصادية أو الثقافية.<sup>(١٦)</sup>

ويرى حازم الببلاوي (٢٠٠٠) أن العولمة ليست وافداً جديداً بقدر ما هي تفاعل بين عناصر قديمة لها جذور راسخة من ناحية، وعناصر جديدة تبحث لها عن أرضية مناسبة من ناحية أخرى، وهو تفاعل مستمر، وذو أبعاد متعددة. وهكذا، فإن ما يطلق عليه اسم العولمة هو ظاهرة مركبة وملتبسة يختلط فيها الجديد بالقديم، وتتفاعل هذه العناصر في تطور بطيء أو سريع وتتضمن عناصر متجانسة مثلما تحمل بين طياتها عناصر أخرى متناقضة. فالعولمة ليست نموذجاً نظرياً منطقياً من اختراع مفكر أو مؤلف، بقدر ما هي وصف للحظة من لحظات التطور الاجتماعي والتاريخي.<sup>(١٧)</sup>

ويرى محمد صبري الحوت (٢٠٠٧) أن العولمة تعني التأثيرات الكبيرة للعمليات الاقتصادية العالمية، والتي تتضمن عمليات الإنتاج والإستهلاك والتجارة وتدفع رأس المال والتبادلات المالية، كما تعني ظهور أنماط ثقافية جديدة، ووسائل إعلام وتكنولوجيا إتصالات جديدة تؤثر جميعها في علاقات الإنتماء والهوية والتفاعلات داخل وبين الثقافات المحلية المختلفة.<sup>(١٨)</sup>

وتعني العولمة كذلك إزالة الحواجز التي تحول دون التدفق الحر للسلع والعمال والاستثمارات عبر الحدود الوطنية؛ ليكون العالم أشبه بسوق موحدة كبيرة تضم عدة أسواق ذات خصائص ومواصفات تعكس خصوصية أقاليمها؛ مما يفرض ضغوطاً جديدة على أدوار العاملين والمستهلكين في المجتمع، وبذلك تُستخدم العولمة للتعبير عن ظاهرة التوسع في اقتصاد السوق الرأسمالي في جميع أنحاء العالم.<sup>(١٩)</sup>

د. طلعت حسيني اسماعيل معايير العولمة الاقتصادية والسياسية وتأثيراتها على عملية تخطيط نظام التعليم وإجمالاً فإن البحث يخلص مما سبق إلى أن تعريفات العولمة متنوعة وتختلف من باحث إلى آخر، ومن مفكر إلى آخر، ولكن تجمع بينهم جميعاً أفكار مشتركة وقواسم محددة، تتضمن بروز عالم بلا حدود جغرافية، أو اقتصادية، أو ثقافية، أو سياسية. وأن العولمة هي طور من أطوار الرأسمالية التي سعت بشكل مستمر إلى تجديد نفسها، وذلك من خلال حسن استخدامها لمنجزات العلم الحديث والتكنولوجيا. وهي امتداد للفكر الغربي بتطوراتها المتلاحقة على امتداد خمسة قرون، ترسخت خلالها عدة قواعد لهذه الظاهرة من أهمها: العقلانية والحرية والديمقراطية والمجتمع المدني، والزرائعية التقنية، والمنفعة، والنزعة الإنسانية. وبالإضافة إلى ذلك فإن مفهوم العولمة يعد أكثر بساطة وأكثر تعقيداً في الوقت نفسه. فالأمر ليس بوافد جديد هب على العالم في الربع الأخير من القرن العشرين، بل هو تطور مستمر منذ الثورة الصناعية، بل وقبلها مع الرأسمالية التجارية، وربما قبل ذلك أيضاً. والجديد هو في سرعة التطور ومداه. لأنه لا يوجد شيء جديد أو مفاجئ قد هب على العالم وإنما هو تطور بدأ بطيئاً وأصبح سريعاً في مجالات عدة في التكنولوجيا وخصوصاً في المعلومات والاتصالات، وفي الاقتصاد، وفي أسواق المال، وفي النظام المؤسسي لعلاقات الدول، وفي الوعي العام. ومن ثم فإن البشرية لم تستيقظ فجأة كأهل الكهف لتكتشف أموراً لم تكن تخطر لها على بال، بل إن الحقيقة المؤكدة هي أن مقدمات وإرهاصات العولمة قائمة وموجودة منذ وقت ليس بالقريب.

### ثانياً: أبعاد العولمة

تعددت أنواع العولمة وأبعادها، إذ شملت الجوانب الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية، وترتبط أبعادها ومكوناتها ببعضها البعض في علاقة عضوية، وستظل تأثيراتها الناجمة عن تكامل أبعادها المختلفة، تنعكس على الشرائح المجتمعية للأمم والشعوب المختلفة، لتنتج بنية ثقافية ومجتمعية ذات أنساق قيمية ورموز ومعاني ومعتقدات تحاكي النموذج الثقافي الغربي الليبرالي، وتزول فيها حدود الجغرافيا والتنظيمات الاجتماعية والثقافية. وتتمثل أهم هذه الأبعاد في: البعد



الاقتصادي، والبعد السياسي، والبعد الثقافي. ويمكن إلقاء الضوء علي أهم معالم تلك الأبعاد من خلال مايلي:

### ١- البعد الاقتصادي

يُمثل البعد الاقتصادي أساساً لظاهرة العولمة، حيث كان الأساس الاقتصادي والتجاري المجال الذي أبرز الحاجة إلي العولمة واستدعي ظهور اقتصاد عالمي جديد، يسعى إلى تحويل العالم إلى منظومة من العلاقات الاقتصادية المتشابكة، تزداد عمقاً وتشابكاً بسيادة نظام اجتماعي واحد في العالم كله تقريباً، حيث تتبادل كل أجزاء العالم الإعتماد على بعضها البعض فيما يتعلق بكل من الخامات والسلع والأسواق ورعوس الأموال والعمالة والخبرة الفنية، فلا قيمة لرعوس الأموال دون استثمارات وخبرة متطورة وعمالة، ولا قيمة للسلع دون أسواق لاستهلاكها.<sup>(٢٠)</sup>

ويتعلق البعد الاقتصادي للعولمة بجملة من الخصائص الاقتصادية التي ترتبط بمفهوم السوق وحرية التجارة، وحرية انتقال الأفراد، وفتح الأسواق، وملكية رأس المال الخاص والمشروعات الخاصة، والمنافسة الاقتصادية، والتكتلات الاقتصادية الدولية العملاقة، وغزو الأسواق والهيمنة الاقتصادية.<sup>(٢١)</sup> بالإضافة إلى حرية حركة رأس المال والأعمال وتدويل الإنتاج وغيرها من التجليات التي تُعد سبباً ونتيجةً لتنامي الاقتصاد العالمي.

ويقوم البعد الاقتصادي للعولمة علي أربع عمليات أساسية: المنافسة بين القوي العظمي، والإبتكار التكنولوجي، وانتشار عوامل الإنتاج والتبادل، إضافة إلي التحديث.<sup>(٢٢)</sup> وتتم عمليات العولمة الاقتصادية من خلال أنظمة عالمية ودولية، تعد المحرك الأول لديناميات العولمة، وتتمثل تلك الأنظمة في البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، والشركات متعددة الجنسيات.<sup>(٢٣)</sup>

وتتسم العولمة الاقتصادية بانصهار عدد هائل من النظم الاقتصادية الوطنية والإقليمية في اقتصاد عالمي شمولي واحد لا مكان فيه للخاملين، بل يقوده أولئك الذين يقدرون على مواجهة المنافسة العالمية.<sup>(٢٤)</sup> ولذا، فإن الفيصل في هذا السباق الذي ليس فيه مكان إلا للأقوى، بل وللأسرع، هو القدرة التنافسية لأي بلد في مواجهة أطراف أخرى،

د. طلعت حسيني اسماعيل معايير العولمة الاقتصادية والسياسية وتأثيراتها على عملية تخطيط نظام التعليم ولا يمكن الدخول في هذه المنافسة إلا بخبرات وقدرات متميزة تنافس الخبرات والقدرات التي يتمتع بها أبناء الدول الأخرى.<sup>(٢٥)</sup>

وإذا كانت الأهداف الاقتصادية هي المحرك الأساسي لظاهرة العولمة، إلا أنه لم يكن لها أن تتضخم وتنتشر بهذا الشكل لو لم يصاحبها ويساندها أبعاداً أخرى سياسية وحضارية وثقافية. حيث تجاوزت تداعيات تلك الظاهرة نطاق الاقتصاد، ليمتد تأثيرها إلى الميادين السياسية والثقافية والتربوية.

## ٢- البعد السياسي

يعبر البعد السياسي للعولمة عن الحالة الأحادية السائدة في العالم، والتي تترجمها الولايات المتحدة الأمريكية، المهيمن الأوحده على موازين القوى الدولية بعد انهيار المعسكر الشرقي ونهاية الحرب الباردة وسقوط الشمولية. ويركز هذا البعد على: التعددية، والديمقراطية، وحقوق الإنسان، ونبذ نظم الحكم الشمولية، ومشاركة الشعب في سياسات بلده رسماً وتنفيذاً. وتسعى العولمة في بعدها السياسي إلى تعميق تبعية الدول النامية للنظام الرأسمالي العالمي الجديد وذلك من خلال ربط المعونات الاقتصادية والقروض التي تحصل عليها تلك الدول، بحدوث تحولات تدعم حدوث تغيير في مسارات الديمقراطية وحقوق الإنسان، والحريات الفردية للمواطنين.

ويؤكد البعد السياسي للعولمة على أهمية التحول الديمقراطي كآلية من آليات الإصلاح السياسي الذي تنشده الدولة المعولمة، وذلك لإعادة ترتيب الأوضاع الإقليمية في بعض المناطق الحساسة في العالم، وتأتي المنطقة العربية في مقدمة هذه المناطق<sup>(٢٦)</sup>، وليس أدل على ذلك من محاولة الولايات المتحدة الأمريكية فرض الديمقراطية كما تفهمها من خلال مشروع الشرق الأوسط الكبير<sup>(٢٧)</sup>، الذي يقضى بوجود أطراف غير عربية في المنطقة العربية مثل إسرائيل.

ويركز البعد السياسي للعولمة على أمركة العالم والهيمنة عليه<sup>(٢٨)</sup>، خاصة بعد انتهاء الحرب الباردة، وسقوط سور برلين، وانهيار الاتحاد السوفيتي، ونهاية القطبية

الثنائية من ساحة الصراع السياسى بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى، وتنفرد القطب الأول بهيمنتها على موازين القوى الدولية ومعه الدول الصناعية الكبرى.<sup>(٢٩)</sup>

وقد أدى البعد السياسى للعولمة إلى التأثير على حدود وسلطات واختصاصات الدولة القومية؛ فلم تعد الدولة هى الفاعل الوحيد في نطاق العلاقات الدولية، ولكن يوجد إلى جانبها كيانات دولية عديدة تضطلع بدور كبير - يفوق دور الدولة ذاتها في بعض الأحيان - في توجيه حركة الأحداث على امتداد الساحة الدولية<sup>(٣٠)</sup>، ورغم أن هذه الكيانات قد وصلت إلى درجة عالية من التنظيم والقوة بما يمثل قوة مؤثرة وضاعطة تجاه مصالحها، إلا أنها لم تصل بعد إلى إلغاء دور الدولة، بل ساهمت في إضعاف قبضتها وتفردتها في اتخاذ القرار.<sup>(٣١)</sup> حيث تنازلت الدولة عن بعض امتيازاتها لتلك الكيانات، بل اتخذتها في كثير من الأمور شريكاً في اتخاذ القرار. وهكذا أصبح استقرار تلك الدول مشروطاً بحدوث التوازن بين الدول القومية، والكيانات الدولية وشروط التعامل معها.

### ٣- البعد الثقافي والاجتماعي

يتضمن البعد الثقافي للعولمة في ظاهره التوحيد والتجانس بين الدول، والتغلب على العامل الجغرافى لتجعل من العالم قرية كونية صغيرة، غير أنه في باطنه، عامل صراع ودعوة لسيطرة القوى على الضعيف، والغنى على الفقير، وسبيلاً لهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها من الدول الغربية ثقافياً على شعوب العالم كافة، وذلك من خلال فرض وتعميم النموذج الغربى في الفكر والحضارة على جميع الدول، ويتم هذا بالترغيب تارة من خلال إغراء أبناء الحضارات الأخرى بالسعى للوصول إلى نمط الحضارة الغربية باعتبارها النهاية الحتمية والطبيعية للتطور التاريخي للحضارات، وتارة أخرى بالترهيب من خلال تحفيز أبناء الحضارة الغربية ضد أبناء الحضارات الأخرى، على اعتبار أن حضاراتهم تشكل تهديداً للحضارة الغربية وبالتالي لوجود وكيان الإنسان الغربى.

ويؤسس البعد الثقافي للعولمة على الثقافة الإنسانية العالمية، التى هى واقعياً الثقافة الأمريكية، بما تحمله من غزو فكري وثقافى أمريكى، يسعى لطمس الهويات الثقافية المحلية.<sup>(٣٢)</sup> وهو ما يثير ردود أفعال متباينة في مختلف بلدان العالم، بما فيها

د. طلعت حسيني اسماعيل معايير العولمة الاقتصادية والسياسية وتأثيراتها على عملية تخطيط نظام التعليم الدول الغربية نفسها خوفاً من تحلل ثقافتها الخصوصية والقومية. فهم يؤمنون بأن فخ العولمة يصطاد الجميع، وفي مواجهة فخ العولمة برزت الدعوات الأوروبية، في مؤتمرات عديدة لإقامة فيلق عالمي، وشراكة خاصة، بمعزل عن الولايات المتحدة الأمريكية لتكون قوية بما فيه الكفاية، حتى تضمن أن التعامل مع الثقافة يجب أن يكون بوصفها سمة مهمة من سمات الهوية القومية، لا مجرد سلعة تجارية تخضع للمعاهدات الدولية الجديدة التي تبرم تحت شعار حرية التجارة.<sup>(٣٣)</sup>

وعلى ذلك فإن الوجه الثقافي للعولمة يبدو أكثر قتامة من الوجهين الاقتصادي والسياسي، وذلك لأن الثقافة العولمية تخضع ثقافات الأمم والشعوب لقواعد السوق، لتضعها في خيارات تحمل الكثير من المحاذير مثل: الإندماج أو التخلي والتهميش أو التحلل والفاء، فهي تعنى في النهاية هيمنة ثقافية غربية على سائر الثقافات، وتستثمر مكتسبات القوة لديها لتعزيز هذه الهيمنة، وفرضها على الآخر، فثقافة عصر العولمة وحمياتها التكنولوجية تقوم على مبدأ اللحاق أو الإنسحاق.<sup>(٣٤)</sup>

يتضح مما سبق أن العولمة تتحرك بكل أبعادها الاقتصادية والسياسية، والثقافية، لتثبت حقائقها على أرض الواقع وهي في طريقها إلى تحقيق ذلك تستخدم منطلق القوة الشرعية لتأكيد مركزية الولايات المتحدة الأمريكية، وتضغط على الحكومات لتتبني سياسات، وبرامج معلومة تتحول في النهاية إلى سياسات وطنية تؤثر في حياة الشعوب سلباً وإيجاباً. وتستخدم في ذلك مجموعة من الآليات والأدوات (القوى المحركة) التي تمكنها من الهيمنة والسيطرة على العالم كافة. ولعل التفاعل الإيجابي مع ظاهرة العولمة يقتضى ضرورة التعامل مع هذه القوى والآليات، ومحاولة تكييفها وفقاً لمتطلبات تنمية المجتمع المصري.

### ثالثاً: أهم القوى المحركة للعولمة

ترتكز العولمة بأبعادها الاقتصادية والسياسية والثقافية على مجموعة من الآليات والقوى المتعددة، التي من خلالها تم ويتم نشر أفكار ومبادئ العولمة والتي أهمها إنهاء دور الدولة في الحياة الاقتصادية. ولعل من أبرز تلك المنظمات صندوق

النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية والتي تعد إلى جانب الشركات المتعدية الجنسية والتي عن طريق وصفاتها وبنودها واحتياجاتها تم تعميق فكرة انسحاب الدولة من الحياة الاقتصادية. ويمكن توضيح آليات العوالة التي ساعدت على إرساء قواعدها وانشائها دولياً كما يأتي:

### ١- منظمة التجارة العالمية

تعد منظمة التجارة العالمية المنظمة الوحيدة التي تحكم قواعد إجراءات تحرير التجارة الدولية، أسوة بصندوق النقد والبنك الدوليين، وتقع على عاتقها مهمة الإشراف على تنفيذ الاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف التي صدرت عن إتفاقية الجات عام ١٩٤٧، والبالغ عددها ٢٨ إتفاقاً وبروتوكولاً وزارياً. وتهدف المنظمة إلى:

- إقامة نظام تجاري متعدد الأطراف يعتمد على إزالة الحواجز الجمركية، وخفض التعريفات، وإزالة المعاملة التفضيلية.
- تأمين أجواء المفاوضات للدول الأعضاء فيما يتعلق بالتجارة الدولية وتنفيذها.
- صنع السياسات الاقتصادية الشاملة بالتعاون مع صندوق النقد والبنك الدوليين والمؤسسات والمنظمات ذات العلاقة.
- محاولة إشراك البلدان النامية والأقل نمواً في التجارة الدولية بصورة أفضل.

وتعد منظمة التجارة العالمية من أخطر المؤسسات المحركة للعولمة من خلال الدور الذي تقوم به في تكريس تلك الظاهرة، وتحويل الاقتصادات المحلية المغلقة على ذاتها إلى اقتصادات مفتوحة مدمجة فعلياً في الاقتصاد العالمي.<sup>(٣٥)</sup> كما تعتبر هذه المنظمة إحدى الآليات التي تستخدمها الدول المتقدمة في الإستحواذ على النصيب الأكبر من براءات الاختراع في العالم، والتي تمكنها من تحقيق رقابة فعالة لحماية حقوق الملكية الفكرية لمواطنيها، والتحقق من عمليات التجاوز والخرق التي يمكن أن تتعرض لها تلك الحقوق، الأمر الذي يؤدي إلى ضمان تحقيق قدر أكبر من الإيرادات.<sup>(٣٦)</sup>

### ٢- البنك الدولي للإنشاء والتعمير

يعرف البنك الدولي بأنه المؤسسة الاقتصادية العالمية المسؤولة عن إدارة النظام المالي الدولي والإهتمام بتطبيق السياسات الاقتصادية الكفيلة بتحقيق التنمية

د. طلعت حسيني اسماعيل معايير العولمة الاقتصادية والسياسية وتأثيراتها على عملية تخطيط نظام التعليم الاقتصادية للدول الأعضاء<sup>(٣٧)</sup>، وهو أحد الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة التي تعنى بالتنمية.

ويهدف البنك الدولي إلى تقديم قروض طويلة الأمد للاستثمارات في المجالات الإنتاجية المختلفة لغرضين، الأول: الإقراض لغرض الاستثمار، ومنها قروض المشروعات والبرامج، والثاني الإقراض لأغراض التكيف، وهي تستهدف إدخال تغييرات أساسية في السياسات المهمة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وفي مجال الاستثمار في قطاع التعليم، يسعى البنك الدولي إلى تحقيق عدة أهداف في العديد من دول العالم، ومنها: زيادة المعروض من الفرص التعليمية، وتشبيد المباني المدرسية، وصناعة المقاعد للطلاب في المدارس، وتحسين نوعية التعليم من خلال المساعدات التي يقدمها لتطوير المناهج التعليمية، وتحسين الوسائل التعليمية واستخدام التكنولوجيا، وتدريب المعلمين قبل وأثناء الخدمة، وتحسين الكفاءة والفعالية في استخدام الموارد المتاحة، وضبط التكلفة وإعادة توزيع الميزانية المخصصة للتعليم بحيث لا تمتص الأجور معظم الميزانية، وتعزيز إدارة وتطوير القطاع التربوي، وتعزيز القدرات المحلية على اتخاذ القرارات، والإهتمام بالتخطيط، والإهتمام بعملية التقويم والبحث<sup>(٣٨)</sup>. وتجدر الإشارة إلى أن البنك الدولي لم يحقق ثماراً إيجابية حقيقية في أرض الواقع التعليمي في الدول النامية، فيما يتعلق بمساعاه نحو تحقيق هذه الأهداف المعلنة التي يسعى إلى تحقيقها، حيث ما زالت الأنظمة التعليمية تواجه العديد من المشكلات والتحديات، ولم تحقق نتائج فاعلة في برامج التنمية في هذه الدول نحو الإرتقاء إلى أعلى.

ويهدف البنك الدولي من تقديمه للقروض في قطاع التعليم إلى ربط الإصلاح في قطاع التعليم بسياسات الإصلاح الاقتصادي الشاملة والمتمثلة في سياسات التكيف الهيكلي، وإحداث تغيير في الهيكل الإداري والتنظيمي، وإعادة توجيه التمويل الحكومي للقطاعات الاجتماعية ومنها التعليم. وتكمن الانعكاسات السلبية للقروض التي يقدمها البنك الدولي من أجل اصلاح التعليم وتحسين نوعيته في أن الجهات المانحة لا تولي اهتماماً كبيراً لما تفضله الحكومات المقترضة أو المستفيدين من المشروعات التي تمويلها، مما يترك أثراً سلبية في أغلب الأحوال تؤدي إلى تقليل شعور الدولة المتلقية بأن المشروع

ينتمى إليها، وذلك لأنه عادة ما يكون نابعاً من أفكار الخبراء الذين لم يطلعوا على حقيقة الوضع في الدولة المتلقية وهذا ما جعل الكثير من الدول لا تتحمس للمشروع بعد نضوب موارده<sup>(٣٩)</sup>. وتجدر الإشارة إلى أن التعليم لا يلعب دوراً له معناه إلا عندما يرتبط بإشباع الاحتياجات التعليمية النابعة من المتطلبات المجتمعية.<sup>(٤٠)</sup>

### ٣- صندوق النقد الدولي

يعرف الصندوق بأنه المنظمة العالمية النقدية التي تقوم على إدارة النظام النقدي الدولي، وتطبيق السياسات النقدية الكفيلة بتحقيق الاستقرار النقدي، وعلاج العجز المؤقت في موازين مدفوعات الدول الأعضاء فيه<sup>(٤١)</sup>.

ومن الجدير بالذكر أن عضوية أي دولة بصندوق النقد الدولي مرهونة أو مشروطة بعضويتها في البنك الدولي، فمن غير عضوية البنك لا يسمح بالإستفادة من قروض الصندوق، والعكس. ويقدم صندوق النقد الدولي العون المالي في صورة قروض طويلة وقصيرة الأجل للدول الأعضاء، التي تعاني عجزاً في ميزان المدفوعات، أو تلك التي تعاني مشكلات في تسديد ديونها، ومن ثم تلجأ إلى الصندوق في محاولة لإعادة جدولة هذه الديون، إلا أن هذا العون هو عون مشروط بحزمة من السياسات، والقواعد التي يضعها الصندوق، والتي تعتبر واجبة الالتزام من العضو المدين، والذي يتعهد بتنفيذها من خلال خطاب النوايا، وهذا الخطاب من حيث الشكل هو وثيقة تصدر من الدولة المدينة إلى مدير الصندوق، متضمنة ما تعتزم الحكومة تنفيذه من سياسات اقتصادية في فترة برنامج العون، هذا من ناحية الشكل، أما من ناحية المضمون، فإن هذا الخطاب ما هو إلا محصلة مناقشات ومفاوضات بين كل من الدول الطالبة للعون وبين الصندوق، والذي لا يتعهد بأى قرض إلا إذا تعهدت الدولة بتنفيذ هذه السياسات، بل من حق الصندوق معاقبة الدولة إذا لم تلتزم بالتعهدات الواردة به.<sup>(٤٢)</sup>

ويسهم صندوق النقد الدولي في دعم اتجاهات العولمة، من خلال تحفيز الدول على التعولم، والإنخراط في تيار عولمة الاقتصاد العالمي من خلال وظائفه الرئيسية المتمثلة في: تصحيح الاختلالات في موازين المدفوعات للدول الأعضاء، واستعادة توازنها، وتحقيق استقرار سعر صرف عملاتها، وتحرير المدفوعات الجارية، وإقامة نظام متعدد

د. طلعت حسيني اسماعيل معايير العولمة الاقتصادية والسياسية وتأثيراتها على عملية تخطيط نظام التعليم الأطراف للمدفوعات الدولية.<sup>(٤٣)</sup> وبالطبع فإن ذلك ينعكس بوضوح على عملية التخطيط لنظام التعليم؛ إذ لا جدال حول أهمية الموارد المالية باعتبارها أهم محددات ترتيب بدائل التخطيط التربوي.

#### ٤- التكتلات الاقتصادية

ظاهرة التكتلات الاقتصادية لا تعد ظاهرة حديثة، بل ترجع على الأقل إلى بداية القرن العشرين، وبالتحديد بعد الحرب العالمية الثانية، إلا أن الجديد في الموضوع هو تنامي وسرعة التوجه إلى إنشاء هذه التكتلات، وألذخول فيها، خصوصاً من قبل الدول المتقدمة. وتجدر الإشارة إلى أن تنامي هذه الظاهرة في العقد الأخير من القرن العشرين جعل منها سمة أساسية من سمات النظام الاقتصادي العالمي الجديد.<sup>(٤٤)</sup> وقد ارتبط هذا التنامي بتسارع خطى العولمة، وما رافقها من عمليات إندماج تزامنت مع عمليات تحرير التجارة الدولية، وتحرير حركة رؤوس الأموال عالمياً سواء عبر تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر أم عبر تدفقات رؤوس الأموال قصيرة الأجل، حتى أصبحت هذه الظاهرة سمة أساسية من سمات النظام الاقتصادي المعولم.

#### ٥- الشركات متعددة الجنسيات

تعتبر تلك الشركات من أهم مظاهر العولمة والمحرك الأساسي لها، وغالباً ما توصف بكونها قلب العولمة، والتجسيد الحي لرأس المال العالمي، ولها فروع في العديد من الدول من حيث الأسواق والإنتاج، وتكون في العادة منخرطة في ممارسة العمل الدولي<sup>(٤٥)</sup>. وتختار هذه الشركات مواقعها في المناطق التي تكون أكثر قريباً من الموارد اللازمة لعمليات الإنتاج مثل البترول وغيرها، وترى في مواقعها مدخلاً لتوسيع أسواقها، وحيث تتوفر فيها العمالة الماهرة الرخيصة.<sup>(٤٦)</sup>

وقد لعبت الشركات متعددة الجنسيات الدور الأخطر في تكوين رأس المال العالمي، وتوجيهه والسيطرة عليه، الأمر الذي أكسبها قوة إقتصادية ضخمة، تخترق حواجز الزمان والمكان والحدود. ونظراً لتنوع أنشطة تلك الشركات وقدرتها الفائقة على تعبئة موارد مالية وبشرية ضخمة في جميع أنحاء العالم، وكبير مساحة السوق التي تغطيها،



فقد أصبح العالم بأكمله مسرحاً لأنشطتها، وقد استطاعت أن تعظم من دور الاقتصاد في التنظيمات الاجتماعية والثقافية للدول، الأمر الذي جعلها الممثل الشرعي للعولمة إن لم تكن هي العولمة نفسها.<sup>(٤٧)</sup>

وتفرض الأدوار المؤثرة التي تقوم بها هذه الشركات في الاقتصاد العالمي الجديد ومحاولات الدول المختلفة للإندماج في الاقتصاد العالمي، تأثيرات متعددة على النظم التعليمية الحكومية، حيث تبدأ بتخفيض الاعتمادات المالية، فتزداد الضغوط، وتتفاقم المشكلات لتؤثر على مستوى نوعية الخدمة الحكومية سلباً؛ فتنجح هذه الخدمة خريجين دون المستوى المطلوب سواء لسوق العمل أو للمواطنة في عصر العولمة؛ ومن ثم يصبح التعليم الحكومي وسيلة لإبقاء الدول المتخلفة دون أن تتقدم؛ فتتسع الفجوات بين الشمال والجنوب؛ لذا فقد اتجهت عديد من الدول النامية للبحث عن شركاء لمساعدتها على عبور فجوات التخلف بين الشمال والجنوب، ولتدعيمها في تنفيذ برامجها التنموية. ولهذا الاتجاه نحو الشراكة مع الدول والمنظمات الدولية الأخرى تأثيراته على السياسات التي تتبعها تلك الدول في مجالات التنمية المختلفة، حيث لا يترك لتلك الدول بمفردها حرية وضع وصياغة سياساتها التنموية في مجالات التعليم أو التنمية الاجتماعية، وإنما تأتي هذه السياسات تعبيراً عن الشراكة والشركاء، وقد تميل هذه السياسات أكثر إلى الشركاء الذين يقدمون الدعم المالي من جهة، أو قد تؤدي عملية إحلال الشراكة محل العلاقة الهرمية في رسم السياسات إلى ظهور تيار تحديثي قائم على التبادل والتعاون بين الدولة والمنظمات الدولية والمنظمات الأهلية من جهة أخرى.<sup>(٤٨)</sup> وهذا يمثل تحدياً أمام عملية التخطيط لنظام التعليم، لما قد تمارسه هذه الشركات الاقتصادية من تأثير سياسي غير مباشر يتمثل في ضعف ثقة القيادات المسئولة عن التعليم في التخطيط والتوجه نحو التخلي عنه في مقابل فتح الباب أمام اقتصاد السوق.

#### رابعاً: معايير العولمة

يعيش العالم في القرن الحادي والعشرين مرحلة جديدة، تغيرت فيها أمور كثيرة، وبرزت فيها معايير جديدة على كافة الأصعدة الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية، وقد ترتب على هذه المعايير الجديدة نشأة أوضاع سياسية

د. طلعت حسيني اسماعيل معايير العولمة الاقتصادية والسياسية وتأثيراتها على عملية تخطيط نظام التعليم واقتصادية جديدة، كما أنتجت واقعاً جديداً يقوم على التواصل والاتصال اللحظي من خلال الأقمار الصناعية والإنترنت، والذي جعل العالم يعيش الآن عصراً سمي في مرحلة بعصر المعلومات، ثم أطلق عليه عصر ما بعد الصناعة، وأخيراً يطلق عليه البعض عصر المعرفة. وفي جميع الأحوال وبغض النظر عن التسمية فإن سمات وملامح هذا العصر وآلياته ومعاييرته تختلف جذرياً عن كل ما سبقه، وتفرض بالتالي على كل من يعاصره ضرورة التعاطي مع هذه المفاهيم والمعايير الجديدة.

### ١- المعايير الاقتصادية للعولمة

تعد العولمة من أبرز التطورات الاقتصادية الدولية المعاصرة، وقد تزايد الإهتمام بها وبمضامينها وأفكارها وآثارها في التسعينات من القرن العشرين، على الرغم من أن جذورها تمتد الى سنين طويلة، وهي تمثل دعوة للرجوع الى الأفكار الكلاسيكية القائمة على آلية السوق، وعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وغيرها من الأفكار التي تهدف الى عولمة العالم، ووقوف جميع البلدان تحت مظلة ما يسمى بالإنفتاح والمنافسة. ويمكن تحديد المعايير الاقتصادية للعولمة فيما يأتي:

#### (أ) حرية التجارة

يعد الإتجار بين الشعوب حق طبيعي وموروث، وجد بوجود الإنسان نفسه، وهو مظهر من مظاهر تعاون الإنسان مع أخيه الإنسان، بصرف النظر عن الحدود الجغرافية والسياسية التي تفصل بينهما، وتلك الحرية تؤدي إلى تحقيق أكبر قدر من الرفاهية الاقتصادية للعالم أجمع عن طريق إلغاء كافة القيود، وذلك من شأنه أن يؤدي إلى جملة من الفوائد على المستوى الدولي.<sup>(٤٩)</sup>

وتمثل حرية التجارة أحد أهم معايير العولمة من الناحية الاقتصادية، وهي تشير إلى تبادل السلع والخدمات بين الدول؛ دون الخضوع لدائرة المكوس أو القيود الحكومية أو الضرائب. كما تعبر عن السياسات التي تتبعها الدول والحكومات عندما لا تتدخل في التجارة بين الدول من خلال التعريفات الجمركية ونظام الحصص أو الوسائل الأخرى. ويدعو أنصار هذا المعيار إلى ضرورة إطلاق التبادل السلعي بين الدول دون قيود تعوقهم،

وبعيداً عن تدخل السلطات العامة، فلا يحكم التبادل إلا واقعاً وحيداً هو السعى إلى تحقيق الربح.<sup>(٥٠)</sup>

وحرية التجارة هي معيار اقتصادي تكرسه اتفاقات التجارة متعددة وعديدة الأطراف المشهورة باسم جات ٩٤، وتشرف على تطبيقه والإلتزام به منظمة التجارة العالمية، وقد أدى العمل بهذا المعيار إلى قيام الدول الصناعية بنهب ثروات الدول النامية، وإغراق أسواقها بأنواع لا حصر لها من السلع الترفيهية الرخيصة، وهو ما يؤدي إلى القضاء على أى بادرة صناعية فيها لهدف ظاهر للعيان وهو أن تبقى الدول النامية وإلى ما لا نهاية مجرد أسواق لتصريف منتجات الدول الصناعية المتقدمة.

وتجدر الإشارة إلى أنه ثمة فرق بين مفهومي حرية التجارة وتحرير التجارة، فتحرير التجارة يعنى إزالة القيود الكمية وغير التعريفية على واردات دولة ما وهو يختلف عن مفهوم حرية التجارة الذى يعنى الإلغاء التام لكافة الضرائب الجمركية وغيرها من ضرائب ذات أثر مماثل على الواردات... وهذا ما لم تقره اتفاقيات منظمة التجارة العالمية.

ويتضح تأثير حرية التجارة على الدول النامية بصفة عامة ومصر بصفة خاصة في أنها قد تحد من إمكانية استفادة المنتجات المحلية من سوقها الداخلي، كما أنها لكي تنافس في الأسواق الخارجية فإنها تحتاج إلى استخدام نفس نظم الإنتاج والتكنولوجيا، ولا شك أن استيراد نظم الإنتاج وخبراته وما يستلزمه من متطلبات تكنولوجية لازمة له يرفع من سعر السلع المصنعة محلياً. كما أن قوانين حماية الملكية الفكرية تحد من نقل التكنولوجيا التي يمكن أن تستخدم لتحسين الإنتاج المحلي، ولهذا تجد العديد من الدول النامية نفسها تسير في دائرة مفرغة. وهذا ما يطلق عليه كل من هانس، وبيترمارتين، وهارلد شومان (١٩٩٨) بفخ العوالة.

### (ب) تحرير الأسواق المالية والنقدية

ركزت المقولات الاقتصادية لمفهوم العوالة على مجموعة من الظواهر الاقتصادية، واعتبرتها هي المحدد الأساس لهذا المفهوم، ومن أهم هذه الظواهر الاقتصادية تحرير الأسواق المالية والنقدية، والتخلي عن معظم الضوابط التقليدية التي كانت تسير العمل المصرفي والنظم النقدية لعهود طويلة. وكان من نتيجة ذلك أن الكتلة النقدية في ضوء

د. طلعت حسيني اسماعيل معايير العولمة الاقتصادية والسياسية وتأثيراتها على عملية تخطيط نظام التعليم عمليات تحرير الأسواق المالية لم تعد خاضعة بالمرّة للسلطة النقدية المحلية وهي البنك المركزي، فعمليات دخول وخروج الأموال على نطاق واسع وبالمليارات تتم في ومضات سريعة على شاشات الكمبيوتر، وعلى نحو جعل السلطة النقدية تقف عاجزة عن الدفاع عن أسعار الصرف وأسعار الفائدة وأسعار الأوراق المالية في البورصات. وهكذا تحول العالم إلى رهينة في قبضة حفنة من المضاربين الذين يتاجرون بالعملات والأوراق المالية، مستخدمين في ذلك مليارات الدولارات التي توفرها البنوك وشركات التأمين وصناديق الاستثمار الدولية وصناديق التأمين والمعاشات. ومن ثم يملك هؤلاء المضاربون القدرة الفائقة على التحكم في رفاهية أو فقر أمم ودول برمتها دون أن توجد أي سلطة محلية أو عالمية لمحاسبتهم أو ردعهم.<sup>(٥١)</sup>

### (ج) تأكيد الربحية وتعظيم العائد

تتمثل القاعدة الاقتصادية التي تحكم اقتصاد العولمة في إنتاج أكثر ما يمكن من السلع المصنعة بأقل ما يمكن من العمل، وبالتالي تبدو الخصخصة والمبادرة الحرة والمنافسة... الخ على حقيقتها كأيدولوجيا للاقصاء والتهميش وتسريح العمال بمبدأ كثير من الريح قليل من المأجورين.<sup>(٥٢)</sup> ويتضح ذلك في بروز ما يمكن أن يسمى "أممية رأس المال"، حيث يهدد أصحاب رؤوس الأموال بهروب أموالهم ما لم تستجب الحكومات لمطالبهم، وهي مطالب عديدة مثل منحهم تنازلات ضريبية سخية، وتقديم مشروعات البنية التحتية لهم مجاناً، وإلغاء وتعديل التشريعات التي كانت تحقق بعض المكاسب للعمال والطبقة الوسطى مثل قوانين الحد الأدنى للأجور، ومشروعات الضمان الاجتماعي، والتأمين الصحي، وإعانات البطالة، وخصخصة المشروعات العامة، وتحويل كثير من الخدمات العامة التي كانت تقوم بها الحكومات لكي يضطلع بها القطاع الخاص وإضفاء الطابع التجاري عليها.. الخ. ولا شك أن انهيار النموذج الاشتراكي في الاتحاد السوفيتي وفي دول وسط وشرق أوروبا قد ساعد على انتشار هذه الأممية التي لم تعد تعبأ بشيء إلا الريح.<sup>(٥٣)</sup>

وقد سعت الدول المتقدمة إلى تعظيم العائد، حيث لم يعد الانتاج رأسياً داخل المصنع في دولة واحدة، بل توزعت أجزاء السلع إلى أنصبة مختلفة تنتجها دول متعددة. ويمكن القول على سبيل المثال، أن العولمة تعنى مصنع عالمي واحد، وسوق عالمي واحد، تهيمن عليه تلك الشركات الهائلة العابرة للقارات. وما يسمى بالقرية العالمية هو قرية مالية تفتقد علاقات القرية وتقاليدھا الإنسانية.<sup>(٥٤)</sup> فبدلاً من انتاج مواطنين يتم انتاج مستهلكين وبدلاً من انتاج مجتمعات يتم إنتاج أسواقاً ومراكز تجارية، والحصيلة النهائية لكل ذلك هو مجتمع مفتت من أشخاص لامنتمين يشعرون بالإحباط والعجز الاجتماعي.<sup>(٥٥)</sup>

ويتضح تأثير معيار الربحية على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في الدول النامية عامة ومصر بخاصة في أنه يتيح لحفنة من الشركات الخاصة السيطرة على أكبر حيز ممكن من الحياة الاجتماعية، كى يتم تحقيق أقصى الأرباح، وهو ما يؤدي إلى عواقب وخيمة ومنها: عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية، وزيادة ملحوظة في شدة حرمان أفقر الأمم والشعوب في العالم، وبيئة كونية تعاني من الكوارث، واقتصاد كونى غير مستقر، وكذلك مصدر أرباح لم يسبق له مثيل بالنسبة للأغنياء.<sup>(٥٦)</sup>

#### (د) تأكيد دور القطاع الخاص

تفرض العولمة الاقتصادية من خلال آلياتها انسحاب الدولة أي القطاع العام بمؤسساته ليحل محلها القطاع الخاص، وذلك عن طريق بيع بعض أو كل مؤسسات الدولة الى القطاع الخاص وهذا ما يطلق عليه بالخصخصة، التي تعد إحدى المعايير الهامة في إطار إصلاح القطاع العام وإعادة الهيكلة في أغلب البلدان النامية، وهي تتضمن تحويل مشاريع وأنشطة القطاع العام إلى القطاع الخاص لإعادة الهيكلة والتصحيح. وقد فرضت المؤسسات والمنظمات الدولية المحركة للعولمة، وعلى رأسها صندوق النقد والبنك الدوليين هذا المعيار على الدول النامية ومنها مصر، كوسيلة أساسية يمكن من خلالها تحقيق أهداف السياسات الاقتصادية الرامية لتحقيق الإصلاح والتكيف الهيكلي.

وتهدف الخصخصة من وجهة نظر القوى المحركة للعولمة إلى التخفيف من أعباء الموازنة العامة للدولة، وتوسيع وتنويع قاعدة الملكية لصالح القطاع الخاص، وزيادة

د. طلعت حسيني اسماعيل معايير العولمة الاقتصادية والسياسية وتأثيراتها على عملية تخطيط نظام التعليم معدلات النمو والتنمية، واجتذاب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية.<sup>(٥٧)</sup> كما أن أهم ما يميز العولمة هو أن الفاعلية الاقتصادية لم تعد قاصرة على مالكي رؤوس الأموال من تجار وصناعيين ومدراء كان نشاطهم محكوماً في السابق بحدود الدولة القومية التي ينتمون إليها، وإنما أصبحت تلك الفاعلية مرتبطة بالمجموعات المالية والصناعية الحرة عبر الشركات والمؤسسات متعددة الجنسيات. وبعبارة أخرى لم تعد الدولة القومية هي الفاعل أو المحدد الرئيس للفاعلية الاقتصادية على المستوى العالمي، وإنما أصبح للقطاع الخاص الدور الأول في مجال الانتاج والتسويق والمنافسة العالمية، كما أصبحت الشركات متعددة الجنسيات تلعب دوراً محورياً في هذا المجال.<sup>(٥٨)</sup>

ويتضح تأثير معيار تأكيد دور القطاع الخاص في سد الاحتياجات المجتمعية، على الأوضاع المجتمعية بصفة عامة وأوضاع التعليم بصفة خاصة في ظهور اتجاه يتبنى تطبيق الخصخصة فكرياً وتطبيقاً على أنظمة التعليم في البلدان المختلفة والمتمثلة وهو ما قد يؤدي إلى تحجيم الرؤى التربوية وتقليصها بما تتضمنه من قيم إنسانية وثقافية واجتماعية، وإثارة الجدل حول أدوار التعليم بين كونها إحدى النظم المساعدة على انتقال التراث المجتمعي إلى الأجيال الجديدة لتطويرها ومساعدة الأفراد على تحقيق أهدافهم كمواطنين من ناحية، وبين كونها مجرد وسيلة لإعداد وتخريج عمال لشغل مواقع الإنتاج من الناحية الأخرى.

### (هـ) الاعتماد المتبادل

تعتمد العولمة بأفكارها على آلية السوق، ومبدأ الإنفتاح الاقتصادي، وحيادية الدولة، وعدم تدخلها في الحياة الاقتصادية، وانسحابها ليحل محلها القطاع الخاص، ومن ثم أصبحت العلاقات بين الدول المختلفة في ظل العولمة تتشكل حول محورين رئيسيين هما: الاعتماد المتبادل بين الدول القوية، بهدف تحقيق المصلحة المشتركة لتلك الدول خاصة في المجال الاقتصادي، وتبعية الدول النامية للدول القوية بسبب عدم قدرة الدول النامية على اشباع الإحتياجات الأساسية لمواطنيها، كما أصبحت الوسيلة الأساسية الأكثر فاعلية في تحقيق انتقال السلع ورأس المال والمعلومات والأفكار هي

الشركات متعددة الجنسيات والمنظمات الدولية غير الحكومية التي تتخذ العالم كله مسرحاً لعملياتها. ويعنى ذلك إعادة توزيع وتغيير الأوزان النسبية للفاعلين في النظام الدولي لصالح مؤسسات المجتمع المدني الدولي على حساب الدول والمنظمات الدولية الحكومية.

ويتضح تأثير هذا المعيار على الأوضاع المجتمعية في الدول النامية في أن الشركات متعددة الجنسيات لم تكثف بقدرتها على الإلتفاف على الدولة والتملص مما يمكن أن تفرضه عليها من قيود، بل سعت إلى احتواء الدولة وتسخيرها لخدمتها. وجعلت الدولة على حد تعبير أحد الباحثين تقتنع بدور مديرة المنزل، حيث أصبحت حكومات الدول النامية تتعرض لضغوط كبيرة، فمن ناحية هي مطالبة مثل الحكومات في الدول المتقدمة بأن تقوم بوظيفة تدبير المنزل وفق ما تمليه إرادة الشركات متعددة الجنسيات وما يخدمها من مؤسسات دولية، ومن ناحية أخرى فإنها لا تعتبر شريكاً في الإستفادة من الشركات متعددة الجنسيات لأن هذه الإستفادة مقصورة على الدول المتقدمة التي تقع فيها مراكز تلك الشركات.<sup>(٥٩)</sup>

### (و) تحقيق الجودة

باتت الجودة في ظل العولمة، معياراً أساسياً، ووظيفة أولى، لكافة المنظمات والمؤسسات الراغبة في الحصول على ميزة تنافسية تمكنها من البقاء والاستمرار في ظل المتغيرات المجتمعية المتلاحقة سريعة التغيير، وفي ظل الزيادة في حدة المنافسة بين المجتمعات المختلفة نحو التقدم والتنمية. وقد أدى إدراك أهمية الجودة كسلاح استراتيجي للحصول على ميزة تنافسية إلى تبني فلسفة إدارة الجودة الشاملة، وهي فلسفة قائمة على أساس مجموعة من الأفكار الخاصة بالنظر إلى الجودة على أساس أنها عملية دمج جميع أنشطة المنظمة ووظائفها ذات العلاقة للوصول إلى مستوى متميز من الجودة، وتصبح الجودة مسؤولية كل فرد في المنظمة مما يعظم أداء المنظمة.<sup>(٦٠)</sup>

وتحتل الجودة أهمية متميزة في عصر العولمة والانفتاح الذي يميز عالم اليوم، خاصة في ظل التطورات الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية التي يشهدها العالم،

د. طلعت حسيني اسماعيل معايير العولمة الاقتصادية والسياسية وتأثيراتها على عملية تخطيط نظام التعليم واحتدام حدة المنافسة في الأسواق، والموارد بمكوناتها المتعددة سواء أكانت مادية أم مالية أم بشرية، مما يتطلب امتلاك رؤية وفلسفة شمولية قادرة على مواجهة التحديات المحلية والعالمية الحالية والمستقبلية، وزيادة قدراتها الذاتية في التكيف والمواءمة مع التغيرات في البيئة التنافسية. كما أصبح التميز المؤسسي موضع الاهتمام والنقاش الواسع من قبل مختلف الباحثين، وذلك لأن عصر المعرفة والمعلومات لم يعد يعترف بعمالة نمطية تحكمها المواصفات الوظيفية التقليدية التي كانت سائدة في الهرم البيروقراطي القديم، وإنما تعتمد على العناصر التي تتسم بالتميز وتعدد المعارف وتنوعها من رؤساء ومرؤوسين، حيث إن تحقيق المنظمة لتميز الأداء يتطلب من أعضائها الإبتعاد عن كل ما هو نمطي وروتيني في الأداء والسلوك، وتبنيها لنظم حيوية وفاعلية.<sup>(١١)</sup>

ويحتم معيار الجودة على المجتمعات النامية ومنها مصر، ضرورة السعي نحو وضع معايير للجودة والإعتماد، تراعى معايير الجودة الإقليمية والدولية، للتأكد من مدى رصانة المؤسسات التعليمية القائمة، ومدى كفاية برامجها مقارنة بالمؤسسات في الدول الأخرى، ومدى أهلية خريجها للعمل في الأسواق الدولية وفق أسس ومعايير ومؤشرات نوعية ومهنية، والتأكد من حسن أدائها لوظائفها وضمن جودة منتجاتها المتمثلة بإعداد الموارد البشرية التي يحتاجها سوق العمل وفق المواصفات الإقليمية والدولية، فضلاً عن الدور الفاعل بإنماء وإثراء المعرفة العلمية والتقنية ونشرها وتوظيفها لمصلحة بناء اقتصاد معرفي مزدهر قائم على الإبداع والابتكار.<sup>(١٢)</sup>

### (ز) القدرة التنافسية

برزت التنافسية كحقيقة أساسية في عصر العولمة، تحدد نجاح أو فشل النظم والمؤسسات الاجتماعية، وأصبحت تلك النظم والمؤسسات في موقف يحتم عليها العمل الجاد و المستمر، لاكتساب الميزات التنافسية التي يمكن من خلالها تحسين موقعها في الأسواق المحلية والعالمية أو حتى مجرد المحافظة عليه في مواجهة ضغوط المنافسين الحاليين و المحتملين في عصر العولمة. ولذا فإن القدرة التنافسية تؤكد على التنافس



الكوني من خلال الإبداع والتنوع في المنتج، والتركيز على حجم وجودة القيمة المضافة للسلع. كما أن نمط الإنتاج بات يتجه، بدلاً من التركيز على الكم، إلى التركيز على الإنتاج الصغير حسب الطلب.<sup>(٦٣)</sup> كما توزعت عملية الإنتاج جغرافياً على مناطق متعددة من العالم، حيث قد تنتج مكونات السلعة الواحدة في أكثر من مكان أو دولة، ثم تجمع في أقرب وأيسر مكان للتوزيع والتسويق.

وتجدر الإشارة إلى وجود فرق مفاهيمي بين المنافسة والتنافسية، فإذا كانت التنافسية تعرف على أنها الأداء الاقتصادي الحالى والكامن للبلد في المجالات التي ينافس فيها مع البلدان الأخرى، فإن المنافسة أو المزاومة هي الشروط التي يتم وفقاً لها الإنتاج والتجارة في البلد المعنى.<sup>(٦٤)</sup>

وتؤكد القدرة التنافسية على ضرورة الإعتماد على التكنولوجيا الجديدة باعتبارها المفتاح الرئيس للقدرة التنافسية، حيث أدى التطور الكبير في تكنولوجيا المعلومات والاتصال إلى انتقال الاقتصاد من إنتاج كثيف العمالة إلى إنتاج كثيف المعرفة، ومن إنتاج الوفرة في الحجم والعدد إلى إنتاج السرعة. كما تأكد في عالم التنمية والتقدم أهمية الاعتماد على تكنولوجيا "قوة العقل"، لا مجرد وفرة رأس المال والموارد الطبيعية وقوة العمل، كما كان الشأن في الحقبة التاريخية الصناعية، وامتدت آثار التكنولوجيا إلى تحوّل علاقات الإنتاج وفرص العمالة وقيمة الميزة النسبية؛ حيث أصبحت التكنولوجيا الجديدة هي مفتاح القدرة التنافسية<sup>(٦٥)</sup>.

والتنافسية في التعليم تعني قدرة النظام التعليمي على إنتاج قوى بشرية قادرة على أن تفرض نفسها في سوق العمل سواء على المستوى المحلي أو العالمي دون انتظار فرص التوظيف الحكومي.<sup>(٦٦)</sup> ولعل ذلك يفرض على نظام التعليم ضرورة إعداد خريجين يتمتعون بمهارات جديدة، ويمتلكون صفات لا تجعلهم فقط مجرد منتظرين للوظائف الحكومية، ولكنهم قادرين على إيجاد الوظائف في سوق العمل الذي يتغير باستمرار؛ ويؤدي بدوره إلى تغيير نوع العمل الذي يقوم به الخريج، وهذا الأمر يتطلب الاهتمام بالكيف في المجال التربوي، حتى يتمكن الخريج من الإنخراط في العمل الذي يتماشى مع التطور العلمي والتكنولوجي.

د. طلعت حسيني اسماعيل معايير العولمة الاقتصادية والسياسية وتأثيراتها على عملية تخطيط نظام التعليم وعلى ذلك فإن معيار التنافسية يشكل تحديات متعددة أمام النظم التعليمية، وهو ما يفرض عليها ضرورة العمل الجاد على التخلص من الاعتماد على النمط التقليدي في اكساب العلم والمعرفة، وضرورة الإهتمام بحاجات المستفيدين، ومقابلة احتياجات السوق العالمية. فلم تعد مهمة التعليم مقتصرة على تخريج متخصصين محليين، بل تخريج متخصصين على مستوى دولي قادرين على التكيف مع متغيرات عصر العولمة ومستجداته.<sup>(٦٧)</sup> وضرورة إعداد القوى البشرية للمنافسة العالمية على الوظائف في السياق العالمي.

### (ح) كفاءة الأداء

أصبح تحسين الكفاءة في الأداء وتطوير وتجديد المؤسسات شرطاً جوهرياً لإمكان البقاء والاستمرارية و عدم الاندثار في عصر العولمة، ولم يعد أمراً اختيارياً، ولذا كان الاهتمام في السنوات الأخيرة بقضية تطوير كفاءة الأداء من المنظور الكلي الشامل، والذي يستهدف في الأساس تكوين و تدعيم القدرات التنافسية للدول المختلفة. وقد تطورت هذه الفكرة بتأثير المنافسة العالمية، والرغبة في الوصول إلى أفضل المستويات في الأداء، و من ثم ظهرت فكرة المستوى العالمي للأداء.<sup>(٦٨)</sup>

ويعتبر تحسين كفاءة الأداء وبصفة خاصة الأداء الاقتصادي أحد أهم المعايير التي تحدد درجة تطور و تنظيم اقتصادات الدول المختلفة، حيث يمكن من خلاله تشكيل الركائز المادية والبشرية للمجتمع، والتي تؤمن إنطلاقته نحو الحضارة و الرفاه الاجتماعي، الذي يبني بالدرجة الأولى على أساس التراكمات المادية والمالية التي تحققت البلدان المختلفة والتي تنعكس مباشرة على تطور الدخل القومي فيها.<sup>(٦٩)</sup> خاصة وأن النظم والمؤسسات الاقتصادية تواجه تحديات جديدة في ظل العولمة، تفرض عليها مقارنة الأداء و ما تحققة من إنجازات بما يصل إليه غيرها من المنظمات الأحسن تنظيماً والأفضل و الأنجح في السوق، وهو ما يعبر عنه بالقياس إلى المستوى الأفضل.

## ٢- المعايير السياسية للعولة

أدى انهيار الاتحاد السوفيتي مع بداية العقد الأخير من القرن العشرين إلى تغيرات هائلة في النظام العالمي، فأصبح نظاماً عالمياً أحادى القطب بعد أن كانت حركته مضبوطة بقطبين. ونظرت الكتلة الرأسمالية حولها فأدركت أنها منتصرة، كما أدركت أيضاً أن مصادر القوة لديها عديدة بما يتجاوز كثيراً غالبية مجتمعات العالم، وبدأت تتصرف كقوة عظمى منفردة، ومنحها ذلك إحساس بالثقة والعظمة، ومن ثم مزيداً من التمرکز حول الذات. ورأت أن الجميع يدين لها بالمكانة الجديدة، فقررت أن تهيئ الظروف لاستمرار واستثمار مكانتها الجديدة كقوة عظمى، ولو أدى ذلك إلى القيام بمواجهات أو صدمات حادة وحاسمة لكل من يحاول الاقتراب من هذه المكانة. لقد نظرت إلى العالم من أعلى، ورأت أن نمط نوعية حياتها هو الأرقى، ومن ثم قررت نشره على العالم أي عولمته.<sup>(٧٠)</sup> وذلك من خلال مجموعة من المعايير السياسية، من أهمها:

## (أ) التعددية والممارسة الديمقراطية

ارتبطت الديمقراطية كصيغة في الحكم بالمجتمعات الرأسمالية وتطورت معها، أي مع الرأسمالية ذاتها، وأكدت نفسها بانتصارها على كل الصيغ والأشكال الأخرى، بدءاً من النازية والفاشية إلى البلشفية. ولقد كان انهيار الاتحاد السوفيتي وسقوط النظم الشمولية في أوروبا الشرقية والتحولات المتلاحقة نحو أشكال الحكم الديمقراطي أبرز مظاهر الارتباط بين التطور الرأسمالي والتطور الديمقراطي. ومن هنا اعتبر البعض أن الديمقراطية الليبرالية في عصر العولمة وقرينتها الرأسمالية هي نهاية التاريخ الإنساني، وأن النموذج الأمريكي هو خلاصة وقمة التطور البشري.<sup>(٧١)</sup>

وقد صارت الديمقراطية في عصر العولمة من أهم معايير الحكم على مدى شرعية النظام السياسي كله. وإذا كانت التنمية البشرية هي عملية توسيع اختيارات الناس، فإن ثمة حاجة إلى نظام وتنظيم سياسي يمثل آلية لإتاحة فرص الاختيار وتوسيعها، ويستدعى ذلك: التوجه المتسارع نحو الديمقراطية بعلامتها البارزة، وهي حرية التعبير وحرية التفكير وحرية التنظيم الاجتماعي والسياسي، والتعددية السياسية دون قيود،

د. طلعت حسيني اسماعيل معايير العولمة الاقتصادية والسياسية وتأثيراتها على عملية تخطيط نظام التعليم والانتخابات الدورية النزيهة على كافة المستويات بدءاً من انتخابات المحليات في القرى والاحياء، وهو ما يضمن مشاركة الشعب في ادارة شئون البلاد.<sup>(٧٢)</sup>

وتكمن المشكلة الأساسية في معيار التعددية والممارسة الديمقراطية الذي أتت به رياح العولمة العاتية، في أنّ النظام الدولي القائم حالياً ليس نظاماً ديمقراطياً حيث توجد فيه دولة عظمى واحدة هي الولايات المتحدة الأمريكية، تريد أن تفرض قوانينها ونمط استهلاكها وثقافتها على العالم أجمع، فظهرت المعايير المزدوجة والانتقائية في مواجهة المشكلات الدولية والإنسانية. ويظهر ذلك جلياً في قضية احتلال اسرائيل لفلسطين، وفي فرض الحصار على شعب العراق، واستمرار هذه السياسة رغم ما تشكله من انتهاك جسيم لحق الشعب الفلسطيني والعراقي في الحياة. وقد أدى هذا الحصار إلى زيادة القمع والقهر الذي يعاني منه الشعبين العربيين، بل إن هذا الحصار أوجد المبرر لاستمرار هذه السياسة القمعية.

ولأن الديمقراطية حق للشعوب في ظل العولمة، وهي ترتبط بالثقافة والفكر والممارسة وتطبيقها يتخطى السياسة ليكتسب وجهاً اجتماعياً يرسى قواعد الديمقراطية في كل المجالات الاجتماعية؛ فإنه من الأهمية في هذا السياق التأكيد على أن المد الديمقراطي قد ارتبط بالعديد من التحولات في الأنظمة الاجتماعية، وانعكس هذا التحول على التعليم سواء على البنية الأساسية للنظام التعليمي وهيكله وأنماطه والقوانين والتشريعات المنظمة له، أو من حيث العاملين في مؤسساته، وكيفية تطبيقهم لهذه القوانين والتشريعات، بما يحقق المناخ الديمقراطي في المؤسسة التعليمية.<sup>(٧٣)</sup>

### (ب) احترام القانون الدولي والتقييد بالالتزامات الدولية

تعيش دول العالم في عصر العولمة في إطار بيئة معقدة تحتوى على أبعاد ذات تأثير سلبي على مفهوم السيادة الوطنية للدولة القومية، وعلى رأس تلك الأبعاد الدور المتنامي للقانون الدولي والمنظمات الدولية. والذي بمقتضاه تتعهد الدول المختلفة بضمان سيادة القانون وحماية الحقوق المدنية والحريات وغيرها، وتحكمها سلطات يجب أن تتضمن هيئات تمثيلية منتخبة بأغلبية عددية عبر انتخابات عامة، يشارك فيها جميع المواطنين،

وتنعتقد على نحو دورى بين المرشحين والأحزاب المتنافسة.<sup>(٧٤)</sup> وتعمل العولمة الاقتصادية على إجبار الدول الوطنية على التخلص من اللوائح المنظمة والأعمال والضرائب على الشركات والقيود الأخرى المفروضة على القدرة التنافسية للشركات، والتعامل والإلتزام ببنود إتفاقيات وتوجيهات وقوانين المنظمات والمؤسسات الدولية، وبالتالي فإن العولمة سوف تفقد الدول الوطنية سيطرتها الفعلية على اقتصادياتها، وتجعل الشركات المتعددة الجنسية والمؤسسات الدولية تحل محل الدولة<sup>(٧٥)</sup>

ويؤكد معيار التقيد بالإلتزامات الدولية كأحد المعايير التى تنادى بها العولمة على إزالة الحدود الفاصلة بين الشؤون المحلية والشؤون الدولية. كما يؤكد على مفاهيم التجمع، والاعتماد المتبادل، والمجتمع العالمى، والنظام العالمى، والاقتصاد العالمى كمفاهيم جديدة لفتح نافذة على عولمة الشؤون الإنسانية وإعادة تقييم معنى ووظيفة السيادة. وعلى ضوء تلك المتغيرات والمفاهيم الجديدة، أصبح من غير الممكن تصور الدولة الحديثة ذات العلاقات المتشابكة مع الدول الأخرى في صورة الجزيرة المعزولة، فالقانون الدولى الحديث يضع واقعاً عملياً جديداً للسيادة والمساواة بين الدول يشترط تكيف الدولة وتقيدها بالإلتزامات الدولية، ويجعل اختصاصات الدولة ذات السيادة تتسع أو تضيق بدرجة ملائمتها للإختصاصات المماثلة لدى الدول الأخرى على ضوء قواعد القانون الدولى العام.<sup>(٧٦)</sup> وهو ما يؤدي إلى انخفاض حجم وفعالية الوظائف التى تقوم بها الدولة الوطنية.

### (ج) احترام وتقدير حقوق الإنسان

يعد الاهتمام الدولى بحقوق الإنسان من أهم المعايير التى تؤكد عليها العولمة، وعلى الرغم من حداثة منظومة حقوق الإنسان، إلا أن جل المبادئ والمواد التى جاء بها الإعلان العالمى لحقوق الإنسان كانت قد تداولتها مختلف الحضارات الإنسانية التى عرفت البشرية عبر المراحل التاريخية المتعاقبة، وهى مرتبطة على العموم بقيم صارت معروفة مثل العدالة والحرية والمساواة والإخاء والتى نادى بها مختلف الثورات العالمية.

وتؤكد العولمة على أن احترام حقوق الإنسان يساعد على حماية جميع بني البشر من التجاوزات الخطيرة ضدهم في المجالات السياسية والقانونية والاجتماعية

د. طلعت حسيني اسماعيل معايير العولمة الاقتصادية والسياسية وتأثيراتها على عملية تخطيط نظام التعليم والاقتصادية، ومن أبرزها الحق في الحياة وفي الحرية وفي عدم التعذيب، والتي تطورت عبر التاريخ حتى وصلت إلى الحق في بيئة نظيفة والحق في الأرض والسكن إلخ. ويذهب المهتمون بالعلاقات الدولية وحقوق الإنسان إلى أن احترام حقوق الإنسان يعد معياراً للعلاقات الدولية، نظراً للدور الذي تلعبه القيم الإنسانية في وضع النظام الدولي.<sup>(٧٧)</sup>

وتؤثر العولمة بتجلياتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية تأثيراً عميقاً على حقوق الإنسان في كل هذه المجالات. وبصفة خاصة بعد أن اتسعت هذه الحقوق وتشابكت على مستوى العالم. فقد أصبحت حقوق الإنسان جزءاً من القانون الدولي. ولم تعد الانتهاكات الجسيمة التي تحدث لحقوق الإنسان في أي مكان من العالم من الشؤون الداخلية التي تخص الدولة بمفردها، بل أصبحت تدخل في اهتمام المجتمع الدولي ككل، وتتطلب تدخله، وإن كانت معايير هذا التدخل ما زالت تثير الكثير من الجدل.

وتقتضى ضرورة العمل على احترام معيار حقوق الإنسان، تزويد الإنسان بقسط معقول من التعليم كحق من الحقوق الأساسية التي نصت عليها المواثيق الدولية والداستير القومية. وفي هذا السياق فإنه يتعين على الدول المختلفة إرساء مبادئ ديمقراطية التعليم وتحقيق العدالة والتكافؤ في الفرص التعليمية التي تقدمها لمواطنيها، واعتبار ذلك حقوق أساسية وجوهية لكل إنسان في أن يتعلم، وكضمان لاستمتاع الإنسان بكافة حقوقه الإنسانية الأخرى، كما أنه الشرط الضروري واللازم لتحقيق التنمية في المجتمع؛ مما يفرض إنشاء المؤسسات التعليمية المختلفة في كافة مناطق الدولة لتستوعب نمو الطلب الإجتماعي على التعليم.

#### (د) كفالة الحريات العامة والخاصة

تؤكد العولمة على الصعيد السياسي على كفالة حق الحرية لكافة المواطنين في جميع أرجاء العالم، وذلك انطلاقاً من أن معيار الحرية ينبغي أن يتمتع بالأولوية على أي معيار آخر، لكنه ينبغي أن يقترن بمعيار المساواة الذين يتضمن هو نفسه وجهين إثنين: المساواة في الفرص، والضرورة في التوجه من أجل الحرية نحو إنقاص الفوارق.<sup>(٧٨)</sup> وتتضمن

الحرية البشرية حرية العقيدة، وحرية الفكر والشعور، وحرية الرأي والميول في جميع الموضوعات العملية والعلمية، المادية والأدبية، الدينية والدينيوية، وحرية التعبير عن الآراء ونشرها، وحرية الأذواق والمشارب، وحرية اجتماع الأفراد للتعاون على أي أمر ليس فيه ضرر للغير.<sup>(٨٩)</sup> الحرية إذًا ضرورية للتقدم والرقى ولها قيمتها الخاصة، فبدونها لن يقدر الناس على ترقية ملكاتهم واستكمال مواهبهم، فبدون حرية الفرد لن يتم رقى، لا للفرد نفسه ولا للجماعة.<sup>(٩٠)</sup>

ولا يمكن أن يتم معيار التعددية والممارسة الديمقراطية إلا على أساس متين من الحرية، فالربط بين قضية الديمقراطية، وقضية الحريات العامة والحقوق الأساسية، واعتبارهما وجهين لعملة واحدة، إنما هو أمر منطقي لأن جوهر الديمقراطية هو حرية الرأي، وهو ما لا يستقيم بدون تأكيد جميع الحقوق والحريات العامة للمواطن، والتي بدونها يستحيل أن يكون للمواطن رأى حر يقرع به الأسماع، وترتفع به أعلام الديمقراطية.<sup>(٩١)</sup> ويسمح معيار الحرية لجميع الجماعات الاجتماعية والقوى السياسية بأن تعبر عن مطالبها المشروعة، وتعمل في سبيل تحقيقها باستخدام الوسائل السلمية التي يسمح بها الدستور والقانون. وفي إطار الديمقراطية يسمح للخلافات السياسية والفكرية بأن تعبر عن نفسها بأكبر قدر من الحرية.<sup>(٩٢)</sup>

**وفي ضوء ما سبق، فإن المعايير الاقتصادية والسياسية للعوثة تشكل تحديات جسيمة أمام الدول النامية بصفة عامة ومصر بصفة خاصة.** وهذه التحديات والمخاطر تتفاوت بين مخاطر سياسية وأخرى اقتصادية وثالثة ثقافية، وكلها ترتبط بمحاولات الولايات المتحدة الأمريكية تنميط العالم، والاستفراد بالشأن العالمي وإدارته بشكل أحادي، وبما يتناسب ومصالحها وأهدافها، مما يستوجب التخطيط ووضع الإستراتيجيات لمواجهة هذه التحديات، وهو الأمر الذي يتطلب عدم الركون للحلول السهلة، من قبيل رفض معايير العوثة على أنها شر مستطير، أو قبول الانخراط فيها وتطبيقها دون تحفظ على أن فيها الخير الوفير فلا الانعزال عن العوثة ممكن، كما أنه من غير المنطقي الانخراط في العوثة والدوبان فيها. إن مواجهة التحديات الناجمة عن تأثير معايير العوثة هو بالفعل معادلة صعبة، وهي معركة حضارية

د. طلعت حسيني اسماعيل معايير العولمة الاقتصادية والسياسية وتأثيراتها على عملية تخطيط نظام التعليم معقدة يجب خوضها بدراية وحكمة ومعرفة. ويبدو أنه على نتيجة هذه المعركة وما سيقوم به المجتمع في السنوات القليلة القادمة سوف يحدد رفاهية أبناء المجتمع في المستقبل.

## المحور الثاني: تأثير معايير العولمة على الأوضاع المجتمعية

أصبحت العولمة عنواناً لواقع عالمي جديد يحيط بالمجتمع، تنعكس تأثيراته في جميع المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية، مما يترك آثاراً كبيرة في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية، ولا شك في أن هذه التأثيرات لا يمكن تجنبها أو يجب عدم تجنبها، فكما أنه يترتب عليها تحديات وتأثيرات سلبية، فإنها تتيح فرصاً للحياة في العالم في ظل التأثيرات الايجابية لمعايير العولمة.

### أولاً: الأوضاع الاقتصادية

أدت المعايير الاقتصادية والسياسية للعولمة إلى تردى الأوضاع الاقتصادية والتنموية للمجتمعات النامية عامة والمجتمع المصري بخاصة، وتخلفه الكبير في ماثرون الحضارة الإنسانية، مما جعله في موقف المفعول به لا الفاعل حضارياً؛ حيث مر المجتمع في السنوات الأخيرة بفترة عصيبة تداخلت وتراكمت فيها المشكلات في شتى المجالات وخاصة الاقتصادية. وصار مؤكداً أنه توجد بالفعل أزمة اقتصادية حقيقية تبدو ملامحها شاخصة أمام الجميع، فلم تستطع الدولة تجاوز الأوضاع المتخلفة والانطلاق إلى ما تصبو إليه من تقدم وتنمية، ولم تزل عاجزة عن الوفاء بالحدود الدنيا من الحاجات الإنسانية الأساسية للسواد الأعظم من المواطنين.<sup>(٨٣)</sup> ويتضح تأثير معايير العولمة على الأوضاع الاقتصادية في المجتمع فيما يأتي:

#### ١- بطء معدلات النمو الاقتصادي وتراجعها

يعتبر المجتمع المصري من أبرز المجتمعات التي تأثرت بشدة بالمعايير الاقتصادية والسياسية للعولمة، حيث يعاني من انخفاض الدخل القومي العام، ويمر بمرحلة ركود اقتصادي أدت إلى مشكلات اقتصادية متعددة، هذا فضلاً عن الديون الخارجية التي



تفاقت في مطلع القرن الحادي والعشرين، بالإضافة إلى الأوضاع الاقتصادية المتردية المتمثلة في زيادة الأسعار، ونقص قيمة العملة المحلية، وضعف الأجور كنتيجة لضعف السياسات الاقتصادية المتبناة، مما أدى إلى بطء في معدلات النمو، وارتفاع في معدلات التضخم، وتفاقم البطالة والفقير، والذي أدى بدوره إلى ضعف القدرة على تحقيق مطالب الشعب التي رفعتها في ٢٥ يناير ٢٠١١ م، وفي مقدمتها العيش أى توفير سبل الحياة الذى يعنى التنمية الاقتصادية، والعدالة الاجتماعية التى يتطلب تحقيقها إجراء تغييرات جوهرية في نظام الأجور والضرائب والتحويلات ودعم الخدمات وعلى رأسها الخدمات العامة الصحية والتعليمية<sup>(٨٤)</sup>.

وتؤكد نشرة المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية لجمهورية مصر العربية والصادرة عن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار على تراجع معدل النمو الاقتصادى، ويتضح هذا من خلال معدلات نمو الناتج المحلى الاجمالى ومقارنتها بالمعدلات العالمية. والتي يوضحها الجدول التالى:

#### جدول (١)

تطور معدل نمو الناتج المحلى الإجمالي في الفترة من ٢٠٠٧/٢٠٠٨ إلى ٢٠١٣/٢٠١٤

السنة	المعدل %
٢٠٠٨/٢٠٠٧	٧.٢
٢٠٠٩/٢٠٠٨	٤.٧
٢٠١٠/٢٠٠٩	٥.١
٢٠١١/٢٠١٠	١.٨
٢٠١٢/٢٠١١	٢.٢
٢٠١٣/٢٠١٢	٢.١
٢٠١٤/٢٠١٣	١.٤

المصدر:

- وزارة المالية: التقرير المالي الشهري، المجلد (٩)، العدد (١٠)، القاهرة، أغسطس ٢٠١٤، ص ٧٧.
- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار: نشرة المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية لجمهورية مصر العربية، العدد (٢٥٦)، المجلد (٢٢)، مجلس الوزراء، القاهرة، إبريل ٢٠١٤، ص ١٣.

د. طلعت حسيني اسماعيل معايير العولمة الاقتصادية والسياسية وتأثيراتها على عملية تخطيط نظام التعليم يتضح من الجدول السابق انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة من عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ إلى عام ٢٠١٣/٢٠١٤. حيث بلغ (٧.٢٪) عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨، وانخفض إلى (٤.٧٪) عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩، ثم عاد ليرتفع مرة أخرى في العام التالي ٢٠٠٩/٢٠١٠ حيث بلغ (٥.١٪)، ثم إنخفض إلى ١.٨٪ عام ٢٠١٠/٢٠١١، ثم استمر متذبذباً بين الارتفاع والانخفاض حتى وصل إلى (١.٤٪) عام ٢٠١٣/٢٠١٤، وهذا معدل ضعيف إذا ما قورن بمعدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي في بعض الدول في نفس العام فقد بلغ في الصين (٧.٤٪)، وماليزيا (٥.١٪)، واندونيسيا (٥.٧٪)، وتركيا (٤.٤٪)، والهند (٤.٧٪) <sup>(٨٥)</sup>. وكما هو واضح فإن معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في مصر أدنى كثيراً منذ انفجار ثورة ٢٥ يناير. ويترتب على انخفاض معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في مصر صعوبة تمكين البشر من الحصول على فرص عمل يستطيعون من خلالها توفير سبل العيش الكريم.

## ٢- مساهمة أهداف خطط التنمية الاقتصادية المصرية لمعايير العولمة

اتخذت الخطط القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع المصري من معايير العولمة أهدافاً لها منذ العقد الأخير من القرن العشرين، حيث تمثلت بعض أهداف تلك الخطط في دعم دور القطاع الخاص، وتعزيز مشاركته في مختلف نواحي الحياة الاقتصادية، وتدعيم آليات السوق والمنافسة في أسواق المال، بما يساعد على تلافى نمو الإتجاهات الإحتكارية بها، وتوفير مقومات ربط سوق المال بالأسواق العالمية بما يتطلبه من أنظمة اتصالات وإجراءات، بحيث يمكن التجاوب مع التطورات العالمية والاستفادة منها، بما يمكن في النهاية من توفير مقومات مركز عالمي لسوق المال لا يقتصر على استقبال واستقطاب الاحتياجات المحلية من التمويل، وتشجيع رأس المال الوطني للاستثمار داخل مصر بكافة الوسائل، ويسري ذلك على قطاع الأعمال العام والقطاع الخاص لاسيما وأن فرص تعاونهما في دفع مسيرة التنمية تؤدي إلى ازدهار النشاط الاقتصادي واستقرار المناخ الاستثماري العام بما يسمح بتدفق المزيد من المدخرات المحلية لأغراض الاستثمار، وتشجيع رأس المال العربي والأجنبي للتدفق داخل السوق المصرية من خلال تحفيز وتشجيع رأس المال الوطني باعتباره مطلباً أساسياً يوفر الطمأنينة

للمستثمر الأجنبي ويؤمن مخاطره، خاصة وأن انسياب الأموال من الخارج في شكل عملات أجنبية يلعب دوراً أساسياً في خفض معدلات الاقتراض الأجنبي وبالتالي تخفيف الأعباء عن ميزان المدفوعات.<sup>(٨٦)</sup>

كما أكدت خطط التنمية الاقتصادية أيضاً على تشجيع قطاعي الأعمال العام والخاص للقيام بدورهما في التصدير، وإزالة أية قيود عن التصدير، وتوحيد جهات إشراف الرقابة وتبسيط إجراءاتها، وتحسين مواصفات الإنتاج ليساير متطلبات الأسواق الخارجية وتطوراتها، وتشجيع قيام الصناعات الغذائية للصناعات الاستراتيجية في الأسواق العالمية، وتوفير متطلبات السوق المحلية، وإعطاء أهمية لإقامة المشروعات المعاونة لعمليات التصدير مثل مواد وسلع التعبئة وفقاً لأحدث التطورات العالمية في هذا المجال، والإعتماد على آليات السوق في تحديد هيكل الأجور وأسعار المنتجات، وتحديد قواعد كل من العرض والطلب وتوزيع الموارد، وتحديث الجامعات بما يتفق مع تطور العلوم الحديثة والثورة التكنولوجية وتطوير نظم التعليم والتدريب لتوفير القوى البشرية القادرة على استيعاب كل ما هو جديد من تكنولوجيا، وإعداد المجتمع المصري بما يمكنه من التعامل مع المتغيرات المنتظرة التي يواجهها العالم مع مطلع القرن الحادي والعشرين، وأيضاً زيادة الاتجاه لنمو الدراسات متعددة التخصصات وخاصة بعد أن ظهرت علوم وتخصصات ومهن جديدة تجمع بين دراسات وتخصصات وأعمال متنوعة مثل العلوم البيئية، والهندسة الوراثية والطبية وغيرها.<sup>(٨٧)</sup>

### ٣- تقلص دور الدولة في الأنشطة الاقتصادية والخدمية

لقد أصبح من مستلزمات العولمة وتبادل رؤوس الأموال وانفتاح الأسواق، السعي من أجل تغيير مفهوم الدولة وفسح المجال أمام القطاع الخاص للقيام بتحريك عجلة الاقتصاد الوطني بعيداً عن بيروقراطية مؤسسات الدولة حسب مؤيدي ظاهرة العولمة، واتساقاً مع ذلك فقد شهد المجتمع المصري في العقد الأخير من القرن العشرين تقلصاً في دور الدولة في إدارة الاقتصاد القومي وخاصة في ملكية وسائل الإنتاج، مما أدى إلى تغيير دور الدولة في إدارة وتوجيه النشاط الاقتصادي من الإدارة المباشرة اعتماداً على سيطرة الدولة على وسائل الإنتاج وتوجيهها بالأوامر الإدارية إلى الإدارة غير المباشرة بالاعتماد على

د. طلعت حسيني اسماعيل معايير العولمة الاقتصادية والسياسية وتأثيراتها على عملية تخطيط نظام التعليم السياسات التي تؤثر في قرارات المستثمرين والمنتجين والمستهلكين والمصدرين من خلال عمل آليات السوق وتزامن هذا التغير مع المضي في طريق الخصخصة بحيث لم تعد الدولة هي المستثمر الوحيد الذي يوظف القوى العاملة.

ومن هذا المنطلق أصبح دور الدولة يتركز في إدارة الاقتصاد الكلي من خلال التخطيط التأشيري ( التخطيط بالسياسات ومن خلال آليات السوق)، والقيام بصورة مباشرة بتنفيذ الاستثمارات العامة الضرورية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والتي لا يُقدم القطاع الخاص على القيام بها، وتتركز هذه الاستثمارات بصفة أساسية في مشروعات البنية الأساسية، ومن هذا المنطلق جاءت الخطة الخمسية الخامسة (٢٠٠٣ / ٠٢ - ٢٠٠٧ / ٠٦) لترتكز على محورين رئيسيين متكاملين، الأول: خطة للاستثمارات العامة المشار إليها حالياً، والثاني: مجموعة السياسات العامة التي تستهدف التأثير - من خلال آليات السوق - على استثمارات قطاع الأعمال الخاص والتعاوني لتنشط في الاتجاهات التي تحقق أهداف المجتمع الاقتصادية والاجتماعية<sup>(٨٨)</sup>.

ولقد أدى التراجع الملحوظ في دور الدولة إلى توقف الكثير من الصناعات الوطنية والمشروعات العملاقة التي كانت تستوعب المزيد من الخريجين، وتحقيق التنمية الفعالة للمجتمع، كما لم ينجح القطاع الخاص في نقل التكنولوجيا الملائمة وتطويرها بما يتفق وظروف واحتياجات المجتمع المصري مما أدى إلى إلحاق الضرر البالغ بالاقتصاد المصري، حيث أغرقت السلع الأجنبية المستوردة الأسواق المصرية ودخلت مع المنتجات المحلية في منافسة غير عادلة، جاءت قطعاً في صالح السلع المستوردة، يضاف إلى ذلك أن مشروعات الاستثمارات الأجنبية وجهت أساساً إلى قطاع التمويل والخدمات أكثر من الصناعات والأنشطة التي تسهم في تحديث أساليب الإنتاج وتوفير فرص عمل للخريجين.

وفي نفس الوقت فإن القطاعات الخدمية ذات الصلة المباشرة باحتياجات الفقراء مثل التعليم والصحة والإسكان والمرافق لم تشهد تقدماً يذكر، بل تدهورت وانخفضت معدلات النمو بداخلها، وقد ترتب على ذلك تراجع قدرة الاقتصاد المصري على استيعاب القوى العاملة، فارتفعت تبعاً لذلك معدلات البطالة بين الخريجين<sup>(٨٩)</sup>.

## ٤- تردى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية

كرست المعايير الاقتصادية للعولمة مزيداً من الضغط الاقتصادي على المجتمع، من خلال عكس المعادلة الاقتصادية المستقر عليها دولياً، فبينما كانت هذه المعادلة تقضي بأن يكون الاقتصاد الدولي في خدمة الإحتياجات التنموية للدول النامية والفقيرة، فإنه وفي ظل معايير العولمة قد أضحى ذلك كله في خدمة اقتصادات الدول الغنية، ويمكن تبين ذلك من خلال تفحص تشكيلة الهيئات الاقتصادية الضخمة التي تعمل على إفناء مقدرات و ثروات الدول و الشعوب الفقيرة باستعمال أساليب خبيثة، وذلك بإنتهاجها سياسة الرأسمالية المالية التي تقوم على الربح الربوي الفاحش من خلال منح القروض الربوية، والاستثمار المبني على استنزاف الثروات الباطنية الموجودة بالدول النامية، وبذلك تمكنت من إحكام هيمنتها وسيطرتها على أدوات وآليات السوق الدولية.

ولعل المدقق في واقع المجتمع المصري، من خلال المعيشة ودراسة التقارير والبحوث والدراسات، يجد أن الواقع المجتمعي يعاني ضعفاً متفاقماً في الأوضاع الاقتصادية، وتدهوراً في الأوضاع الاجتماعية، وتنامياً في معدلات الفقر، وانخفاضاً في مستويات المعيشة، وزيادة في معدلات البطالة، وتدهوراً في مستوى التعليم والصحة. أما الوضع السياسي فقد شهد زيادة في نسب الاحتجاجات والاضطرابات، والمناداة المستمرة بصيانة الحريات العامة والخاصة والمحافظة على الكرامة الإنسانية. وفيما يتعلق بالوضع القيمي، فالملاحظ انتشار قيم سلبية عديدة من قبيل اللامبالاة والتواكل والتراخي والفردية والإهمال، وفقدان فضيلة الإتقان والتجويد واحترام قيمة العمل، وشيوع الاستهلاك المفرط، واهتزاز قيم تحديد الحقوق والواجبات، وتنامي قيم الفهلوة وتعاضم جوانب التحايل، وشيوع مظاهر الأثرة، ونمو العنف، وتكريس الانتهازية، وتراجع القدوة، والعلم، والتفكير العلمي، والعمل الجاد النافع.<sup>(٩٠)</sup>

## ٥- الاعتماد المتزايد على القروض والمعونات الأجنبية

في ضوء ما يعاني منه المجتمع المصري من قصور واضح في القدرة المالية والتمويلية، وتأثراً بمعايير العولمة فقد لجأ المجتمع في أحيان كثيرة إلى البحث عن

د. طلعت حسيني اسماعيل معايير العولمة الاقتصادية والسياسية وتأثيراتها على عملية تخطيط نظام التعليم مصادر جديدة لزيادة هذه القدرة والذي من بينها الاتجاه إلى التمويل الخارجي، ومن ثم لجأ إلى المؤسسات الدولية للحصول على هذا التمويل في صورة قروض ومنح. ولم يقتصر لجوء مصر إلى التمويل الخارجي لدفع الإنتاج وحده، بل تعدى ذلك إلى الخدمات أيضاً، إذ حصلت على تمويل لمشروعات البنية الأساسية من مياه وصرف صحي وكهرباء واتصالات وحتى الصحة والثقافة والتعليم.

وتؤكد مشاهدات الواقع على أن هناك تزايداً مستمراً في الاعتماد على المساعدات الخارجية في التمويل، حيث كانت نسبة إسهام الموارد الأجنبية من منح ومعونات وقروض وتسهيلات من الخارج في استثمارات خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الثالثة ١٩٩٣/٩٢م - ١٩٩٧/٩٦م حوالي (٤١.٥%) في حين تغطي المدخرات المحلية نحو (٥٨.٥%) من جملة الاستثمارات<sup>(٩١)</sup>، وفي الخطة الخمسية السادسة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ٢٠٠٢/٢٠٠٣م - ٢٠٠٧/٢٠٠٦م شهدت المساعدات الدولية سواءً كانت في صورة استثمارات أو منح وقروض تراجعاً ملحوظاً، حيث بلغت نسبة إسهام الموارد الأجنبية في استثمارات هذه الخطة نحو (١٢.٧%) بما يقدر بـ (٣٨.٨) مليار جنيه، في حين بلغ اسهام القطاع العام حوالي (١٩.٤%) من إجمالي استثمارات الخطة بما يعادل (٤٦.٨) مليار جنيه.<sup>(٩٢)</sup>

ورغم أهمية هذه المساعدات الخارجية في تمويل الاستثمارات الجديدة وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي في أي بلد، إلا أن الاعتماد المتزايد عليها يمثل مخاطرة بالغة بما تشكله من خطر داهم على الاقتصاد الوطني، وعلى مستقبل الأجيال القادمة التي ستكون مسئولة عن تسديد هذه القروض، إضافة إلى الشروط المحيطة التي تشترطها هيئات التمويل المانحة للمعونة أو للقروض، والتخوف من وقوع الاقتصاد المصري تحت سيطرة البنوك والهيئات الأجنبية.<sup>(٩٣)</sup> وبالإضافة إلى ذلك فإن لهذه المساعدات الأجنبية جملة من الأهداف الاقتصادية والسياسية غير المعلنة والتي تؤثر على تحقيق التنمية في المجتمع المصري والتي من أهمها القضاء التدريجي على النشاط الاقتصادي للدول المتلقية لهذه المساعدات، وتمكين المؤسسات الاقتصادية الدولية من إدارة الاقتصاد العالمي، دون اندماج اقتصادي إقليمي عربي حقيقى، ضمن منظومة الاقتصاد العالمي، وتعميق هوة

الخلاف بين أصحاب رؤوس الأموال وقوة العمل، حيث تتزايد معدلات البطالة وضمن وصول مروجي العولمة إلى المصادر الأساسية للموارد الطبيعية. وذلك من خلال عمليات الخصخصة، ونشاط الشركات متعددة الجنسيات.<sup>(٩٤)</sup> وهو ما يؤدي في النهاية إلى إتاحة الفرصة للجهات الدولية المانحة لطرح توجهاتها وسياساتها على سياسة التعليم المصري بطريقة أو بأخرى.

ولما كان التمويل الحكومي للتعليم غير كافٍ لمواجهة المشكلات القائمة وتحقيق الإصلاحات المنشودة، فإن مصر لجأت إلى مؤسسات التمويل الدولية لتقديم المساعدات المالية التي تسهم في تنفيذ الخطط التربوية. ولا شك أن زيادة الاعتماد على المساعدات الأجنبية في مجال التعليم في مصر يؤدي إلى سلبيات عديدة، ومن أهمها: ظهور نوع من الرقابة الأجنبية على ميزانية الدولة، وذلك على الأقل من خلال متابعة الدول المانحة لحجم مساعداتها، وكيفية صرفها، ومدى العائد منها. وسعى الدول المانحة لإعادة صياغة العقل المصري بما يتفق وأهداف السياسة الخاصة بها، من خلال البحوث المشتركة وزيادة حجم التعليم الأجنبي في صورته المختلفة، وارتباط الحصول على هذه المعونات بتنفيذ الدولة لشروط معينة مثل: توصية البنك الدولي الخاصة بخفض أعداد المقبولين بالتعليم الثانوى العام، وخفض أعداد المقبولين بالتعليم الجامعى، وتركيز معظم المعونات الأجنبية في مجالات تعليمية غير مباشرة، مثل: تطوير المناهج، وإعادة تأهيل المعلمين ... وغيرها. وقد يكون لمثل هذه المجالات آثاراً سلبية على المؤسسات التعليمية الحكومية، واجتذاب كفاءات بشرية متميزة للعمل بمشروعات التطوير في المجال التربوى ولو لبعض الوقت، مما يبعدهم عن القيام بأعمالهم أو يدفعهم لعدم القيام بها فيما بعد نتيجة لاختلاف الدخول والمكافآت بين العمل بالهيئات الأجنبية والعمل بالقطاع الحكومى.<sup>(٩٥)</sup>

## ٦- ضعف القدرة التنافسية للدولة

أدت المعايير الاقتصادية للعولمة والتي تقوم فى الأساس على فكرة السوق وتحرير التجارة وإلغاء القيود الجمركية إلى التأثير بشكل كبير على الصناعة الوطنية المحلية والتي لم تستطع المنافسة مع المنتجات الواردة من الدول الأخرى. وحيث أن المجتمع

د. طلعت حسيني اسماعيل معايير العولمة الاقتصادية والسياسية وتأثيراتها على عملية تخطيط نظام التعليم المصرى يعيش في ظل اقتصاد عالمى واحد يقوم على أساس المنافسة العالمية، لذا فإن الفيصل في هذا السباق - الذى ليس فيه مكان إلا للأقوى بل وللأسرع - هو القدرة التنافسية لأى بلد في مواجهة أطراف أخرى، ولا يمكن الدخول في هذه المنافسة إلا بخبرات وقدرات متميزة تنافس الخبرات والقدرات التى يتمتع بها أبناء الدول الأخرى.<sup>(٩٦)</sup>

وتؤكد مؤشرات الواقع على ضعف القدرة التنافسية لمصر فيما يتعلق بنسبة الصادرات عالية التكنولوجيا إلى إجمالى الصادرات المصنعة؛ حيث بلغت هذه النسبة في عام ٢٠١٢ نحو (١٪)، في حين كانت النسبة المسجلة في مجموعة الدول متوسطة الدخل التى تنتمى إليها مصر (٢٠٪)، ويؤكد تقرير التنمية في العالم (٢٠١٢) على التواضع الشديد لهذه النسبة عند مقارنتها بالنسبة التى حققتها مجموعة الدول منخفضة الدخل وهى (٣٪). حيث بلغت النسبة (٦٦٪) في الفلبين، و(٤٩٪) في سنغافورة، و(٤٧٪) في ماليزيا، و(٤١٪) في كوستاريكا، و(٣٤٪) في السودان، و(٣٢٪) في جمهورية كوريا، و(٣١٪) في الصين، و(٣١٪) في رواندا، و(٢٦٪) في تايلاند، و(٢٣٪) في إسرائيل، و(١٤٪) في البرازيل، و(١٢٪) في بوروندى.<sup>(٩٧)</sup>

كما يؤكد تقرير التنافسية العالمية على تراجع ترتيب مصر على مدى السنوات الماضية؛ حيث جاءت مصر في الترتيب (٧٠) من (١٣٣) دولة في تقرير التنافسية العالمى عام (٢٠٠٩ - ٢٠١٠)<sup>(٩٨)</sup>، وجاءت في الترتيب (٨١) من (١٣٩) دولة في تقرير (٢٠١٠ - ٢٠١١)<sup>(٩٩)</sup>، وجاءت في الترتيب (٩٤) من (١٤٢) دولة في تقرير (٢٠١١ - ٢٠١٢)<sup>(١٠٠)</sup>، وجاءت في الترتيب (١٠٧) من (١٤٤) دولة في تقرير (٢٠١٢ - ٢٠١٣)<sup>(١٠١)</sup>، وجاءت في الترتيب (١١٨) من (١٤٨) دولة في تقرير (٢٠١٣ - ٢٠١٤)<sup>(١٠٢)</sup>.

## ٧- تدمير شركات القطاع العام

دفعت المعايير الاقتصادية للعولمة الحكومة المصرية لتبني الخصخصة كمدخل يمكن من خلاله مواجهة المشاكل التمويلية الناتجة من حدوث عجز في الموازنة العامة للدولة ولسد العجز الكبير في ميزان المدفوعات. وتتمثل الخصخصة في زيادة الدور الذى يقوم به القطاع الخاص في ملكية وتشغيل وإدارة الوحدات الإنتاجية في المجتمع بغرض



تحسين الكفاءة الإنتاجية لهذه الوحدات بما يخدم أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وفي إطار الإصلاح الاقتصادي سعت الحكومة المصرية إلى تشجيع القطاع الخاص الوطني والأجنبي، وقبل أن تطمئن على وجود ذلك القطاع الخاص القوي والقادر على تحمل مسؤولياته، تخلت إلى حد كبير عن القطاع العام، وجمدت استثماراته إلى حد كبير تمهيداً لخصصته. كما أنها تخلت عن دورها في الرقابة والإشراف - على نحو موضوعي وفعال وفقاً لما تتطلبه آليات السوق - على القطاع الخاص الناشئ وتوجيه نشاطه نحو أولويات التنمية.<sup>(١٠٣)</sup>

وقد اتهم برنامج الخصخصة الذي بدأ في مصر منذ تسعينيات القرن الماضي بأنه قد دمر إلى حد كبير شركات القطاع العام، حيث بيعت شركات بأبخس الأثمان وبيعت شركات أخرى بثمن الأرض التي أقيمت عليها. كل هذا لأن الحكومة لم تكن شفافة لا في إجراءات التقييم ولا في إجراءات البيع ولا في إنفاق عائدات البيع. وفوق هذا كله تم غلق العديد من الشركات التي تمت خصصتها لأن المشتري لم يكن يبتغى سوى الأرض المقام عليها الشركة لبيعها أرض مبان ويشرد العاملين فيها وأسرهم.<sup>(١٠٤)</sup>

وتؤدي الخصخصة إلى آثار محددة على قضايا التعليم بصفة خاصة، وتتمثل في: زيادة وزن القطاع الخاص في العملية التعليمية؛ فالقطاع الخاص شهد تزايداً مطرداً من خلال اتساع رقعة التعليم الخاص، على اختلاف أنواعه ومسمياته، في مختلف مراحل التعليم. مما أدى إلى خضوع التعليم لقوى العرض والطلب؛ حيث تغيرت النظرة إلى التعليم، من التزام يتحمله المجتمع تجاه الشعب ولا سيما غير القادر منه بحكم المسؤولية العامة للدولة، إلى نوع من التعبير عن المسلك الفردي الذي يعكس المسؤولية الشخصية لمن يطلب أو يرغب في الحصول عليه. الأمر الذي ترتب عليه أن الحصول الفعلي على الخدمة التعليمية أصبح محكوماً باعتبارات التوازن بين العرض والطلب، الذي هو الرغبة المدعومة بالقدرة الشرائية، ومن ثم تحول صاحب التسهيلات والمرافق إلى (بائع)، بينما إتخذ طالب العلم وضع (المشتري).<sup>(١٠٥)</sup>

د. طلعت حسيني اسماعيل معايير العولمة الاقتصادية والسياسية وتأثيراتها على عملية تخطيط نظام التعليم

## ٨- تغليب فكرة الاعتماد على آليات السوق

أكدت معايير العولمة على تغليب فكرة السوق على ما عداها من المؤسسات الاجتماعية، فكل شيء مع العولمة خاضع لمنطق «السوق» وأحكامه. ولا شك أن استخدام معايير السوق ومؤشرات الكفاءة الاقتصادية والريحية التجارية يمكن تطبيقها بأسلوب فعال في القطاع الخاص ولكن هذا لا يمنع من استخدام هذه المعايير في ظل الملكية العامة في بعض الأنشطة والقطاعات مع التأكيد على تغيير في الفكر الاقتصادي ليناسب آليات السوق. ومع هذه الأيديولوجية تختل التوازنات القائمة وتظهر توجهات جديدة على المستويين المجتمعي والفردي، ومن هذه الإختلالات التركيز في التنمية على النمو الاقتصادي وتراجع البعد الاجتماعي، وسيطرة مؤثرات السوق الخارجية، والنظر إلى المردود المادي وتعظيم الأرباح، والإندماج في ساحة التنافس العالمية.

وتأثراً بذلك فقد ركزت الخطط الاقتصادية للمجتمع المصري على دعم مسيرة الاعتماد على آليات السوق في كافة المجالات، وتحرير التجارة، وتشجيع القطاع الخاص وحفزه على الاستثمار في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية، والمضي قدماً في تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي تم الاتفاق عليه مع كل من صندوق النقد والبنك الدوليين بدءاً من عام ١٩٩١، وأيضاً التحرر من سياسة الالتزام بتعيين الخريجين وما تبع ذلك من ظهور مشكلة البطالة بين خريجي نظام التعليم المصري وخاصة التعليم الفني والجامعي.

## ٩- استشراف ظاهرة الفساد

أدت المعايير الاقتصادية للعولمة إلى استشراف ظاهرة الفساد في المجتمع المصري، مما أدى إلى إهدار الأموال المخصصة لعملية التنمية، وتقويض قدرة الحكومة على توفير الخدمات الأساسية للمواطنين، وتغذية التفاوتات الطبقيّة والاجتماعية، وإعاقة المساعدات والإستثمارات الأجنبية<sup>(١٠٦)</sup>. وتؤكد المؤشرات الصادرة من العديد من المنظمات الدولية أن مصر مثل العديد من الدول المماثلة، تعاني من وطأة الفساد الذي ينتشر في الخدمات الحكومية، فمن الطبيعي أن يجد الفساد بيئة خصبة في ظل ضعف الرقابة أو

تلاشيها في مجالات عدة . فعلى المستوى الدولى، ووفقا لمؤشر مدركات الفساد CPI الذى تصدره مؤسسة الشفافية الدولية، حصلت مصر على ٢.٨ درجة على مقياس من صفر إلى ١٠ (كلما ارتفعت قيمة المؤشر كان ذلك أفضل) وبذلك تأتى مصر في المرتبة ١١٥ من ضمن ١٨٠ دولة، وفي المرتبة ١٣ بين ١٨ دولة عربية في عام ٢٠٠٨. وبالنسبة لمؤشر ضبط الفساد الذى يصدره البنك الدولى ضمن مجموعة مؤشرات الحكم العالمية WGI والذى يقيس مدى كفاءة الدولة في مكافحة الفساد حصلت مصر في ٢٠٠٨ على ٢٩.٥ درجة على مقياس ما بين صفر و ١٠٠.<sup>(١٠٧)</sup> ولا شك أن الفساد يعد من أكبر المعوقات أمام مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية إذ أنه يصيب عملية التنمية من خلال تشويه سيادة القانون، وإضعاف الركائز المؤسسية التى يقوم عليها النمو الاقتصادى التى تحافظ على الاستقرار والسلام المجتمعى.

#### ١٠- تحرر الدولة من سياسة الالتزام بتعيين الخريجين

تماشياً مع متطلبات المعايير الاقتصادية والسياسية للعوامة، تم فض الارتباط بين الدرجة العلمية والوظيفية وذلك بإتاحة الفرصة للشباب المصري لتحقيق أمله في الحصول على الشهادات والدرجات العلمية المتقدمة وتحقيق طموحاته العلمية والاجتماعية دون ارتباط ذلك بحقه في الحصول على الوظيفة باعتبارها مسئولية المواطن ذاته في تسليح نفسه بالخبرات اللازمة لسوق العمل والدخول في المنافسة وخلق فرص عمل جديدة.<sup>(١٠٨)</sup>

تلك كانت أهم تأثيرات المعايير الاقتصادية للعوامة على أوضاع الاقتصاد المصري في السنوات الأولى من القرن الواحد والعشرين، والتي تشير فيما بينها إلى تواضع كبير في تحقيق معظم الأهداف المنشودة في برامج الإصلاح، مما كان له أثراً بالغاً على المجتمع المصري، ويتضح ذلك من خلال عرض تأثيرات المعايير الاقتصادية والسياسية للعوامة على الأوضاع الاجتماعية.

#### ثانياً: الأوضاع الاجتماعية

باتت تأثيرات المعايير الاقتصادية والسياسية للعوامة تفرض نفسها على الأوضاع الاجتماعية في المجتمع المصري، حيث تراكمت بسببها المشكلات وتفاقت

د. طلعت حسيني اسماعيل معايير العولمة الاقتصادية والسياسية وتأثيراتها على عملية تخطيط نظام التعليم الأزمات والمظالم الاجتماعية، ولم تنزل الدولة عاجزة عن الوفاء بالحدود الدنيا من الحاجات الإنسانية الأساسية للسواد الأعظم من المواطنين. فمعايير العولمة قد فرضت نفسها على جميع المجتمعات، ولا يمكن لأي مجتمع أن يبقى بمنأى عن تأثيراتها، أو أن يعرض عن كل ما يدور حوله من أحداث وتغيرات على المستوى العالمي، حتى ولو أراد ذلك. وينبض تأثير معايير العولمة على الأوضاع الاجتماعية في المجتمع فيما يأتي:

### ١ - اتساع الفجوة بين الطبقات وتآكل الطبقة الوسطى

أدت المعايير الاقتصادية للعولمة إلى تركيز النشاط الاقتصادي في أيدي مجموعات محدودة من أبناء المجتمع، وتهميش الآخرين أو إقصائهم، واستعمال السوق العالمية كأداة لزيادة الفقراء فقراً والأغنياء غنى.<sup>(١٠٩)</sup> وتؤكد مشاهدات الواقع على أن تبنى الدولة لسياسات التكيف الهيكلي والإصلاح الاقتصادي والخصخصة الذي حتمه التوجه نحو تطبيق معايير العولمة أدى إلى تراجع العدالة الاجتماعية بين المواطنين وصعدت المصلحة الفردية وتحقيق الربح على حساب المصلحة العامة، وأهملت التنمية البشرية الحقيقية مما أدى إلى حدوث خلل جسيم في هيكل الدخل في المجتمع المصري، فاتسعت الفجوة بين الطبقات وازداد الأغنياء غنى والفقراء فقراً، وشعرت الطبقة الوسطى - والتي يُفترض أنها عماد المجتمع - بضغط شديد نتيجة الارتفاع المطرد في الأسعار وزيادة تكاليف الحياة من دون أن يقترن ذلك بزيادة مماثلة في الدخل.<sup>(١١٠)</sup>

وهو ما يبدو جلياً من مراجعة التقارير الدولية؛ حيث أظهرت الإحصاءات الواردة في تقرير التنمية البشرية (٢٠٠٧/٢٠٠٨) أن شريحة أغنى (٣٠٪) من الشعب المصري استحوذت على (٧٣,١٪) من الدخل القومي، أي أن ما يقرب من ثلاثة أرباع الدخل القومي استحوذ عليها ما يقل عن ثلث الشعب، بينما كان نصيب شريحة أفقر (٣٠٪) من الشعب (١٢,٣٪) فقط من الدخل القومي<sup>(١١١)</sup>. وبإجراء حسابي بسيط يمكن الوقوف على أن الطبقة الوسطى الواقعة بين هاتين الشريحتين، والتي تمثل (٤٠٪) من الشعب، كان نصيبها من الدخل القومي (١٤,٦٪) فقط. أي أن الطبقة الفقيرة والطبقة الوسطى معاً اللتان تمثلان (٧٠٪) من الشعب - ما يقرب من ثلاثة أرباع الشعب - لم يتحصلا إلا على

(٢٦.٩%) فقط من الدخل القومي - ما يزيد قليلاً عن ربع الدخل القومي - وهذا دليل واضح على اختلال التوازن والعدل في توزيع الدخل على أبناء المجتمع، ومن ثم إخفاق الدولة في تحقيق العدالة الاجتماعية<sup>(١١٢)</sup>.

ومن ثم فإن المعايير الاقتصادية للعمولة قد أدت في النهاية إلى اتساع التباين بين القوى الاجتماعية المختلفة، وأحدثت تحولات كبيرة في بنية الهيكل الطبقي للسكان؛ فبرزت ونمت طبقة أصحاب الأعمال والمستثمرين التي زاوجت بين عالم المال والسياسة محققة مكاسب اجتماعية وسياسية ومالية كبيرة، وقابل بروز هذه الطبقة هبوط نسبة متزايدة من أفراد الطبقة الوسطى إلى الطبقة الدنيا مما زاد أوضاع القاعدة سوءاً حيث تزايدت عدداً وتضاءلت مكانةً ولا تستطيع تلبية متطلبات حياتها الأساسية. وبذلك أصبح الهيكل الطبقي يحوي قمة ضيقة نسبياً، وشريحة تتآكل باستمرار من الطبقة الوسطى، وقاعدة متزايدة الاتساع من الطبقة الدنيا<sup>(١١٣)</sup>. وسيؤدي الاستمرار في تطبيق سياسة التكييف الهيكلي إلى استمرار عملية التباين الطبقي الناجمة عن استمرار الخصخصة، والتي تعني افتقاراً متزايداً للفئات العمالية، وثراء متزايداً للفئات الرأسمالية.

## ٢- الزيادة المستمرة في معدلات الفقر

تمثل هذه الظاهرة ملمحاً رئيساً لتأثير المعايير الاقتصادية للعمولة على المجتمع والتي ساعدت على اتساع شقة التباين بين القوى الاجتماعية المختلفة في النصيب النسبي من الثروة والدخل، عند مستوى منخفض من الناتج القومي الإجمالي ومعدلات نمو<sup>(١١٤)</sup>.

ويبين تقرير التنمية البشرية في مصر ٢٠٠٨ أن نسبة الفقراء زادت من ١٦.٧% في عام ٢٠٠٠م إلى ١٩.٦% في عام ٢٠٠٥م<sup>(١١٥)</sup>، ثم زادت مرة أخرى إلى ٢٥.٢% عام ٢٠١٠/٢٠١١، وفقاً لأحد النشرات الرسمية الصادرة عن مركز العقد الاجتماعي التابع لمجلس الوزراء في ديسمبر ٢٠١٣. كما زادت نسبة الأفراد القريبين من الفقر من ١٩.٢% عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ إلى ٢٣.٧% في عام ٢٠١٠/٢٠١١، وهو ما يشير إلى أن هناك ١٨.٩ مليون نسمة معرضون للوقوع في دائرة الفقر مع أقل صدمة في دخولهم الحقيقية. والأكثر من ذلك أن نسبة

د. طلعت حسيني اسماعيل معايير العولمة الاقتصادية والسياسية وتأثيراتها على عملية تخطيط نظام التعليم الفقر في ريف الوجه القبلي تبلغ ضعف النسبة على المستوى القومي (٥١.٥٪). ونتيجة إنخفاض الإنفاق الحقيقي للفرد في الفترة من عام ٢٠٠٩ وحتى ٢٠١١، خاصة في الشرائح الدنيا من الإنفاق، تتزايد نسبة من لا يستطيعون تلبية احتياجاتهم الأساسية.<sup>(١١٦)</sup>

ووفقاً للبيانات الرسمية، فإن نسبة الفقراء في عام ٢٠١٢/٢٠١٣ هي (٢٦.٣٪) مقابل (٢٥.٢٪) عام ٢٠١١/٢٠١٠ وكانت (١٦.٧٪) عام ٢٠٠٠/١٩٩٩.<sup>(١١٧)</sup> ورغم أن الدولة لم تتخل عن مسؤولياتها في دعم السلع والطاقة إلا أن الأساليب التي تُطبق بها سياسات الدعم لم تحل مشكلات الفقراء. فلقد استنفذ الدعم بين بيروقراطية عقيمة، وفئات غير مستحقة للدعم ولم يجرؤ أحد منهم حتى الآن ليعلم أنه ليس بحاجة إليه.<sup>(١١٨)</sup>

### ٣- زيادة معدلات البطالة

يعد تواجد قدر من البطالة في أي اقتصاد أمراً طبيعياً، فإذا ما تجاوز هذا القدر حدوداً معينة فإنها تصبح مشكلة لها خطورتها، وتمتد آثارها السلبية ليس فقط إلى الجوانب الاقتصادية ولكن إلى نواح عديدة، اجتماعية وسياسية؛ فالبطالة لا تعبر فقط عن طاقة عاطلة في الاقتصاد ولا تعكس استغلالاً غير كفاء للموارد فحسب، ولكنها تعني ما هو أكثر من ذلك حيث تمس حياة أفراد المجتمع وتؤثر على سلوكياتهم وتصرفاتهم، ومن هنا تكمن خطورتها كونها مشكلة مركبة.

وقد أكدت المعايير الاقتصادية والسياسية للعولمة على تخطي الدولة عن تعيين الخريجين من أنظمة التعليم مما أدى إلى زيادة معدلات البطالة في المجتمع. ويمثل الشباب (١٨ - ٢٩ سنة) ٨٢٪ من المتعطلين في مصر، ترتفع هذه النسبة في الريف لتصل إلى نحو ٨٥٪ بينما تنخفض إلى ٨٠٪ في الحضر. ويأتي الشباب غير الفقراء على رأس المتعطلين من الشباب في مصر، وذلك لأن الفقراء يضطرون دائماً إلى العمل حتى ولو بأجور زهيدة لأنهم الأكثر احتياجاً إلى الدخل من غير الفقراء. كما أن غالبية المتعطلين من الشباب ١٨ - ٢٩ سنة هم من المتعلمين الحاصلين على الشهادة الثانوية الفنية أو العامة (٤٢٪) والشهادة الجامعية (٤٢٪) مع وجود اختلافات بين الفقراء وغير الفقراء.<sup>(١١٩)</sup>

وتمثل البطالة في مصر تحدياً كبيراً أمام صانعي السياسات؛ فالقطاعات المختلفة في سوق العمل تعاني من انتشار كل من البطالة السافرة والمقنعة. كما تنتشر بصفة خاصة بين الفئات الشابة والمتعلمة والتي تمثل الهبة الطبيعية التي يمكن أن تعطي لمصر ميزة نسبية عالية<sup>(٢٠)</sup>. ويوضح الجدول التالي تطور عدد العاطلين ومعدل البطالة في مصر من عام ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠١٣.

#### جدول (٢)

تطور عدد العاطلين ومعدل البطالة في مصر خلال الفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١٣

الوحدة بالمئات

السنوات	قوة العمل	عدد العاطلين	معدل البطالة %
٢٠٠٧	٢٤٢٥٠٠	٢١٣٥٠	٨.٩٠
٢٠٠٨	٢٤٦٥٢٠	٢١٤٤٠	٨.٧٠
٢٠٠٩	٢٥٣٥٣٠	٢٣٧٨٠	٩.٤٠
٢٠١٠	٢٦١٨٠٠	٢٣٥١٠	٩.٠٠
٢٠١١	٢٦٥٢٩٠	٣١٨٣٤	١١.٩٩
٢٠١٢	٢٧٠٢٠٥	٣٤٢٤٨	١٢.٧٠
٢٠١٣	٢٧٦٢٢٥	٣٦٤٨٨	١٣.٢٠

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: كتاب الإحصاء السنوي ٢٠١٤، القاهرة، جدول

٤ - ١، متاح على: [www.capmas.gov.eg](http://www.capmas.gov.eg)

يتضح من الجدول السابق أن معدلات البطالة في مصر خلال الفترة (٢٠١٣/٢٠٠٧)، شهدت تذبذباً ملحوظاً، فقد وصل عدد العاطلين في عام ٢٠٠٧ إلى (٢١٣٥٠) عاطلاً يناظره معدل بطالة نحو (٨.٩٪) من قوة العمل، ثم انخفض انخفاضاً ضئيلاً ليصل عدد العاطلين إلى (٢١٤٤٠) عاطلاً وأصبح معدل البطالة ٨.٧٪ عام ٢٠٠٨، ثم ارتفع مرة أخرى ليصل عدد العاطلين إلى (٣١٨٣٤) عاطلاً وأصبح معدل البطالة ١١.٩٩٪ عام ٢٠١١، وأخذ هذا الارتفاع في الإستمرار حتى وصل عدد العاطلين (٣٦٤٨٨) عاطلاً بمعدل بطالة نحو (١٣.٢٠٪) عام ٢٠١٣.

د. طلعت حسيني اسماعيل معايير العولمة الاقتصادية والسياسية وتأثيراتها على عملية تخطيط نظام التعليم وتشير بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (٢٠١٤) إلى ارتفاع معدل البطالة في الربع الثاني من عام ٢٠١٤، ليصل إلى ١٣.٣٠٪ من قوة العمل مساوياً للربع الثاني من العام السابق<sup>(١٢١)</sup>، وهذا الارتفاع نتيجة طبيعية لأحداث ثورة ٢٥ يناير عام ٢٠١١، وما ترتب عليها من تباطؤ الأنشطة الاقتصادية بشكل عام.

#### ٤- تراجع مستوى معيشة المواطنين

أدت معايير العولمة والتحول إلى اقتصاد السوق والاستمرار في تطبيق سياسة التكيف الهيكلي إلى زيادة حدة التباين الطبقي الناجمة عن استمرار الخصخصة، والتي تعني افتقاراً متزايداً للفئات العمالية، وثراء متزايداً للفئات الرأسمالية، وتراجعاً كبيراً في المستوى المعيشي للغالبية العظمى من أبناء الشعب المصري.

وتؤكد مؤشرات الواقع على تراجع المستوى المعيشي لملايين من أبناء الشعب المصري، حيث بلغ عدد المواطنين المصريين الذين لم يتمكنوا من تغطية احتياجاتهم الأساسية من المواد الغذائية وغير الغذائية عام ٢٠١١/٢٠١٠ حوالي ٢٠ مليون فرد، أي ما يوازي ٢٥.٢٪ من السكان، وهذا يعني أن هناك فرداً فقيراً بين كل أربعة أفراد. وبالإضافة إلى ذلك يمثل القريبون من الفقر نحو ٢٣.٧٪ من السكان. وهو ما يعني أن من بين كل أربعة أفراد هناك فرداً واحداً تقريباً قريب من الفقر. وبالإضافة إلى ذلك فإنه، وعلى الرغم من أن سكان الريف يشكلون ٥٧.٥٪ من إجمالي السكان في مصر إلا أن نسبة الفقراء فيه تصل إلى ٧٣.٨٪ من إجمالي الفقراء في مصر، وتقع أعلى نسبة للفقر في محافظات الوجه القبلي وخاصة في أسيوط حيث تبلغ هذه النسبة ٦٩.٥٪ من إجمالي سكان المحافظة، تليها محافظتا سوهاج ثم أسوان بنسبة ٥٨.٥٪، و٥٤.٥٪ على التوالي، وتوجد أقل نسبة للفقر في المحافظات الحضرية ٩.٦٪ من إجمالي سكان هذه المحافظات.<sup>(١٢٢)</sup>

لقد عانت مصر، خلال العقود الثلاثة الأخيرة، وما زالت تعاني، حالة حادة من الفشل التنموي تكاد تقضى على الكرامة الإنسانية لكثرة من المصريين<sup>(١٢٣)</sup>، وتراجع معها مكانة الوطن على مستوى الإقليم والعالم. وهو ما يدل على أن الدولة قد فشلت في تحقيق نقلة نوعية في مستوى معيشة المواطنين، ويؤكد ذلك أن مصر جاءت في الترتيب



دراسات نربوية ونفسية (مجلة كلية التربية بالزقازيق) العدد (٨٩) (الجزء الأول) أكتوبر ٢٠١٥

رقم (١٢٣) من بين (١٨٢) دولة بحسب دليل التنمية البشرية بين دول العالم<sup>(١٢٤)</sup>، وأصبح واضحاً أن الأحوال المعيشية لكثيرة من المصريين قد ساءت، وتدنى مستوى معيشتهم، وتفاقم الفقر حتى تساقط عدد كبير من المصريين تحت خط الفقر؛ حيث بلغت نسبة السكان الذين يعيشون بأقل من دولارين في اليوم في مصر (٤٣,٩%)<sup>(١٢٥)</sup>.

#### ٥- اهتزاز واخللة التماسك الاجتماعي

أدت المعايير الاقتصادية والسياسية للعولمة إلى تنامي سلوكيات الأنانية والانتهازية وغيرها مما يعبر عن اتجاه كثير من الأفراد صوب الخلاص الفردي وتقديم مصلحتهم الخاصة على حساب المصلحة العامة. ومثل هذه السلوكيات السلبية تؤدي إلى ضعف البنية الاجتماعية وجعلها تعاني قدراً من الهشاشة، مما يهدد تماسك المجتمع. ويضاف إلى ذلك تنامي حجم الخلاف والتناقض والتضارب والاستهانة بالآخر والتعصب، مما أدى إلى تفكك وتشردم، وإلى صراع وتناحر، وخروج على الثوابت والنظام، وظهر على إثر ذلك عمليات شغب وفوضى وبلطجة وإرهاب، وهو ما يندرج بخطر إشعال الفتنة. تلك كلها أمور أشبه بالهزات العنيفة التي تطل تماسك المجتمع وتعمل على تصدعه، مما يمثل خطراً حقيقياً في المستقبل القريب والبعيد.

ولاشك أن هناك حاجة ماسة لتحقيق التماسك الاجتماعي حتى يمكن التغلب على تأثيرات العولمة وحتى يمكن تطوير أنظمة المجتمع المختلفة، فالمجتمع الذي يتسم بقدر كبير من التماسك الاجتماعي مجتمع مشبع بفكرة الانسجام الداخلي الراسخ، طويل الأجل. ويمكن ضمان التماسك الاجتماعي عندما يشعر الأفراد بالرضا عن أنفسهم، أي يتمتعون بسلام داخلي يعكس درجة عالية من الصحة الانفعالية.<sup>(١٢٦)</sup>

#### ٦- اضطراب منظومة القيم المجتمعية

أدت المعايير الاقتصادية والسياسية للعولمة إلى التأثير على المنظومة القيمية للمجتمعات النامية، فسقطت قيم ونمت قيم أخرى، وظهرت قيم واختفت أخرى. والمجتمع المصري ليس استثناءً من هذه الحقيقة، حيث يشهد المجتمع قدراً لا بأس به من التراجع القيمي، بالدرجة التي أصبحت تهدد النظام العام في المجتمع، وتهدد موارده، ولعل المشاهدات البسيطة لأحوال المصريين اليومية تؤكد تراجع الحرص على المال العام،

د. طلعت حسيني اسماعيل معايير العولمة الاقتصادية والسياسية وتأثيراتها على عملية تخطيط نظام التعليم وضعف هياكل الدولة بمؤسساتها المختلفة، وارتفاع وتيرة العنف في سلوك المصريين، والميل للفردية، وضحالة المستوى الثقافي العام، وتدهور الذوق العام<sup>(١٢٧)</sup>.

وإذا كانت منظومة القيم المجتمعية دائماً هي السياج الواقى الذى احتتمى في ظلّه البناء الاجتماعى لمقاومة مختلف الأزمات التى مرت بها مصر عبر التاريخ، إلا أن هذه المنظومة تعرضت في العقود الأخيرة للعديد من المؤثرات بفعل المعايير الاقتصادية والسياسية للعولمة، مما أدى إلى تدهور في هذه القيم، بل وصل الأمر إلى التحول من الإيجابية إلى السلبية<sup>(١٢٨)</sup>. ويلحظ المستقري لنمط الحياة في المجتمع المصرى ما يمكن أن يطلق عليه الهزة القيمية التى أصابت المجتمع في المجالات كافة، تلك الهزة التى أصابت القواعد الموجهة لسلوك الأفراد والجماعات وقناعاتهم فيما يقومون به من أنشطة، وما يربطهم من تفاعلات وعلاقات<sup>(١٢٩)</sup>.

وتؤكد إحدى الدراسات على أن المجتمع المصرى يعانى في الآونة الأخيرة من حدوث خلل هائل في منظومة القيم الاجتماعية والأخلاقية واختفاء معايير الخطأ والصواب، واختلاط الجد بالهزل، وهى إحدى سمات المجتمعات التى تواجه شبح التفكك الأخلاقى والحضارى؛ حيث يختلط الحابل بالنابل، ويصبح الفرد هو مرجعية نفسه من دون وجود مرجعية عليا يمكن الوثوق بها<sup>(١٣٠)</sup>. كما تنامت قيم (الفهلوة) وتعاضمت جوانب التحايل، وشاعت مظاهر التفسخ الاجتماعى والأثرة، ونمت قيم العنف وقيم التفكير الخرافى، وضعفت قيم التفكير الموضوعى والعلمى، وبرزت قيم الانتهازية والسعى للكسب السريع بطرق غير مشروعة، وظهرت قيم الاستهلاك الترفى المستفز. الأمر الذى يتمثل بوضوح في تزايد ألوان الإنحراف وانتشار صور من السلوك لم تكن مألوفة من قبل، مما يهدد الأمن والاستقرار في المجتمع<sup>(١٣١)</sup>.

## ٧- تقلص قدرة الدولة في تقديم المساعدات الاجتماعية للمواطنين

تؤكد المعايير الاقتصادية والسياسية للعولمة على انسحاب الدولة من الإنفاق على البرامج الاجتماعية، وافساح المجال للقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدنى والجمعيات الأهلية. وهو ما يظهر من استقراء قدرة الدولة المصرية على توفير حد أدنى

من الدخل للمواطنين من خلال المساعدات الاجتماعية لمن لا يستطيعون الحصول على دخل يكفي للوفاء باحتياجاتهم الأساسية، حيث أفادت إحدى النشرات الرسمية الصادرة عن مركز العقد الإجماعي التابع لمجلس الوزراء في عام ٢٠١٣ أن ٨.٨% من السكان يعيشون في أسر يتلقى أحد أفرادها مساعدات إجتماعية، وهي تعتبر نسبة منخفضة مقارنة بنسبة السكان الذين يعيشون في أسر فقيرة (٢٥%). كما أن ١٢% من سكان الريف يعيشون في أسر يتلقى أحد أفرادها مساعدات إجتماعية في الوقت الذي يعيش فيه ٣٢% من سكان الريف في أسر فقيرة لا يكفي دخلها بالوفاء بالإحتياجات الأساسية، وتعانى برامج المساعدات الاجتماعية من انخفاض قيمتها، حيث يصل المتوسط السنوي لما يحصل عليه المستفيد إلى ١٧٦٧ جنيها، بينما تصل قيمة خط الفقر المدقع إلى ٢٠٦١ جنيها للفرد في السنة. ونظرا لضعف تغطية المساعدات الاجتماعية للفئات الأكثر إحتياجاً، وتسرب بعض المساعدات لغير المستحقين، بالإضافة لانخفاض قيمة المساعدات، يعتبر دور المساعدات الاجتماعية في تخفيض نسبة الفقراء بصفة عامة ضئيلاً للغاية. كما أنها لاتوفر الحد الأدنى من الإحتياجات الأساسية لمن يحصلون عليها. (١٣٢)

#### ٨- ضعف خدمات الرعاية الصحية

يبدو تأثير المعايير الاقتصادية والسياسية للعولمة واضحاً في ضعف قدرة الدولة على إتاحة الخدمات الصحية من حيث حصول الشرائح الفقيرة والمحرومة في المجتمعات المعوزة على الرعاية الصحية الأساسية بسبب ضعف القدرة المالية للدولة، حيث يشكل الحصول على الدواء أحد العناصر الهامة في تداعيات معايير العولمة على التنمية والرعاية الصحية، وذلك لأن وضع القيود المتعلقة بالملكية الفكرية ضمن اتفاقيات منظمة التجارة الدولية في ما يخص براءات اختراع الأدوية والأمصال واللقاحات، سيؤدي إلى ارتفاع تكلفة الدواء وإلى صعوبة إتاحتها في البلدان الفقيرة. ولقد ظهر جليا في الأزمة الأخيرة التي فجرتها دول الجنوب مثل جنوب أفريقيا والبرازيل وتايلند، حول ضرورة كسر احتكار تصنيع الأدوية المقاومة لفيروس نقص المناعة المكتسبة، وذلك لتمكين الدول الفقيرة من الحصول على مثل هذه الأدوية بتكلفة مقبولة. ولقد أثار رد فعل الشركات الدوائية العالمية الكبرى استياءً كبيراً في الأوساط الصحية، مما أكد صحة المخاوف حول الانعكاسات السلبية لمعايير العولمة بما في ذلك تهميش مبادئ

د. طلعت حسيني اسماعيل معايير العولمة الاقتصادية والسياسية وتأثيراتها على عملية تخطيط نظام التعليم أخلاقيات الصحة التي تدعو إلى عدم التمييز بسبب المعتقد، أو العرق أو الإمكانات المادية في وقت تسعى فيه هذه الشركات الكبرى إلى زيادة أرباحها ومضاعفتها. (١٣٣)

ويعد الحق في التأمين الصحي الشامل من أبرز الحقوق الأساسية التي يجب أن يتمتع بها المواطنون، وعلى الرغم مما تؤكد رؤى الواقع من انتشار برامج الرعاية الصحية في مصر، إلا أن العديد من فئات السكان وخاصة الفقراء ما زالوا لا يتمتعون بخدمات الرعاية الصحية التي تتمثل في خدمات التأمين الصحي، وبالتالي يقوم طالب الخدمة بدفع مصروفات الرعاية الصحية من جيبه الخاص، مما يدفع المريض وأسرته نحو المزيد من الفقر، ولهذا تقدم آليات التأمين الصحي الحماية من هذه المخاطر، وقد بلغت نسبة المشتركين في نظام التأمين الصحي ٤٦.٣٪ من السكان. (١٣٤)

### ثالثاً: الأوضاع السياسية

شهد المجتمع المصري في السنوات الماضية مجموعة من التحولات البنائية على كافة المستويات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والتعليمية، وقد جاءت هذه التحولات انعكاساً للتأثيرات الكبيرة التي فرضتها المعايير الاقتصادية والسياسية للعولمة على النظام السياسي في المجتمع. ويتضح ذلك من خلال الإملاءات التي تفرضها القوى المحركة للعولمة على النظام السياسي. وقد ترتب على ضغوطات العولمة على النظام السياسي تأثيرات متعددة، يمكن رصدها على النحو التالي:

#### ١- وهن الدولة

أدى تعاطى الدولة وتنفيذها لكثير من المعايير الاقتصادية والسياسية للعولمة كالخصخصة وتحرير التجارة وبيع شركات القطاع العام والانفتاح الاقتصادي على العالم إلى حدوث مشكلات اجتماعية واقتصادية متعددة مثل الفقر والبطالة وتردى الخدمات الصحية وسوء مستوى التعليم واهدار فرص الاستثمار الحقيقي في الجانب البشري، مما ترتب عليه تدهور هائل في التعليم والصحة والبحث العلمي، والميل إلى تضخيم الإنجازات والطموحات، وإرساء شرعية لنمط الأداء القائم وللقرارات التي تتخذ، وهي الأمور التي تنكشف حقيقتها عند مقارنتها مع الواقع الفعلي، ومن الأمور اللافتة

للنظر في تفاعلات الإدارة الواهنة وممارساتها ميلها إلى النخبوية والأوليغاركية - تعبير يشير لوجود عدد قليل من الأفراد يشكل قلة طامعة في السلطة ومحافظة عليها بشتى الطرق - ولا تفسح المجال لديمقراطية الحوار وحراك الأفكار والأفراد.<sup>(١٣٥)</sup>

ولقد ترتب على ذلك أن وصلت البلاد لحالة متردية من انتشار الفساد بكافة أشكاله، حيث شهد المجتمع المصري العديد من أوجه الفساد مثل: انعدام المشاركة السياسية الحقيقية، تجريم بعض التيارات المعارضة، تزوير الانتخابات، إفساد الحياة السياسية والحزبية، العمل من أجل التوريث، تبنى شعار من ليس معى فهو ضدى، فتح الباب على مصراعيه للمنافقين والفاستدين، غيبة الديمقراطية الحقيقية، أى لا حرية ولا مساواة ولا عدالة حقيقية.<sup>(١٣٦)</sup> ويضاف إلى ذلك إنتشار الفساد الإداري والسياسي متمثلاً في إنتشار الرشوة، وسوء إستخدام موارد الدولة من قبل بعض موظفي الدولة لتحقيق مصالحهم الشخصية ومصالح معارفهم الأمر الذي أدى إلى إهدار المال العام، والاختلاس، وسلب حقوق المواطنين وإضاعة ثروات البلاد من أراضي وممتلكات عامة، وإستغلال نفوذ بعض المسئولين لإبرام صفقات مشبوهة وغير مشروعة.<sup>(١٣٧)</sup>

وقد أدى ذلك كله إلى حدوث احتجاجات متعددة ومطالبات واسعة شهدتها الفترة بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ والتي تبنت قضايا مشتركة، وكانت لها مطالب موحدة شملت التغيير السلمي للنظام السياسي، وإنهاء العمل بقانون الطوارئ، وإطلاق حرية الصحافة، ورفع الحد الأدنى للأجور بما يتناسب مع ارتفاع الأسعار، والسعي لإعداد دستور ديمقراطي شعبي جديد عن طريق جمعية تأسيسية منتخبة، وغيرها من المطالب التي اجتمعت عليها كافة القوى تحت مسميات وإئتلافات مختلفة. كذلك، فقد شهدت تلك الفترة أول دعوة لإضراب عام لشعب مصر حين استخدم مجموعة من الشباب الإنترنت كوسيلة لإضراب ٦ إبريل التي انتشرت سريعاً وفي فترة قصيرة<sup>(١٣٨)</sup>، وتشكلت في ٢٠١٠ حركة شعبية/ إلكترونية شبابية نشأت بداية على موقع الفيس بوك ونجحت في اجتذاب أكثر من ٣٠٠ ألف عضو لتصبح بذلك أكبر مجموعة مصرية احتجاجية<sup>(١٣٩)</sup>. وفي ظل هذه الاضطرابات وغياب الاستقرار والسلطوية مقابل الديمقراطية الشكلية النظرية، حدثت ثورة ديمقراطية في مصر يوم ٢٥ يناير عام ٢٠١١، ففي هذا اليوم خرجت

د. طلعت حسيني اسماعيل معايير العولمة الاقتصادية والسياسية وتأثيراتها على عملية تخطيط نظام التعليم الجماهير المصرية في القرى والمدن تطالب بإسقاط النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي، واشتركت في تلك الثورة جميع القوى والأحزاب، والكل أجمع على ضرورة تغيير النظام السياسي وليس مجرد إصلاحه.

## ٢- التبعية

أدت المعايير الاقتصادية والسياسية للعولمة إلى تعميق الارتباط بين مصر والقوى والمؤسسات المحركة للعولمة كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي الذين يقومون بتمويل خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مختلف بلدان العالم. ويعد النظام العالمي نظاما أبويا تقوده الولايات المتحدة الأمريكية كقطب واحد خاصة بعد سقوط الاتحاد السوفيتي في أواخر التسعينيات من القرن الماضي . وتسير العلاقة بين رأس هذا النظام وأطرافه في اتجاه واحد. وبما يسمح للولايات المتحدة الأمريكية بالتدخل في الشؤون الداخلية الخاصة بسيادة الدول، وذلك من خلال إساءة استخدام معايير حقوق الإنسان للتدخل في تلك الدول. ولعل ما يؤكد ذلك هو الفجوة الكبيرة بين ما تطالب به الدول النامية و بين ما تفرضه المؤسسات الدولية وبين الواقع العملي. هذا الواقع يعكسه تعامل الدول الغنية مع مسألة حقوق الإنسان في الدول النامية من خلال ربط المعونات المالية بهذه الحقوق، وبالتالي استخدام سلاح العقوبات والمقاطعة الاقتصادية بطريقة انتقائية. ومثال ذلك التفريق في المعاملة بين إسرائيل والعراق وليبيا والصين وايران بسبب حقوق الإنسان، حيث إن هذه العقوبات والمعاملة تتم بطريقة انتقائية ولأغراض سياسية في الغالب، وهذا ما يؤدي إلى تعطيل التنمية في بعض الدول وزيادة معاناة الطبقات الأكثر فقراً.

## ٣- تحالف السلطة والثروة

أدى تنفيذ الدولة لكثير من المعايير الاقتصادية والسياسية للعولمة كالخصخصة وتحرير التجارة وبيع شركات القطاع العام إلى بروز طبقة جديدة هي الطبقة الرأسمالية (رجال الأعمال) التي احتلت قمة الهرم الاجتماعي والتي شكلت بالتدريج جماعات ضغط في المجتمع، حيث بدأت هذه الطبقات في البحث عن التميز، ولقد ازداد نفوذها وتغلغلها

داخل المواقع المختلفة للسلطة السياسية، الأمر الذي أدى إلى سيطرة هذه الفئة على عملية صنع القرار في مستوياته المختلفة، بحيث أصبح الكثير من القرارات الاقتصادية وغيرها تصدر تلبية لمطالب هذه الفئات، ومن ثم صار هناك تطابق بين مالكي الثروة وصانعي القرار السياسي داخل السلطة ذاتها، مما أدى إلى ظهور القيم الفردية والإحباط الاجتماعي لدى غالبية أفراد المجتمع، ومن ثم انخفضت القيمة الاجتماعية للشهادات الدراسية حيث ظهرت محددات جديدة للحراك الاجتماعي تعتمد على الدخل والثروة، وغابت العلاقة بين التعليم والمكانة الاجتماعية الاقتصادية. كما أن أنواع النشاط الاقتصادي، ومصادر الدخل الهامشية وغير المشروعة جعلت الوساطة والمضاربة والتحايل والحظ تلعب أدواراً واضحة في نوع العمل، ومن ثم أصبح النجاح المادي معياراً للنجاح على حساب أي نجاح آخر.

وتعتبر الطبقة الرأسمالية إحدى جماعات الضغط التي تسعى للضغط على صانعي القرار لاتخاذ قرارات تتسق مع مصالحهم، أو لمنع صدور بعض القرارات ذات الآثار السلبية على أنشطتهم. وتهدف في المقام الأول إلى تحقيق مصالح أعضائها، وقد تلجأ في سبيل ذلك إلى الضغط على السلطة السياسية لكي توجهها إلى الجهة التي تخدم مصالحها وأهدافها. ويتمثل الدور الأساسي لهذه الجماعات في كونها وسيطاً بين الحاكم والمحكوم، تنقل أهداف كل منهم ورغباته إلى الآخر بطريقة سليمة<sup>(٤٠)</sup>.

وقد استطاعت جماعات الضغط أن تحدث تغييرات في العملية التعليمية لصالح أبنائها، بما يضمن لهم ذلك التميز المنشود، فاتجهت إلى توفير تعليم خاص لأبنائها، فكانت المدارس الخاصة ومدارس اللغات هما البديل للمدارس الحكومية. كما بدأت الحكومة في استحداث قنواتها التعليمية الخاصة - تلبية للضغوط الرأسمالية - فأنشئت قسماً للتعليم الخاص بكل إدارة تعليمية، وحولت بعض المدارس الحكومية إلى مدارس تجريبية لغات بمصروفات، كما ظهرت بعض الصيغ التعليمية الخاصة داخل الجامعات الحكومية مثل برامج الدراسة باللغات الأجنبية، وبرامج التعليم المفتوح، ونظام الانتساب الموجه، وإنشاء المراكز ذات الطابع الخاص، بالإضافة إلى التوسع في إنشاء المعاهد العالية الخاصة والجامعات الخاصة والأجنبية، مما أثر سلباً على مفاهيم

د. طلعت حسيني اسماعيل معايير العولمة الاقتصادية والسياسية وتأثيراتها على عملية تخطيط نظام التعليم ديمقراطية التعليم وتكافؤ الفرص، وبالتالي تعميق التمايز الطبقي لصالح الأقلية التي تملك كل شيء في مقابل أغلبية تعاني من الفقر. وبذلك لم يعد التعليم هو القناة الرئيسية للحراك الاجتماعي.<sup>(١٤١)</sup>

#### ٤- تراجع الدور الإقليمي

استطاعت مصر في فترة ما بعد ثورة يوليو ١٩٥٢ وبخاصة إبان الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين بحكم ثقلها الديمغرافي ومخزونها الحضاري والتاريخي وموقعها الجغرافي والذي منحها إلى حد كبير كثيراً من مكانتها وزخمها السياسي في النسق الإقليمي، أن تمارس دوراً فاعلاً على الساحة الإقليمية، وتمثل الدولة النموذج سياسياً التي يتوجب على القوى المحيطة بها أن تحدد سياساتها تبعاً لعلاقاتها معها. بيد أنه في الآونة الأخيرة وكنتيجة لعلاقات التأثير والتأثر بين الدولة والمعايير الاقتصادية والسياسية للعولمة فقد تراجع الدور الإقليمي لمصر. ولم تمكن المشكلات الاقتصادية الناتجة عن تأثيرات تلك المعايير مصر من لعب دور مؤثر، ومن ثم أصبحت الاعتبارات الاقتصادية تشكل أولوية للسياسة المصرية على حساب الاعتبارات السياسية، وأصبح المحدد الرئيس الذي يتحكم في الدور الخارجي هو المحدد الاقتصادي باعتباره رافداً من روافد تعزيز قوة أي دولة والمحفز الأساس للدور الفاعل على المستوى الخارجي من خلال علاقات التأثير والتأثير، الأمر الذي ساهم في تراجع دور مصر السياسي إزاء القضايا العربية، إذ تنوعت توجهات السياسة الخارجية وأدوار مصر تبعاً لحاجاتها الاقتصادية. وهو ما أدى إلى تحول نمط دور مصر من نمط مباشر ومواجه كقائد للنظام العربي إلى دور الوسيط تجاه القضايا الإقليمية والعربية.

وبعيداً عن التعميمات والمساحات الرمادية، فإنه يمكن تفسير هذا التراجع والضعف في الدور السياسي لمصر خاصة فيما يتعلق بالملفات والقضايا الإقليمية بالتغيير المستمر في معطيات البيئة الإقليمية والدولية وما تفرضه معها من ضغوطات على صانع القرار المصري من جهة، ومن جهة أخرى إلى المشكلات الاقتصادية الناجمة عن تأثيرات معايير العولمة والاعتماد على القروض والمنح الدولية والمعونة الأمريكية وفتح



الباب للاستثمارات الاجنبية على حساب الاهتمام بالصناعة الوطنية وارهاق الميزانية العامة للدولة بالديون الخارجية وفوائدها الكبيرة . كل ذلك أدى إلى تحجيم الدور المصرى، وظهور دول أخرى تحاول أن تأخذ هذا الدور بفضل امكاناتها الاقتصادية الكبيرة مثل السعودية والامارات العربية وقطر. ومن ثم لم تعد مصر قادرة على لعب دورها التاريخي في الوقت الراهن بالفاعلية التي كانت معهودة عنه، خاصة في ظل احتياجاتها الاقتصادية وظهور أقطاب إقليمية تنافسية جديدة قوية كإيران وتركيا، في ظل الخلل التي يعانى ميزان القوى في الشرق الأوسط.

#### ٥- التحول الديمقراطي البطيء

تؤكد مشاهدات الواقع على أن الدول الغربية المحركة للعولمة تحاول بشتى الطرق أن تطبق المعايير الاقتصادية للعولمة على مختلف بلدان العالم، وذلك خدمة لمصالحها، واستثماراً لرؤوس أموالها، وفتحاً لأسواق خارجية تتمكن من خلالها من تصريف منتجاتها، ولذا فهي تضغط باستمرار لتطبيق حرية التجارة والغاء الجمارك والخصخصة والسوق الحر وتداول رؤوس الأموال (البورصة).

وعلى النقيض من ذلك بالنسبة للمعايير السياسية للعولمة مثل الديمقراطية والعدالة والمساواة وتكافؤ الفرص بين كافة المواطنين وتلبية حقوق الإنسان في كافة النواحي الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والدينية كمعايير أساسية للعولمة. حيث تؤكد مشاهدات الواقع على أنهم يطبقون تلك المعايير في أوطانهم هم ولا يريدون تطبيقها على الدول النامية ومن بينها مصر بطبيعة الحال. ومن ثم فإن النخبة الحاكمة في مصر قد نجحت في تفريغ عملية التحول الديمقراطي من محتواها الحقيقي، حيث هندست هذه العملية على النحو الذي يعزز من قدرة النظام القائم على الاستمرار في السلطة، وذلك اعتماداً على آليات دستورية وقانونية وسياسية وأمنية متعددة، ونتيجة لتعثر عملية التحول الديمقراطي خلال تلك المرحلة فقد بدأت تتراكم مع مرور الوقت ملامح ومؤشرات أزمة بنائية في النظام السياسي المصري، وتتمثل أبرز مؤشرات هذه الأزمة في غياب الديمقراطية الحقيقية وضعف المشاركة السياسية : فالتعددية السياسية في المجتمع ظلت مقيدة لفترات طويلة، لا

د. طلعت حسيني اسماعيل معايير العولمة الاقتصادية والسياسية وتأثيراتها على عملية تخطيط نظام التعليم يوجد لها أي دور واضح سوى محاولات تخفيف الضغط على النظام السياسي، ولم يصل الأمر إلى تداول السلطة بالطرق السلمية مما أدى إلى خلق أزمة الديمقراطية التي عانى منها المجتمع المصري، وعزوف العديد من فئات المجتمع وبصفة خاصة الشباب عن المشاركة في الأنشطة السياسية المختلفة.<sup>(١٤٢)</sup> ولا شك أن غياب الديمقراطية الحقيقية هي التي أوصلت المجتمع المصري إلى ما هو فيه الآن من تخلف ثقافي وعلمي وسياسي واقتصادي واجتماعي.<sup>(١٤٣)</sup>

وعلى الرغم من تعدد الأحزاب إلا أنها لم تؤثر على مجمل الحياة السياسية مما قلل من دورها ومن أهمية تواجدها على الساحة السياسية، وكان ذلك بسبب عدة عوامل منها : قلة الموارد والإمكانات المتاحة للحزب وممارسة أنشطته، وتمركز السلطة واتخاذ القرار في أيدي عدد محدود من الأعضاء، وعدم عناية الأحزاب بالتنشئة السياسية لكوادرها<sup>(١٤٤)</sup>، هذا بالإضافة إلى سيطرة الحزب الحاكم (الحزب الوطني الديمقراطي) على بقية الأحزاب السياسية. ويضاف إلى ذلك أن واقع الحياة السياسية الفعلية يصنف النظام السياسي المصري، سياسياً، كنظام حزب واحد مسيطر بوجهات ديمقراطية شكلية، أي أنه نظام يسيطر فيه الحزب الحاكم على مقاليد الأمور في الدولة والمجتمع مع غياب أية ضمانات فعلية لمبدأ حكم القانون وللحقوق والحريات السياسية، وهشاشة وضعف التعددية الحزبية. وبذلك غابت الديمقراطية الحقيقية في مصر.

ويتضح مما سبق، أن المعايير الاقتصادية والسياسية للعولمة تؤثر بصورة كبيرة ومدمرة في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمجتمع المصري، لأنها تهمل الأبعاد الاجتماعية والإنسانية وتزيد من التفكك الاجتماعي وتكسر الفوارق الكبيرة بين الطبقات الاجتماعية، وتؤدي إلى زيادة البطالة، وسيطرة الاتجاهات النفعية، كما تؤدي إلى وهن الدولة وضعفها، وتعميق التبعية، وتحالف السلطة والثروة، وتراجع الدور الإقليمي للدولة، وبطء التحول الديمقراطي.

### المحور الثالث: تأثير معايير العولمة على المنظومة التعليمية

تؤثر معايير العولمة في ميدان التعليم كما تؤثر في المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية، ذلك أن النظام التربوي التعليمي مرتبط بالعولمة ويحتكم إلى عملية التأثير من خلال تفاعله مع البيئة المحلية امتداداً إلى تأثير النظام العالمي على أنظمة المجتمع الواحد من خلال التغيرات العالمية في عالم السياسة والاقتصاد والتطور التكنولوجي والحضاري. ولذا فقد تعرضت المنظومة التعليمية بكل مكوناتها لتأثيرات ديناميكية العولمة. ويمكن إجمال هذه التأثيرات فيما يأتي:

#### ١ - فرض الأهداف العامة للتعليم المصري من قوى الهيمنة الأمريكية

تنامي الحديث في العقد الأخير من القرن العشرين والعقد الأول من القرن الحادي والعشرين بأن التعليم في مصر يمر بأزمة كبيرة وأنه دون المستوى المطلوب؛ وأنه يحتاج إلى إصلاح وتطوير، وبدأ ذلك يتردد في الوثائق الرسمية التي أصدرتها وزارة التربية والتعليم وكان بدايتها في العام ١٩٩٢، وثيقة "مبارك والتعليم.. نظرة إلى المستقبل" <sup>(١٤٥)</sup>. ومع الإقرار بتدنى مستوى التعليم، فإنه لم يتم طرح سياسة تعليمية جديدة لمعالجة ذلك التدنى، وإنما جاء الحديث عن بعض الملامح التي يمكن من خلالها معالجته. حتى جاءت وثيقة "مبارك والتعليم.. السياسة المستقبلية" الصادرة في العام ٢٠٠٦، وفيها طرحت الوزارة السياسة المستقبلية للتعليم قبل الجامعي، والتي تضمنت ثلاثة أهداف أساسية لسياسة التعليم قبل الجامعي في مصر، هي: الإتاحة وتحقيق التكافؤ في الفرص التعليمية، وتحقيق الجودة الشاملة في التعليم، وكفاءة النظم المؤسسية <sup>(١٤٦)</sup>.

وبمقارنة هذه الأهداف بالأهداف التي جاءت في المحور التعليمي لمبادرة الشراكة الشرق أوسطية (MEPI)، والتي تمثلت في التوسع في الالتحاق بالتعليم لكل الأفراد، خاصة البنات والنساء، وتحسين جودة التعليم، وتعزيز عمليات تنمية المهارات القابلة للتوظيف <sup>(١٤٧)</sup>. يتضح أن ثمة تشابه كبير بين مضمون أهداف التعليم في الوثيقتين. ويدل ذلك على أن الأهداف العامة للتعليم المصري قد تم إملؤها من قوى الهيمنة الأمريكية. ويعبر ذلك في جلاء عن مشهد امتثال من جانب قوى الداخل للاستجابة إلى

د. طلعت حسيني اسماعيل معايير العولمة الاقتصادية والسياسية وتأثيراتها على عملية تخطيط نظام التعليم ضغوط الخارج. إن هذه المبادرة توجه نظام التعليم بما يتفق مع أجندة الخارج وأطماعه المتزايدة وتحقيق مصالح الدول صاحبة هذه المبادرات أو المؤيدة لها، وليس بما يحقق للدخل نهضة قومية تقيله من عثرته وتحقق له المكانة والدور الذين يجب أن يتبوأهما في صنع الحضارة الإنسانية. ويعد ذلك مبرراً قوياً لعدم تضمين الأهداف العامة لنظام التعليم ما يتعلق بالمواطنة والانتماء والهوية الثقافية وغير ذلك من القضايا التي تعبر عن احتياجات المجتمع. وإنما في ظل تلك المبادرة يتم التركيز على مهارات اللغة الإنجليزية والتعامل مع الحاسوب، والمبالغة المفرفة في جعل التعليم مرتبطاً باحتياجات السوق العولمية، ومحاولة تنميط الثقافات في قالب التحديث والتقنية بينما محتواه الخفى أمركة التعليم من خلال إطفاء أية جذوة للاعتزاز بالهوية الثقافية، وذلك يكرس التبعية الفكرية وتشتيت وجدان أبناء الوطن وإضعاف وطنيتهم وانتمائهم القومي.<sup>(١٤٨)</sup>

## ٢ - التدخل الأجنبي في توجيه سياسات التعليم

يعد التدخل الأجنبي في توجيه السياسة التعليمية من أبرز تأثيرات الاتجاه إلى تطبيق المعايير الاقتصادية والسياسية للعولمة على التعليم، حيث تؤكد إحدى الدراسات أنه لا يمكن فصل المعونة الأجنبية بوجه عام عن التوجهات السياسية للتعليم والنظام السياسي برمته، فالمعونة الأمريكية على سبيل المثال تهدف إلى التأثير في سياسات النظام التربوي المصري ليخدم المصالح الأمريكية، ومصالح النخب الحاكمة والمرتبطة بالنخب في الغرب، فمن خلال مشروعات البحوث المشتركة يتم جمع المعلومات المكثفة عن مصر، والأمن القومي المصري، ومن خلال المنح يتم صبغ عقول الأساتذة والمعلمين بالتوجهات الاقتصادية والسياسية للدول الغربية.<sup>(١٤٩)</sup> مما يعني أن الإعتماد على المساعدات الأجنبية المباشرة بصورها المختلفة سواء كانت في صورة منح أو قروض له تأثيراته المباشرة وغير المباشرة على السياسة التعليمية، من خلال الشروط التي تضعها وتمثل متطلبات لمن يرغب في الاقتراض. إن تلك السياسات تخضع لضغوط، ومن ثم فإنها تمثل ردود أفعال في كثير من الأحيان، تلونها وتشكلها الضغوط الخارجية، وتتحكم في مسيرتها القروض

والمنح، من هنا وهناك. إنها ليست أفعالاً مدروسة، وهذا له انعكاساته على الاستعداد لها والتخطيط لتنفيذها.<sup>(١٥٠)</sup>

وتتعدد صور التدخل الخارجى في المشروعات والبرامج التعليمية التى يقوم البنك الدولى بتمويلها وتقديم الخبرة الفنية لدعم جهود الإصلاح وتطوير التعليم في مصر في ضوء الإصلاح الشامل في شتى المجالات، وهذه المشروعات هى: مشروع تطوير التعليم الأساسى وتم الاتفاق عليه عام ١٩٩٣م، وتم التركيز فيه على المراجعة الشاملة للسياسات والقرارات والإجراءات والممارسات في التعليم الأساسى بوجه خاص، والتعليم المصرى ككل بوجه عام.<sup>(١٥١)</sup> ومشروع تطوير التعليم الثانوى عام ١٩٩٦م، ومشروع تطوير التعليم العالى عام ٢٠٠٢م.<sup>(١٥٢)</sup> وقد واكب الاتفاق على المشروعات السابقة قيام وزارة التربية والتعليم بعقد مؤتمر لتطوير التعليم الابتدائى عام ١٩٩٣م، وفي العام الذى يليه عقد مؤتمر التعليم الإعدادى عام ١٩٩٤م، ومؤتمر التعليم الثانوى عام ١٩٩٧م، الأمر الذى يشير إلى تبعية التعليم في مصر لما يملى عليها من الخارج من قبل بعض المنظمات الدولية. وفي المقابل، لا يمكن إغفال ما لهذه المساعدات من أهمية في توفير التجهيزات التعليمية، والبرامج التدريبية للعناصر البشرية المختلفة الداخلة في العملية التعليمية، ولكن لا يتحقق ذلك إلا إذا كان للدولة المتلقية مشروعاً حضارياً متسقاً يجمع بين عناصر التنمية المختلفة، وترغب الدولة المضى في إنجازه.

### ٣ - تخفيض الإنفاق الحكومى على التعليم

تحدد أهم تأثيرات تطبيق المعايير الاقتصادية والسياسية على النظام التعليمي في تخفيض الانفاق الحكومى على التعليم. حيث تعنى الوصفة السحرية للبنك الدولي بالنسبة للإصلاح الاقتصادي دائماً بترشيد الإنفاق وتخفيض النفقات، وعند الأخذ بهذه الوصفة، نجد أن الدولة عليها تخفيض موازنة التربية والتعليم، أو عدم الزيادة في موازنتها. وهذا يعني تخفيض فعلي حتى لو لم تخفض الموازنة، ذلك أن السنة الجديدة تحمل في ثناياها مسؤوليات جديدة، فهناك آلاف الطلبة سيلتحقون بالمدارس، لأول مرة وهناك تصاعد في عدد الطلاب في الصفوف

د. طلعت حسيني اسماعيل معايير العولمة الاقتصادية والسياسية وتأثيراتها على عملية تخطيط نظام التعليم العليا. فإذا بقيت الحالة على ما هي عليه، فإن هذا سينعكس سلباً على المدارس التي ستكتظ بالطلبة، وعدد الطلاب في الصف سوف يزيد، وكذلك عدد الحصص التي يؤديها المعلم، وهذا كله يترتب عليه تراجع في مستوى التربية والتعليم.

وتؤكد مؤشرات الواقع على أنه وحتى تتماشى الحكومات المصرية المتعاقبة مع تأثيرات المعايير الاقتصادية والسياسية للعولمة ومع أيديولوجيا الاقتصاد الحر وآليات السوق وللخروج من مأزق انخفاض الموارد المالية، بدأت بنقل جزء من أعبائها إلى القطاع الخاص، وهذا ما إنعكس بشكل مباشر على مستوى الإنفاق الحكومي، إذ أدى إلى تخفيضه وترشيد مستواه، وبذلك فإن تبني الحكومات لهذه السياسات فتح المجال أمام القطاع الخاص للمشاركة في توجيه وقيادة الدولة من خلال تشجيع استثماراتها وتعزيز قدراتها التنافسية ومن ثم النهوض بمستوى النشاط الاقتصادي<sup>(١٥٣)</sup>. ونتيجة لذلك يصبح التعليم قطاعاً "ضعيفاً" في ظل الأحوال الاقتصادية المتردية<sup>(١٥٤)</sup>. وهو ما يؤدي في النهاية إلى ضياع أهداف التعليم. إذ تصبح الأهداف الإنسانية والثقافية والاجتماعية للتعليم على وجه الخصوص ثانوية بالنسبة للمعايير الأخرى ذات الطابع الاقتصادي.

ويلحظ المستقريء لبيانات الإنفاق الحكومي على التعليم في الآونة الأخيرة بوضوح التقدير في الموارد المالية الموجهة للتعليم قياساً بالنمو في الإنفاق على أمور وقطاعات أخرى . ويشير الجدول التالي إلى الإنفاق العام على التعليم خلال الفترة (٢٠٠٦/٢٠٠٥ - ٢٠١٣/٢٠١٤):

جدول (٢)

الإنفاق العام على التعليم خلال الفترة (٢٠٠٦/٢٠٠٥ - ٢٠١٤/٢٠١٣)

الوحدة: بالمليار جنيهه

إجمالي الإنفاق العام	الإنفاق العام على التعليم	نسبة الإنفاق العام على التعليم من الناتج المحلي الإجمالي	إجمالي الإنفاق العام	نسبة الإنفاق العام على التعليم من الناتج المحلي الإجمالي	العام
٢٠٧,٨١١	٢٥,٦٢٩	١٢,٣	٢٠٠٦/٢٠٠٥	٤,٦	
٢١٢,١٠٤	٢٧,٤٤٣	١٢,٩	٢٠٠٧/٢٠٠٦	٣,٧	
٢٤١,٥٥٢	٣٠,٦٨٩	١٢,٧	٢٠٠٨/٢٠٠٧	٣,٩	
٢٤٣,٩١٢	٣٥,٣٩٦	١٠,٣	٢٠٠٩/٢٠٠٨	٣,٨	
٤٠٣,١٦٨	٤٧,٠٥٣	١١,٧	٢٠١١/٢٠١٠	٣,٥	
٤٩٠,٥٨٩٧	٥١,٧٧٠٧	١٠,٦	٢٠١٢/٢٠١١	٣,٣	
٥٣٣,٧٨٤٨	٦٤,٠٣٤٥	١٢,٠	٢٠١٣/٢٠١٢	٣,٦	
٦٨٩,٣٢٧٠	٨٠,٨٦٠٠	١١,٧	٢٠١٤/٢٠١٣	٤,٠	

المصدر:

-مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية: تقرير الاتجاهات الاقتصادية والإستراتيجية ٢٠٠٨،

مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ٢٠٠٨، ص ٣٠٥.

-مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية: تقرير الاتجاهات الاقتصادية والإستراتيجية ٢٠١١،

مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ٢٠١١، ص ٦٤- ٦٥.

-مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية: تقرير الاتجاهات الاقتصادية والإستراتيجية ٢٠١٣،

مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ٢٠١٣، ص ٨٧.

-الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: مصر في أرقام ٢٠١٤، القاهرة، ص ١٣٦، متاح على:

[www.capmas.gov.eg](http://www.capmas.gov.eg)

-الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: كتاب الإحصاء السنوي ٢٠١٤، القاهرة، جدول ١١ -

٣٤، متاح على: [www.capmas.gov.eg](http://www.capmas.gov.eg)

ويتضح من الجدول السابق أن الإنفاق العام على التعليم أخذ منحني تنازلياً في

الفترة (٢٠٠٦/٢٠٠٥ - ٢٠١٣/٢٠١٤) ، حيث انخفض الإنفاق العام على التعليم كنسبة

من الإنفاق العام من ١٢.٣٪ سنة ٢٠٠٦/٢٠٠٥ ، إلى ١٠.٣٪ كنسبة من الإنفاق العام في

د. طلعت حسيني اسماعيل معايير العولمة الاقتصادية والسياسية وتأثيراتها على عملية تخطيط نظام التعليم ٢٠٠٨/٢٠٠٩، ونحو ١٠.٦٪ من الإنفاق العام في موازنة ٢٠١٢/٢٠١١؛ ثم يعود ليرتفع إلى ١٢٪ من الإنفاق العام خلال عام ٢٠١٢/٢٠١٣، ثم ينخفض إلى ١١.٧٪ من الإنفاق العام في موازنة ٢٠١٣/٢٠١٤.

وقد انخفضت نسبة الإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي من ٤.٦٪ عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ إلى ٣.٩٪ من الناتج المحلي الاجمالي في موازنة عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨<sup>(١٥٥)</sup>، ثم انخفضت مرة أخرى إلى ٣.٣٪ عام ٢٠١١/٢٠١٢، ثم ارتفعت إلى ٣.٦٪ عام ٢٠١٢/٢٠١٣، ثم بدأ ترتفع كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي إلى ٤٪ عام ٢٠١٣/٢٠١٤، وبرغم التحسن الذي حدث، فإن الإنفاق العام على التعليم يبقى أقل من المتوسط العالمي والمتوسط الإقليمي في المنطقة العربية، كما أن الزيادة مكرسة بالأساس لتمويل أجور عشرات الآلاف من المعينين الجدد بقطاع التعليم. وتشير بيانات مشروع الموازنة العامة للدولة ٢٠١٣/٢٠١٤ إلى أنه تم تعيين نحو (٨٩) ألف شخص لمواجهة العجز في هيئات التدريس وعمال النظافة وحراس الأمن والوظائف الإدارية الأخرى. كما أن الزيادة في مخصصات التعليم كرست لزيادة مخصصات الأجور، وما في حكمها مع استمرار الاختلال الرهيب في توزيع تلك المخصصات بين العاملين لدى الدولة في قطاع التعليم، بينما استمرت نوعية التعليم والمعامل والمعدات والتجهيزات كما كانت.<sup>(١٥٦)</sup> ومن ثم يتضح أن نسبة الإنفاق العام على التعليم إلى الناتج المحلي الاجمالي قد اتخذت اتجاهًا تنازليًا منذ عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ مما يبعث القلق، حيث إن المستوى المتدني من الإنفاق العام على التعليم بمصر لا يتسق مع أية رغبة أو تخطيط لرفع مستوى التعليم وتطويره. ومن ثم فإن الأموال التي تنفقها الدولة على التعليم تُعد في حاجة إلى زيادة مستمرة؛ نظراً للتزايد الكبير في معدلات التضخم والغلاء على المستويين العالمي والمحلي، ونظراً لارتفاع مستويات الجودة المطلوبة التي تُلقى بمزيد من المتطلبات على التعليم، خاصة في ضوء الضغط الطلابي المتزايد عليها، ونظراً لتزايد الآمال المعقودة على التعليم في ظل عصر العولمة والانفجار العلمي والتكنولوجي، ونظراً لتزايد الاهتمام بأرقى مستويات المعرفة التقنية، وغير ذلك من العوامل.<sup>(١٥٧)</sup>



## ٤- تشجيع الاتجار بالتعليم وتقليب الاتجاه السلى عليه

أدت المعايير الاقتصادية والسياسية للعوامة إلى توغل ظاهرة الدروس الخصوصية وتشجيع الإتجار بالتعليم، والتي تتجلى في أوضح مظاهرها من خلال تلك الاعلانات المزركشة والملونة عن بوتيكات الدروس الخصوصية التي تتنافس في إظهار مواهب أساتذتها بين فلان امبراطور الفيزياء وفلان صاروخ الكيمياء وفلان وحش الرياضيات وفلان سيبويه اللغة العربية وفلان النجم الكبير في عالم اللغة الانجليزية.<sup>(١٥٨)</sup> وقد أصبحت الدروس الخصوصية ظاهرة مرضية مزمنة في جسد التعليم المصري، ولا شك أن هذه الظاهرة تؤدي إلى زيادة عبء تكلفة التعليم على المتعلمين من أبناء الطبقات المتوسطة والفقيرة، طوال العام الدراسي وخلال فترة الأجازات، وترتبط هذه الظاهرة بتفشي الفساد في قطاع التعليم باعتبارها مشكلة ذات ثلاثة أبعاد متشابكة تعزى إلى تراجع وتدنى أجور المدرسين، ونوعية المناهج وأساليب التعليم المستخدمة في المدارس، وكذلك حالة التواطؤ المجتمعي على الظاهرة وعدم مواجهتها بحسم.<sup>(١٥٩)</sup> ويضاف إلى ذلك خطورة هذه الظاهرة في تحويل التعليم من كونه حقاً مجانياً متاح لكل أبناء الوطن إلى جعله أداة لإعادة الفرز الإجتماعى والتمييز الطبقي، حيث تتاح الخدمة التعليمية بشكل أفضل أمام الطلاب المنحدرين من أسر غنية، والتي تستطيع أن توفر لأبنائها قيمة الدروس الخصوصية، على عكس الأسر الفقيرة التي لن تستطيع تحمل ذلك.

وتمشياً مع المعايير الاقتصادية للعوامة وأيديولوجيا الاقتصاد الحر وآليات السوق ودخول الخصخصة المجال التربوى تقلص دور الدولة التعليمي وتراجعت عن مسؤولياتها في كفالة حق التعليم للجميع وتفاقم دور القطاع الخاص في نمو مطرد إلى درجة تضاعف نموه منذ التسعينيات من القرن الماضي. ولما كانت هذه الأنماط تتقاضى مصروفات باهظة بصورة عامة بدأ التعليم يدخل في نطاق السلع التي تباع وتشتري. ومن ثم بدأت الدولة ترفع أيديها شيئاً فشيئاً عن التعليم الحكومى - إلى حد ما - للخروج من مأزق انخفاض موارد التعليم، وذلك بوسائل عديدة منها التبرعات الإجبارية ورسوم التأمين الصحى على الطلاب، وتشجيع الدولة للقطاع الخاص على الاستثمار في التعليم، وزيادة الرسوم الدراسية، التي ارتفعت بصورة كبيرة في كافة المراحل التعليمية، بما فيها

د. طلعت حسيني اسماعيل معايير العولمة الاقتصادية والسياسية وتأثيراتها على عملية تخطيط نظام التعليم مرحلة التعليم الأساسي، حتى وصلت متوسط هذه الرسوم تقريباً إلى ٤٨.٣ جنيهاً عام ٢٠٠٨، وهو مبلغ كبير دون شك في مجتمع متوسط نصيب الفرد فيه من الناتج المحلي الإجمالي (٦٣٧١.٧) جنيهاً، ويعانى ١٩.٦٪ من سكانه من الفقر وفقاً لإحصاءات عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ م.<sup>(١٦٠)</sup> ومع تزايد الرسوم الدراسية، تزايدت بالتبعية نفقات الأسرة المصرية على التعليم، على الرغم من ظهور مبدأ "عدم تحميل الأسرة المصرية أعباء إضافية" كإحدى الملامح الرئيسة للسياسة التعليمية في التسعينيات من القرن العشرين.

ويؤدي إنتشار المدارس الخاصة والمدارس التجريبية بمصروفات ومدارس اللغات، وتفاقم انتشار الدروس الخصوصية إلى غلبة الاتجاه السلبي على التعليم، وهو ما يعنى أن تصبح الخدمة التعليمية سلعة لا يحصل عليها إلا القادر على دفع ثمنها في السوق، بصفة مباشرة في حالة الحصول على مقابل للخدمة، وبصفة غير مباشرة بالنسبة للحصول على مستلزمات العملية التعليمية. ولاشك في أن انتشار هذه العلاقة السلعية بين أطراف العملية التعليمية، لن يساعد أياً من هذه الأطراف على تقديم شيئاً للآخرين إلا توقعاً لمقابل نقدي، وهكذا تقوم العلاقة السلعية مقام العلاقة التربوية، ويصيب الإتجاه السلبي التعليم العام بأكمله.<sup>(١٦١)</sup> وهو ما يؤثر بالضرورة على حقوق الفقراء في الإلتحاق بالتعليم والاستمرار فيه.

##### ٥- خصخصة التعليم

أدت المعايير الاقتصادية والسياسية للعولمة إلى زيادة الاستثمار الخاص الهادف للربح أساساً في مجال التعليم منافساً التعليم الحكومي، فقد شهد القطاع الخاص تزايداً مطرداً من خلال اتساع رقعة التعليم الخاص، على اختلاف أنواعه ومسمياته ومستوياته في مختلف مراحل التعليم، اعتباراً من مرحلة ما قبل التعليم الأساسي حتى التعليم العالي، بل وفي الدراسات العليا أيضاً. فأصبح القطاع الخاص يقوم ببناء المدارس الجميلة والمريحة نسبياً، ويستقطب أفضل المعلمين وأكثرهم تأهيلاً، كما يستقطب اهتمام أولياء الأمور، فيرسلون أولادهم إلى هذه المدارس، ويدفعون الأقساط مهما كانت عالية. وفي كل عام يتكرر النهج وتسوء النتائج لنجد ليتم ترديد الفكرة التي تقول: أن التعليم

الرسمي تعليم فاشل، وأن التعليم الخاص هو التعليم النافع. فتتكرر تجربة القطاع العام والقطاع الخاص، وهكذا تكون عملية التربية والتعليم سلعة تباع وتشتري.

ولا شك أن النظر للتعليم على أنه سلعة في ظل التوسع في التعليم الخاص سوف يؤثر تأثيراً عكسياً على فرص التعليم للفئات الفقيرة وسكان الريف والإناث؛ فالفئات الفقيرة هي الأكثر تضرراً حيث انتشار الدروس الخصوصية وارتفاع مصروفات الدراسة، كذلك فإن التوسع في التعليم الخاص يتركز في المدن ومعدلات زيادته في الريف محدودة، مما قد يزيد من الفجوة القائمة بين الريف والحضر، كما أن تزايد أعباء التعليم على الأسر محدودة الدخل يؤثر على تعليم الإناث، حيث سئطعت أولوية لتعليم الذكور نظراً للتقاليد التي تسيطر على معظم الأسر<sup>(١٦٢)</sup>.

#### ٦ - التعدى على مبدأ مجانية التعليم والحديث عن ترشيدها

أدت المعايير الاقتصادية والسياسية للعودة إلى تغيير النظرة إلى التعليم من التزام يتحمله المجتمع تجاه أفراد، وخاصة غير القادرين، بحكم مسئولية الدولة، إلى نوع من التعبير عن المسلك الفردي الذي يعكس المسئولية الشخصية لمن يطلب أو يرغب في الحصول عليه. وهو ما يعنى زيادة وزن القطاع الخاص في العملية التعليمية مقابل تقلص دور الدولة نسبياً. وإجمالاً، تعميم مبدأ دفع نفقة التعليم<sup>(١٦٣)</sup>، والإتجاه نحو إلغاء المجانية، أو ترشيدها وإفقادها مضمونها.

فعلى الرغم من أن مبدأ المجانية هو مسألة ليست مطروحة للنقاش فيما يتعلق بالتعليم، حيث حفظت الدساتير هذا الحق كوسيلة لضمان انتشار التعليم وعدم التمييز بين أبناء المجتمع بسبب القدرة المالية، إلا أن هذا المبدأ بات مهدداً بفعل تأثيرات المعايير الاقتصادية والسياسية للعودة، حيث بدأت الأصوات تلعو من حين لآخر حول مدى إمكانية الإبقاء على المجانية أو إلغاؤها؟ دون توافر البديل الملائم في حالة إلغاؤها، وإن لم تلغ فهل هي مجانية في كل المراحل التعليمية أم لمرحلة معينة؟.. وهكذا. ولعل ما يؤكد ذلك هو ظهور اقتراح من قبل وزارة التربية والتعليم بشأن ترشيد المجانية، يقوم على مجموعة من الأسس هي: مجانية كاملة في مرحلة التعليم الأساسي، ومجانية في المراحل التالية للطالب الملتزم بوظيفته الاجتماعية كطالب، ويستبعد من المجانية القادرون الذين

د. طلعت حسيني اسماعيل معايير العولمة الاقتصادية والسياسية وتأثيراتها على عملية تخطيط نظام التعليم ارتضوا طواعية الإنفاق في التعليم الخاص في التعليم الأساسي، والمتفوقون يتمتعون بالمجانة في كل المراحل التعليمية، ويمنحون المكافآت باعتبارهم ثروة قومية يجب رعايتها. (١٦٤)

## ٧ - اضطراب العلاقة بين مخرجات نظام التعليم واحتياجات سوق العمل

يمثل الاضطراب في العلاقة بين التعليم والعمل أحد أهم تأثيرات تطبيق المعايير الاقتصادية للعولمة على التعليم، فالمتأمل في عالم العمل القائم تقليدياً على التدرج الهرمي بدءاً من العمالة غير الماهرة وانتهاءً بالعمالة المتخصصة يلحظ التشابه الكبير بينه وبين التدرج الهرمي للمستويات التعليمية، بينما لم يعد هذا التشابه بينهما من الأمور المستقرة في عصر العولمة. و كان السائد في العصور الماضية أن الصناعات تكون أكثر قدرة على التنافس مع وفرة الأيدي العاملة المدربة الماهرة وشبه الماهرة. وقد صاحب هذا الفكر العديد من المشكلات في الأنظمة التعليمية الموردة للقوى البشرية ومنها انخفاض مستوى جودة التعليم ومردوده على المجتمع. (١٦٥)

وتؤكد مشاهدات الواقع على أن التقدم العلمي والتكنولوجي يصحبه دائماً إختفاءً تدريجياً للوظائف التي تتطلب مهارات بسيطة في الصناعات الثقيلة، بينما يزداد الطلب على الوظائف التي تتطلب مهارات عالية المستوى في مجال الخدمات وصناعة التكنولوجيا والمعلومات. ويترتب على ذلك أيضاً ظهور تخصصات جديدة، وتداخل تخصصات أخرى، ونمو في تخصصات قائمة، (١٦٦) ويترتب على ذلك أنه سوف يحتفظ أقل من ٥٠٪ من العاملين بوظائف دائمة؛ وستحتفظ المؤسسات الناجحة بمجموعة أصغر من العاملين الدائمين وبمجموعة أكبر من العاملين الذين يكلفون بمهام مؤقتة. ويترتب على الطبيعة الجديدة للعمل زيادة الحاجة إلى المؤهلات العليا، وأصحاب المهارات الملمين بالتقنيات الحديثة، فضلاً عن القدرات التنظيمية المتقدمة. (١٦٧)

ويشير الواقع الراهن لحال نظام التعليم في مصر إلى أن العمل التربوي الفعلي في المدرسة يدور في الأساس على تنمية الجانب المعرفي في الشخصية فقط، بل وعلى جزء محدود من هذا الجانب وهو التحصيل والاستيعاب، ويولي اهتمامه بالتلقين والحفظ

والتذكير بدلاً من الإبداع. والحقيقة أن وزارة التربية والتعليم كانت وما زالت دوماً تشجع فقط ثقافة الذاكرة، ويظهر هذا التوجه بوضوح أثناء امتحانات الشهادات العامة. وعلى ذلك فالتفوق عند بعض الطلاب من أصحاب الجامعات العالية هو تفوق تحصيلي، ولا يدل على قدرة عقلية أخرى متميزة كالقدرة على التفكير الإبداعي. وبالتالي فهو نوع من التعليم لا يتناسب كثيراً مع ما يحتاجه ويتطلبه إعداد المواطن للمعيشة في مجتمع تحكمه معايير العولمة<sup>(١٦٨)</sup>.

## ٨ - ارتفاع تكاليف الدراسة على المتعلمين

أدت المعايير الاقتصادية والسياسية للعولمة إلى غلبة النواحي المادية على جميع مناحي الحياة في مصر في الآونة الأخيرة، ولم يكن التعليم باستثناء من ذلك، وتمثل ذلك في العديد من المظاهر التي من بينها التعليم الخاص والمدارس التجريبية بمصروفات وما يطلق عليه مدارس اللغات، ولقد أضحت من الشائع أنه إذا أردت أن تحصل على تعليم جيد يتعين أن تدفع نظير ذلك، وهكذا وصل الحال إلى وجود تعليم للقادرين مادياً يفضى إلى دروب ومواقع متميزة ومرموقة في المجتمع، وتعليم للمهمشين وأشباههم يغلب عليه أن يكون تعليماً قشرياً لا يفضى إلى كبير شيء.<sup>(١٦٩)</sup>

ويتضح تأثير المعايير الاقتصادية والسياسية للعولمة في الانسحاب التدريجي المستتر للدولة من تقديم الخدمات التعليمية، وهو الأمر الذي أسهم في تقديم خدمة تعليمية سيئة، مما دفع قطاعاً من المواطنين دفعاً اجبارياً نحو البحث عن خدمة تعليمية بديلة في المدارس الخاصة، والتي تفرض على من يلتحق بها أن يتحمل مصروفات دراسية مرتفعة الكلفة، ويضاف إلى ذلك توغل ظاهرة الدروس الخصوصية وما لها من آثار في ارتفاع تكاليف الدراسة على المتعلمين بصورة كبيرة في السنوات الأخيرة. وذلك على الرغم من التأكيد والترديد المستمر من قبل المسؤولين على أهمية المجانية كخيار لا يمكن التخلي عنه، وأنها التزام دستوري من قبل الدولة تجاه المواطنين، وأنها أحد مظاهر العدالة الاجتماعية التي يطالب بها الشعب، وأن القدرة العلمية وليست القدرة المالية هي المعيار الحقيقي لمواصلة التعليم. وقد أكدت ممارسات الواقع أن هذه كلها شعارات زائفة جوفاء لا يصدقها الواقع المعاش بالفعل.

د. طلعت حسيني اسماعيل معايير العولمة الاقتصادية والسياسية وتأثيراتها على عملية تخطيط نظام التعليم

## ٩ - تدنى مستوى التعليم الحكومى وتعدد مشكلاته

لعل من أبرز تأثيرات تطبيق المعايير الاقتصادية والسياسية للعولمة على نظام التعليم هو اضطرار الدولة إلى تقديم تنازلات للقطاعين الخاص والأجنبى في الاستثمار في مشروعات الخدمات التعليمية<sup>(١٧٠)</sup>، ومن ثم تقلص مسئوليات الدولة تدريجياً في تحديد الأهداف التربوية والمناهج التعليمية، وهذا بدوره يؤثر سلباً على التعليم الحكومى بتشويه صورته وموقفه الفعلى<sup>(١٧١)</sup>. وتشير الدراسات إلى التخبط البادى في العديد من الممارسات التعليمية، والذي هو رد فعل للافتقار إلى سياسة تعليمية رشيدة واضحة محددة المعالم تكفل لها الثبات والاستمرار. فمن الملاحظ وجود قدر ملموس من التخبط في سياسات وخطط التعليم؛ حيث شهدت الفترة الأخيرة من نهايات القرن العشرين وبدايات القرن الحادى والعشرين الكثير من التغييرات والتعديلات في السياسات والإستراتيجيات التى طالت المبادئ والأهداف العامة والأمور التفصيلية. وارتبطت تلك التغييرات بشخص المسئول الأول عن التعليم (وزير، حكومة) لياتى من بعده برجاله ومستشاريه وخبرائه ليعيدوا الكرة بزعم التطوير والإصلاح والتحسين<sup>(١٧٢)</sup>.

ويصف حامد عمار (٢٠١٣) التعليم في مصر بأنه تعليم متخلف في مؤشرات الكمية والنوعية<sup>(١٧٣)</sup>. وهناك من يذهب إلى أن هذا النظام قد أصبح كالثوب المهترئ الذى لا يصلح معه الترقيع؛ فلا بد من تطويره تطويراً شاملاً<sup>(١٧٤)</sup>. حيث تدل الأدبيات على فساد النظام القائم، وتكاد تجمع على ضرورة تغييره وليس مجرد إصلاحه: فقد فسد النظام بجميع أجزائه، وفي جميع مفاصله، ولم يعد قادراً على تحقيق آمال الشعب وطموحاته. ومن ثم فإن الجهد الواجب بذله ليس من أجل إصلاح هنا، وإصلاح هناك في جسم التعليم المصرى المترهل، بل إن المطلوب هو إنشاء نظام تعليم جديد يحقق للشعب طموحاته في التقدم والنهوض<sup>(١٧٥)</sup>.

وفي هذا الصدد يشير تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية (٢٠٠٨) إلى أن أهم المشكلات التى يعانى منها التعليم الحكومى في مرحله الأولى في مصر: ارتفاع كثافة الفصول، والتسرب من التعليم، وسوء حالة المباني المدرسية<sup>(١٧٦)</sup>. كما تشير إحدى

الدراسات إلى أن من أهم المشكلات التي تواجه التعليم الحكومي في مصر: الإحجام عن الالتحاق بالتعليم والاستيعاب الكامل لكل الملزمين، والتأخر الدراسي، وانخفاض أعداد المعلمين<sup>(١٧٧)</sup>. وبالإضافة إلى ذلك فإن من أبرز مشكلات التعليم العام: ضعف المهارات الفنية للعاملين، وضعف كفاية الموارد في كافة المستويات، والمناهج التعليمية التي لا تشبع احتياجات التلميذ والمجتمع، وضعف الأنشطة الصفية واللاصفية، وأساليب التدريس التي تعتمد على أسلوب المحاضرة والتلقين، ونظم الامتحانات التي تقيس الكم، والقرارات والقوانين غير الفعالة، ومركزية اتخاذ القرارات<sup>(١٧٨)</sup>.

ويكفي للدلالة على تدنى مستوى نظام التعليم المصري، أن مصر قد احتلت الموقع الأخير بين دول العالم وفقاً لترتيب مؤشر جودة التعليم؛ حيث ورد في تقرير التنافسية العالمية ٢٠١٣ - ٢٠١٤ أن مصر جاءت في الترتيب ١٤٨ من ١٤٨ دولة على مستوى العالم<sup>(١٧٩)</sup>. وبمراجعة تقارير التنافسية العالمية لأعوام سابقة يتضح أن رتبة مصر وفقاً لترتيب مؤشر جودة التعليم جاءت دائماً متأخرة، إلا أنها بمجيئها في المرتبة الأخيرة فإنها تتراجع عن ذي قبل، فلقد جاءت في الترتيب ١٣٧ من ١٤٤ دولة في تقرير ٢٠١٢ - ٢٠١٣<sup>(١٨٠)</sup>، وجاءت في الترتيب ١٣١ من ١٤٢ دولة في تقرير ٢٠١١ - ٢٠١٢<sup>(١٨١)</sup>، كما جاءت في الترتيب ١٢٤ من ١٣٣ دولة في تقرير ٢٠٠٩ - ٢٠١٠<sup>(١٨٢)</sup>.

#### ١٠- ترسيخ اللامساواة وتعزيز التفاوت الطبقي بين المتعلمين

يتضح تأثير المعايير الاقتصادية والسياسية للعوامة على المتعلمين في تعميق التفاوت الطبقي وذلك من خلال وجود نوعين من التعليم: الأول تعليم حكومي يدخله أبناء الطبقات الفقيرة، وهو في الغالب لا يؤدي إلى شيء بسبب انخفاض كفاءته الكمية والنوعية. والثاني: تعليم خاص يقتصر القبول فيه على أبناء الطبقات الميسورة وهو تعليم جيد النوعية. ولقد أدى ذلك إلى إهدار مبدأ تكافؤ الفرص بين الفقراء والأغنياء، ويعمق التمييز بينهم على أساس القدرة المالية، ويفقد المؤسسة التعليمية حيادها تجاه الطلاب، ويؤثر على جودة التعليم، بمعنى أن من يستطيع دفع مقابل لمباني مطابقة للمواصفات، وبها فصول صالحة للتدريس، ومجهزة بوسائل تعليمية كافية، وبها مدرسين يحصلون على رواتب مجزية، سيحصل على مستوى تعليمي جيد، ومن لا يملك المال لدفع المقابل

د. طلعت حسيني اسماعيل معايير العولمة الاقتصادية والسياسية وتأثيراتها على عملية تخطيط نظام التعليم فعليه القبول بمدارس فصولها غير صالحة للتدريس، وليس بها وسائل تعليمية، ومدرسين ليس لديهم الدافع للتدريس لعدم كفاية المرتبات المدفوعة لهم. وهو ما يؤدي إلى عدم الحصول على تعليم، أو في أحسن الحالات الحصول على مستوى تعليمي ردي.

ولا شك أن هذه الازدواجية تشكل خطراً على الهوية والانتماء للوطن جراء وجود تفرقة على أساس الثروة؛ حيث يوجد تعليم متميز - في الغالب بلغة أجنبية - متاح لطلاب الأسر الغنية، وتعليم دون المستوى لبقية الشرائح الاجتماعية التي لا تطيق تحمل نفقات التعليم الخاص والأجنبي، ويؤدي ذلك إلى اضطراب الشخصية القومية، ومن ثم تهديد الأمن القومي. ولعل ذلك يطيح بشعار التعليم قضية أمن قومي الذي رفعته وزارة التعليم المصرية خلال السنوات الماضية من خلال وثائقها الرسمية. ووفقاً لـ Maclean (2005) Geo-Jaja & Joseph، فإن القوة الأساسية الدافعة للعولمة هي رغبتها في تعميق اللامساواة في التعليم، حيث إن جميع البلدان لا تتمكن من توفير التمويل الكافي للحصول على جودة التعليم<sup>(١٨٣)</sup>. ومن ثم فإن العولمة تعيد إنتاج وتوزيع التفاوت والطبقية بين بلدان العالم المتقدم والنامي، وداخل الدولة الواحدة من خلال الأنظمة التعليمية.

#### ١١ - المساهمة في إفقار المتعلمين من أبناء الطبقات الاجتماعية المتوسطة

أدى الاتجاه إلى محاولة تطبيق المعايير الاقتصادية للعولمة على التعليم من تسليع وخصخصة إلى صعوبة قيامه بدوره المنشود في بناء القدرات البشرية، وتحقيق الإرتقاء الاجتماعي لكافة أبناء المجتمع. حيث لم تعد المدخلات والعمليات التعليمية لمؤسسات التعليم الحكومية مناسبة لتحقيق الإرتقاء الاجتماعي للفقراء من أبناء المجتمع، بل أصبحت عبئاً يثقل كاهل التلاميذ وأسرهم وبصفة خاصة الفقراء منهم، كما تلعب دوراً طبقياً تجاه التصفية والفرز والإستبعاد الاجتماعي، بحيث لا يتوفر التعليم المتميز إلا لأبناء الصفوة والميسورين مالياً. وربما يرجع ذلك إلى حالة التردى الذي وصلت إليه أوضاع التعليم بصفة عامة، فالمشكلات لا حصر لها، والكلام عن الإخفاق صار شائعاً وبصوت مسموع، والقصور في كل جوانب العملية التعليمية لم يعد يحتاج إلى



دليل أو إثبات من فرط جلاله، والمحصلة النهائية هي أن عدم الرضا عما هو موجود أضحى شعوراً عاماً بين كل المهتمين على اختلاف مشاربهم وتوجهاتهم<sup>(١٨٤)</sup>.

وتجدر الإشارة إلى أن التفاوت في فرص التعليم بين أبناء المجتمع يؤدي إلى تكريس الفقر في طبقات ومناطق معينة داخل الدولة الواحدة، وعلى سبيل المثال في حالة مصر يشير تقرير التنمية البشرية الصادر عن معهد التخطيط القومي عام ٢٠١٠، إلى أن الشباب الفقير في الفئة العمرية ١٨- ٢٩ سنة كانوا أكثر الفئات حرماناً فيما يتعلق بالإلتحاق بالتعليم في مرحلة ما قبل المدرسة، فبينما التحق أكثر من ٧٠٪ من الأطفال في فئة الثروة الأعلى برياض الأطفال، فإن هذه النسبة تنخفض بصورة حادة عبر فئات الثروة حتى تصل إلى ١١٪ بالنسبة للشباب في فئة الخُميس الأدنى<sup>(١٨٥)</sup>. كما ينعكس التقلص النسبي والتقتير في الإنفاق الحكومي على التعليم بصورة مباشرة على الفقراء، فغياب تمويل حكومي كاف، تنقل كلفة التعليم إلى الأسر الفقيرة كجزء من خصخصة تمويل التعليم. ومن ثم فإن كثيراً من أولياء الأمور في الأسر الفقيرة لن يستطيعوا تحمل نفقات إرسال أبنائهم إلى مؤسسات التعليم المختلفة.

## ١٢- التخلي عن تعيين الخريجين من التعليم الحكومي

يتضح تأثير المعايير الاقتصادية والسياسية للعملة القائمة على فلسفة السوق الحر والانفتاح الاقتصادي والتي تعني في أهم مضامينها عدم تدخل الدولة واضمحلال دورها الاقتصادي والاجتماعي، ومن ثم تقليص الإنفاق العام للدولة سواء الموجه للأغراض الاستثمارية أم الاستهلاكية، وهذا يعني انسحاب الدولة من الاستثمار العام وعدم التوسع في مشاريع جديدة، وهذا يؤدي بدوره إلى تقليص الطلب على العمالة ومن ثم يسهم بشكل كبير في تعميق مشكلة البطالة<sup>(١٨٦)</sup>. كذلك تخفيض الاستخدام في المؤسسات الحكومية وانسحاب الحكومة من إلتزاماتها بإتجاه توفير وضمان العمالة والتوظيف، ولا سيما للخريجين من أنظمة التعليم المختلفة وبخاصة الحكومية. فظل اقتصاد السوق الذي يعزز المنافسة بين المتقدمين للوظائف ستكون الأفضلية للحاصلين على تعليم خاص، وحرمان الحاصلين على تعليم حكومي من فرص العمل التي هي الهدف الأساسي من التعليم عبر مراحلها المختلفة لسنوات طويلة. وتكون

د. طلعت حسيني اسماعيل معايير العولمة الاقتصادية والسياسية وتأثيراتها على عملية تخطيط نظام التعليم النتيجة النهائية آثار إجتماعية سلبية تظهر في زيادة معدلات الفقر، والإحباط، والإدمان، والجريمة، والهجرة الشرعية وغير الشرعية إلى الخارج، وتأثيراتها المدمرة على الحياة الأسرية التي تنعكس على المجتمع وتعيقه عن التقدم الحضاري.

### ١٣- ارتفاع معدلات البطالة بين المتعلمين

تؤدي المعايير الاقتصادية والسياسية للعولمة إلى تعميق الاتجاه نحو تقليص الوظائف الحكومية نتيجة تطبيق برامج الخصخصة والإصلاح الاقتصادي، وارتفاع معدلات النمو السكاني، وعدم التمكن من خلق فرص عمل كافية تتوافق والأعداد المتزايدة من الداخلين إلى سوق العمل بسبب ضعف الإنتاج والاستثمارات، وعدم مواثمة مخرجات التعليم لاحتياجات سوق العمل، ونتيجة لانسحاب الدولة من الحياة الاقتصادية والاجتماعية وعدم تدخلها، والإبقاء على ما يسمى بحكومة الحد الأدنى عن طريق انسحاب الدولة من مهمة الإنفاق العام على الخدمات الاقتصادية والاجتماعية، إن هذا كله، سيؤدي بدون شك إلى تزايد معدلات البطالة بين المتعلمين، والتي تشكل آلية رئيسية للتهميش الإقتصادي، لأنها تعني ببساطة حرمان المتعلمين المؤهلين والقادرين على العمل من كسب العيش بكرامة من خلال عملهم. وهو ما يؤدي إلى إفقار الملايين من الشباب المتعلمين، من جهة، ويوفر من جهة أخرى، أرضاً خصبة لنمو التطرف السياسي والعنف الجنائي والانتحار وإلقاء النفس للمصير المجهول من خلال الهجرة غير الشرعية المحفوفة بالمخاطر والتي انتهت باستشهاد المئات من زهرة أبناء مصر غرقاً وهم يسعون للهروب من الفقر والبطالة من خلال التسرب إلى أوروبا للعمل فيها.<sup>(١٨٧)</sup> ونظراً لعدم وجود آلية رسمية لإعانة العاطلين من قبل الدولة في مصر، فإن التعطل يعني انحدار المتعطلين إلى هوة الفقر المدقع، ويعني أيضاً زيادة معدل الإعالة، حيث لا يكون أمام المتعطلين سوى الاعتماد على عائلاتهم، بما يعنيه ذلك من تزايد الاضطرابات الأسرية، والصراعات على الملكيات والميراث بصورة ساهمت في إحداث الكثير من الشروخ في البنية المتماسكة تقليدياً للأسرة المصرية التي تعرضت لصدوع وتخريب حقيقيين تحت وطأة البطالة والفقر الذين انتشرا على نطاق واسع في السنوات الأخيرة.

ويتضح مما سبق أن تأثيرات المعايير الاقتصادية والسياسية للعوامة طالت مختلف عناصر النظام التعليمي، وأدت إلى حدوث الكثير من المشكلات والأزمات داخله، وهو الأمر الذي يحتاج معه هذا النظام إلى مراجعة شاملة، وإعادة نظرياً ترتيب الأولويات بحيث يقر في خلد المسؤولين أن التعليم يجب أن يحظى بأولوية مطلقة إذا أريد له أن يكون فعالاً، وإذا أريد له أن يكون كما يقال قاطرة للتقدم، وحيث إن النظام التعليمي نظام مفتوح يتأثر بمجمل التغييرات المختلفة التي تحدث في العالم، وهذا التأثير ينعكس على جميع عناصر النظام من مدخلات وعمليات ومخرجات. فإنه يعول على التخطيط التربوي العمل على تطوير وتحسين العملية التعليمية، بما يضمن التغلب على التأثيرات السلبية التي تفرضها المعايير الاقتصادية والسياسية للعوامة.

### **المحور الرابع: تأثيرات معايير العوامة على عملية التخطيط التربوي ومتطلبات مواجهته لها**

باتت تأثيرات المعايير الاقتصادية والسياسية للعوامة تفرض نفسها على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمجتمع المصري، كما أقلت تلك المعايير بتأثيراتها على جميع عناصر منظومة التعليم من مدخلات ومخرجات وعمليات، ومن ثم فإن عملية التخطيط لنظام التعليم وباعتبارها أحد أهم العمليات التي يمكن من خلالها إصلاح نظام التعليم قد خضعت هي الأخرى لتأثيرات معايير العوامة. وهو ما يستوجب توفير مجموعة من المتطلبات التي يمكن من خلالها مواجهة تأثيرات معايير العوامة على عملية التخطيط التربوي.

#### **أولاً: تأثيرات معايير العوامة على عملية التخطيط التربوي**

تتعدد التأثيرات التي تفرضها معايير العوامة على عملية التخطيط التربوي، بداية من تحديد الأهداف التي يسعى التخطيط التربوي إلى تنفيذها، ومروراً بالمسؤولين عن إعداد الخطط التربوية (المخطط التربوي)، وأهم الطرق والأساليب المستخدمة في التخطيط التربوي (المدخل والتكنيكات)، وتمويل الخطط التعليمية. ويمكن تفصيل ذلك فيما يأتي:

د. طلعت حسيني اسماعيل معايير العولمة الاقتصادية والسياسية وتأثيراتها على عملية تخطيط نظام التعليم

## ١ - أهداف التخطيط التربوي

يعد تحديد الأهداف العامة للتعليم نقطة البداية في التخطيط التربوي؛ لكونها الغايات التي يسعى نظام التعليم إلى تحقيقها، ومن ثم فهي بداية انطلاق التخطيط السليم للتعليم وعموده الفقري، ومنها يبدأ تحديد الجهد اللازم والموارد المطلوبة، وفي ضوءها تتم عملية المتابعة والتقييم لعملية تنفيذ الخطط التربوية. وكلما كان التخطيط التربوي محققاً لأهدافه، كلما انعكس ذلك إيجاباً على أهداف بقية القطاعات المجتمعية الأخرى. وتشير أهداف نظام التعليم إلى ما يجب أن يسعى التعليم إلى تحقيقه، وذلك باعتبار أن التعليم نشاط هادف ومخطط<sup>(١٨٨)</sup>. وهي تعبر عما لأجله يوجد نظام التعليم. ففي حين أنها تجسد المقاصد الأساسية من التعليم، فإنها تحدد طبيعة كل شيء آخر في نظام التعليم: المؤسسات، والمناهج الدراسية، وطرق التدريس، والتقييم. إنها يمكن أن تتجسد في الممارسات اليومية للمعلمين والطلاب، وكذلك في الوثائق الحكومية<sup>(١٨٩)</sup>.

ويتضح تأثير المعايير الاقتصادية والسياسية للعولمة على أهداف التعليم في مصر في فرض أهداف معينة على المسؤولين في الدولة بما يحقق مصالح وأطماع من فرضوها، ويضر بالمصالح القومية للدولة. ويمكن تبين ذلك من خلال التدقيق في أهداف التعليم التي تضمنتها وثيقة مبارك والتعليم عام ٢٠٠٦، وأهداف التعليم التي تضمنتها مبادرة الشراكة الشرق أوسطية (MEPI)<sup>(١٩٠)</sup>، حيث تضمنت الوثيقة الصادرة في العام ٢٠٠٦، بعنوان "مبارك والتعليم .. السياسة المستقبلية"، ثلاثة أهداف لسياسة التعليم قبل الجامعي، هي: الإتاحة وتحقيق التكافؤ في فرص التعليم، وتحقيق الجودة الشاملة، وتحقيق كفاءة النظم المؤسسية<sup>(١٩١)</sup>،. في حين تضمنت مبادرة الشراكة الشرق أوسطية ثلاثة أهداف رئيسية تتعلق بمحور التعليم، هي: التوسع في الالتحاق بالتعليم لكل الأفراد خاصة البنات والنساء، وتحسين جودة التعليم متضمناً تدريب هيئات التدريس ومحتوى المناهج وتمكين المجتمعات المحلية من المشاركة والجاهزية الرقمية، وتعزيز عمليات تنمية المهارات القابلة للتوظيف<sup>(١٩٢)</sup>.

ويتبين مما سبق أن ثمة تشابهاً كبيراً بينهما، إن لم يكن تطابقاً. حيث يختص الهدف الأول في كلتا الحالتين بإتاحة التعليم للأفراد أو التحاق الأفراد بالتعليم، والهدف الثانى هو تحسين جودة التعليم، وهو نفس الهدف في الحالتين، أما الهدف الثالث فيتعلق بكفاءة النظم في وثيقة السياسة المستقبلية للتعليم، أما في المبادرة فيتعلق بتنمية المهارات القابلة للتوظيف، وهو أمر غير واضح، ويتداخل مع الهدف الثانى المتعلق بتحقيق الجودة في التعليم. ويدل ذلك على أن الأهداف العامة للتعليم المصرى قد تم إملأؤها من قوى الهيمنة الأمريكية. ويعبر ذلك في جلاء عن مشهد امتثال من جانب قوى الداخل للاستجابة إلى ضغوط الخارج، وليس بما يحقق للمجتمع المصرى النهضة القومية المأمولة التى ترتقى به في مارثون صنع الحضارة الإنسانية.

## ٢- المخطط التربوى

تحتاج عملية التخطيط لكي تُمارَس إلى كوادِر بشرية فنية متخصصة؛ غير أنه لم يتم الوصول إلى إتفاق مبدئى في كتابات التخطيط، وبين المتخصصين فيه على من هو المخطط التعليمى؛ الأمر الذى ترتب عليه ضعف في إعداده، وتدريبه، وكذلك عدم الاتفاق في طبيعة أدواره، ومحدداتها. ويعد إعداد الخطة التربوية وتصميمها من أبرز مهمات المخطط التربوى، ووظائفه؛ وهي الوظيفة التى عرف بها، والمهمة التى يضطلع بها، وهي جزء لا يتجزأ من طبيعة عمله.

وتعد الوحدات والأجهزة المسئولة عن التخطيط التربوى في وزارة التربية والتعليم بمثابة بيت الخبرة لهذه الوزارة، ومن ثم فإنه يُفترض فيمن يشغل وظيفة بهذه الوحدات أو الأجهزة أن يكون على قدر مسئوليتها، بمعنى: أن يكون خبيراً. والخبير في اللغة بمعنى ذو الخبرة الذى يخبر (يعلم) الشئ بعلمه<sup>(١٩٣)</sup>. وحتى يكون المخطط التربوى خبيراً فيُشترط أن يكون على دراية واسعة بهذا العلم ومداخله وتكنيكاته ومنهجيته. وكذلك الإلمام بالعلوم الأخرى المرتبطة به؛ مثل: علم اقتصاديات التعليم، وعلم الإحصاء، وعلم الإدارة، وعلم الدراسات المستقبلية ... إلى غير ذلك من العلوم. وأن يكون له باع طويل في مجال التخطيط التربوى على المستويين النظرى والتطبيقى، بالإضافة إلى الإلمام بالقضايا المجتمعية: الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية... وغيرها، وكذلك

د. طلعت حسيني اسماعيل معايير العولمة الاقتصادية والسياسية وتأثيراتها على عملية تخطيط نظام التعليم التحديات الخارجية التي تعمل كمحددات لعملية التخطيط. بالإضافة إلى شهادة المتخصصين له بأنه خبير في مجال التخطيط التربوي، وليس هذا ضرباً من الخيال، وإنما هو ما يجب أن يكون؛ فعلى عاتقهم تقع مسئولية مساندة صانعي السياسة التعليمية ومتخذ القرار السياسي التعليمي على اتخاذ قرارات رشيدة قائمة على الدلائل والبراهين العلمية يمكن لها أن تساهم في رسم المصير التعليمي لكافة أبناء المجتمع.

ويبدأ تأثير المعايير الاقتصادية والسياسية للعولمة على عملية التخطيط التربوي مع اختيار المشاركين في إعداد الخطط التربوية، ففي كثير من الأحيان فإن معيار اختيار المشاركين هو معيار الثقة التي تقوم على المعرفة الشخصية وعلاقات الزمالة والصدقة، والبعد بقدر الإمكان عن المشافعين، وهي الصفة التي غالباً ما تطلق على أصحاب الآراء المخالفة. كما أن البحث التربوي الجماعي الذي يتم على مستوى المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية باعتباره أحد الجهات المسؤولة عن التخطيط للتعليم في مصر يكون بناء على طلب الوزير لإجراء بحوث معينة لتبرير قرار معين سيتخذ وسينفذ مهما تكن مصداقيته، وذلك لإضفاء الشرعية على هذا القرار، وإيهام الرأي العام أن هذا القرار قد استند إلى بحوث هيئة رسمية<sup>(١٩٤)</sup>.

وفي هذا السياق فإن العمل المناط بالمخططين التربويين - في كثير من الأحيان - بات يقتصر على النواحي الفنية والتنفيذية مع ما تتطلبه من جمع المعلومات وتحليل البيانات ووضع الاستراتيجيات والخطط التنفيذية. وهي أعمال بسيطة جداً يمكن للمخطط التربوي بحكم تنشئته وإعداده وطبيعة أدواره القيام بأدائها؛ فهو يعمل كوسيط يجمع البيانات ويحللها ويقدم تفسيراته وتحليلاته لمتخذ القرار التربوي، فيصير وسيطاً بين القوى الاجتماعية المتأثرة بالنظام التربوي والقوى السياسية التي تخدم مصالحه.

ومن ثم فإن تأثير المعايير الاقتصادية والسياسية للعولمة على الأجهزة المسؤولة عن التخطيط في مصر يظهر في اقتصار عمل هذه الأجهزة على إجراء الدراسات التي يعتمد عليها المسئولين عن صنع القرار السياسي التربوي في تبرير ومساندة ما يتخذونه

من قرارات تجاه تحقيق أهداف التعليم والتحرك المحسوب نحوها. وتؤكد إحدى الدراسات على ضعف الأجهزة المسؤولة عن التخطيط في وزارة التربية والتعليم، وتحولها والعاملين فيها إلى مؤيدين ومساندين ومبررين للقرارات التي يتخذها الوزير<sup>(١٩٥)</sup>. وهو ما يعنى أن جهاز التخطيط القائم هش وأن الخلل فيه كبير، ومن ثم فإن التغيير أمراً صعب المنال. وسوف تكون المشكلة كبيرة إذا كان المخططون التربويون على نفس الورق من الهشاشة، فعندما تكون المشكلة في المخطط ولا يشعر بمسئولية اجتماعية ولا يؤدي دوره كصاحب رسالة، ويدور مع الآخرين في نفس السياق الهش فتلك إذا مشكلة تحتاج في حد ذاتها إلى حل.<sup>(١٩٦)</sup>

وتؤكد مشاهدات الواقع على أن المخططين التربويين كانوا من أبرز المسوقين للمعايير الاقتصادية والسياسية للعوامة في مجال التعليم. فباعتبارهم موظفين في كادر وظيفي معين، فإنهم يتعرضون للضغوط الاقتصادية والسياسية التي يفرضها التوجه نحو تطبيق معايير العوامة، على النظام السياسي ككل، من أجل تمرير إصلاحات معينة. كما أنه وفي ضوء نمط شخصية بعض المخططين التربويين فإنهم يتبنون التوجه الأيديولوجي للنظام السياسي القائم، والمفروض أساساً من قبل القوى المحركة للعوامة، مثل التسويق لتسليح التعليم على سبيل المثال، بما يعنى أنهم يتبنون برامج ومشروعات إصلاحية معينة، ويهملون الاحتياجات الحقيقية للمجتمع. ولعل أبرز الأمثلة التي توضح ذلك هو صدور قرار إلغاء السنة السادسة من التعليم الابتدائي، حينما توجه البنك الدولي نحو تخفيض الإنفاق على الخدمات ومنها التعليم إلى أدنى حدود ممكنة، وعندما عدل البنك عن رؤيته تجاه التعليم والصحة عام ١٩٩٠م، في إطار مفهوم عام لتخفيف حدة الفقر في البلدان التي تنفذ برامج التكيف الهيكلي نشطت عملية رفع موازنات التعليم، ومن ثم كان الإصرار على عودة الصف السادس الابتدائي مرة أخرى.

ويضاف إلى ذلك أن ثمة قرارات تم اتخاذها، تتعارض مع الأهداف التعليمية مثل: قرار تدريس اللغة الانجليزية بالتعليم الابتدائي، دون أن تنص السياسة التعليمية للتعليم الابتدائي على ذلك، والتي تنص على أن الهدف الجوهرى للتعليم الابتدائي يتمثل في "توفير أساسيات الثقافة والهوية القومية بمكوناتها في المستويات الشخصية

د. طلعت حسيني اسماعيل معايير العولمة الاقتصادية والسياسية وتأثيراتها على عملية تخطيط نظام التعليم والوطنية والعربية والإنسانية والتي تُمكن التلميذ من أن ينمي قدراته بما فيها تنمية أساليب التفكير العلمى ومقومات المواطنة والقيم الدينية والأخلاقية<sup>(١٩٧)</sup>. وهو ما يؤكد على أن شغل الوظائف بأجهزة التخطيط - في أغلب الأحيان - يتم وفقاً لمعيار الثقة في المستويات الإدارية العليا، ووفقاً لمعيار الأقدمية في المستويات الإدارية المتوسطة والتنفيذية.

وتجدر الإشارة إلى أنه، وفي ضوء تشابه الأهداف العامة للتعليم مع أهداف مبادرة الشرق الأوسط فإن ذلك يعنى ببساطة عدم مشاركة الأجهزة المسؤولة عن التخطيط في صياغة الأهداف العامة للتعليم في مصر. ومن ثم لم يتمكن المخططون التربويون من مواجهة تأثيرات المعايير الاقتصادية والسياسية للعولمة على النظام التعليمى، بل كانوا عاملاً مساعداً على انتشار ما تصبو إليه العولمة وتسعى لغرسه من أفكار مثل الخصخصة والتسليح وترشيد المجانية. فاستجابوا للضغوط التي مارسها عليهم أصحاب المصالح الخاصة ورجال الأعمال. فبدلاً من العمل على تحسين جودة المؤسسات التعليمية الحكومية بحيث يتسنى لها تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية بصورة فعلية بين طلاب التعليم الحكومى والتعليم الخاص، جاء التوسع بصورة مضطردة في مؤسسات التعليم الخاص الذى وضعت الدولة الضمانات الكفيلة بتشجيعه وانتشاره، حيث صدرت عدة قرارات وزارية بشأن تنظيم وإدارة هذا النوع من التعليم، كان منها القرار الوزارى رقم (٣٠٦) بتاريخ ١٢/٦/١٩٩٣م الذى شمل كل ما يخص التعليم الخاص<sup>(١٩٨)</sup>.

كما تتمثل أهم تأثيرات المعايير الاقتصادية والسياسية على المخططين التربويين في اختيارهم لبدائل وخيارات أقرب إلى أن تكون سياسية أكثر منها فنية، لدرجة يبدو معها وكأن كل شئ قد تم إعداده سلفاً، وما على المخطط إلا وضع بعض اللمسات التخطيطية الفنية عليها، وهو الأمر الذى لا يساعد على تحقيق غايات المجتمع وأهدافه، أو حتى يحقق التوازن بين المصلحة العامة ومصلحة بعض فئات المجتمع، وذلك في ظل التأثير القوى لجماعات المصالح وانفراد السلطة التنفيذية بصنع القرار السياسى التعليمى. ولا شك أن الخيارات التربوية هى في الأصل خيارات مجتمعية؛ تُستمد وتتأسس على مبادئ الوفاق العام، هذا الوفاق الذى ينتج من خلال حوار عريض وعميق



بين مختلف الفئات والمصالح المجتمعية، تطرح فيه وجهات النظر في تباينها واتفاقها، وصولاً إلى جامع مشترك أكبر لاستراتيجية التخطيط والتطوير تلتزم بها مستويات صناعة القرار التربوي. وهذا يؤكد الرأي القائل بأن الشأن التربوي أخطر من أن يترك للتربويين وحدهم أو حتى للوزراء وحدهم، وإنما ينبغي أن يصبح ويمسى شأنًا مجتمعيًا يتم الاستقرار على أولوياته ومطالبه وتوجهاته على أساس وفاق ديمقراطي وطني<sup>(١٩٩)</sup>.

وإجمالاً فإن معايير العولمة تمارس ضغوطاً كثيرة على المخطط التربوي، وهذه الضغوط تقلل من فرص التوقع المستقبلي لما قد يقع من تغيرات محتملة؛ لأنه في ظل تأثيرات هذه المعايير تكون المتغيرات التي هي خارج السيطرة من جانب المخطط عديدة. مما يضعف من جوهر عملية التخطيط وهو التدخل في مجرى الأحداث المتوقعة وتوجيهها بما يحقق أهداف المجتمع من التعليم. كما أن الخيارات والبدائل التربوية تكون أقل واقعية، لأنها لم تنبع من دراسة وافية للواقع المجتمعي واحتياجاته، وليس ذلك قصوراً في عملية التخطيط بقدر ما هو تحديد لمستقبل التعليم من قبل الجهات المانحة، فيأتي التخطيط مجرد تنفيذاً لما تحدد مسبقاً. مما يفقد التخطيط التربوي مصداقيته التي يكتسبها من واقعية ما يقدمه من خيارات، وربطه بينها وبين الواقع المجتمعي، ومن ثم حسن تعبيرها عما يريده المجتمع.

### ٣- مداخل التخطيط التربوي وتكنولوجياه

يتبع المخططون للتعليم عند محاولتهم وضع خطة للتعليم مداخل تخطيطية متنوعة، أهمها مدخل الطلب الاجتماعي على التعليم الذي يقوم على توفير الأماكن لتلبية إقبال الطلاب الراغبين في التعليم، ومدخل الاحتياجات من القوى البشرية الذي يركز على إحداث التوازن بين الاحتياجات من القوى البشرية وحجم المخرجات التعليمية، ومدخل العائد الاقتصادي من التعليم الذي يؤكد على العلاقة بين الفوائد الاقتصادية وتكاليف التعليم. وتلك المداخل يوجد بينها قدر من التباين، حيث لكل مدخل منها مفهوم معين وأدوات معينة واجراءات معينة. والسؤال الذي يطرح نفسه: هل تؤثر المعايير الاقتصادية والسياسية للعولمة على استخدام المخطط التربوي لهذه المداخل في عملية التخطيط لنظام التعليم المصري؟ وللإجابة على السؤال السابق يعرض البحث

د. طلعت حسيني اسماعيل معايير العولمة الاقتصادية والسياسية وتأثيراتها على عملية تخطيط نظام التعليم لتأثيرات المعايير الاقتصادية والسياسية للعولمة على استخدام المخطط التربوي لتلك المداخل:

### ■ مدخل الطلب الاجتماعي على التعليم

يعتمد نجاح استخدام مدخل الطلب الاجتماعي على التعليم في التخطيط التربوي بصورة أساسية على توفير موارد مالية كافية لتمويل التعليم باعتبارها أهم محددات تلبية الطلب الاجتماعي على التعليم لجميع شرائح المجتمع. ونظراً لما أكدته مؤشرات واقع نظام التعليم في مصر من نقص التمويل وعدم كفايته وانسحاب الدولة من الانفاق على التعليم تديجياً والذي يرجع في أحد جوانبه إلى التأثيرات التي فرضتها المعايير الاقتصادية والسياسية للعولمة على نظام التعليم، وقد طالت تلك التأثيرات نظام التعليم الحكومي، حيث بدأ بتخفيض الاعتمادات المالية المخصصة لقطاع التعليم فزادت الضغوط وتفاقت المشكلات لتؤثر على مستوى نوعية الخدمة التعليمية الحكومية سلباً؛ كما فرضت تلك المعايير قيوداً متعددة على الانفاق الحكومي على التعليم في مصر. وفي هذا السياق فإن مسألة بناء مدارس جديدة، واستقطاب معلمين أكفاء تكفي لاستيعاب الطلب الاجتماعي على التعليم في مراحلها المختلفة تواجه بصعوبات متعددة وفي ضوء ذلك فإن استخدام مدخل الطلب الاجتماعي في تخطيط التعليم في مصر يواجه بصعوبات حقيقية يمكن مشاهدة نتائجها في ارتفاع الكثافة الطلابية في مؤسسات التعليم المختلفة.

ومن التحديات التي تؤثر على نجاح استخدام مدخل الطلب الاجتماعي في تخطيط نظام التعليم في مصر هي أنه يركز على النواحي الكمية بينما تتطلب المعايير الاقتصادية والسياسية للعولمة التركيز على النواحي الكيفية في عصر لم يعد يعترف بالمعرفة انتاجاً وتوظيفاً. وهو ما يطرح كثيراً من الصعوبات أمام استخدام مدخل الطلب الاجتماعي على التعليم الذي يدعم الطلب على التعليم على حساب الخدمة التعليمية في التخطيط لنظام التعليم المصري. فلم تعد الوظيفة الثقافية والاجتماعية للتربية في عصر العولمة مقتصرة فقط على تلبية المطالب التعليمية لجميع أبناء المجتمع، وإتاحة

فرص النمو العلمي والثقافي والتربوي، وتنمية قدراتهم إلى أقصى ما تسمح به على أساس أن المجتمع الأكثر تقدماً هو الذي يحصل فيه الأفراد على قدر كبير من المعلومات. ولكن - أيضاً - تعليمهم كيفية الوصول إلى المعلومات المفيدة، وكيفية الاستفادة المثلى من هذه المعلومات، وكيفية القيام بذلك في الوقت الذي تشتد فيه الحاجة إلى تلك المعلومات. ليس هذا فحسب، بل يجب أن يكونوا قادرين ليس فقط على التكيف مع السرعة غير العادية لهذه المعلومات، بل على الاستجابة النقدية والمبدعة لها. وبذلك أصبحت الأولوية في التعليم للكيفية التي يحصل بها الفرد على المعرفة وكيفية إتقانه أدوات التعامل معها، لا ماذا تتضمنه هذه المعرفة من معلومات لأنها سريعة التغير، ولا تتوقف عملية اكتساب المعرفة عند حدود الإلمام بها، بل تستكمل باستيعابها وتعميقها وتوظيفها؛ مما يتطلب تغييراً في علاقة الفرد بالمعرفة إماماً واستيعاباً وتوظيفاً وإنتاجاً.<sup>(٢٠٠)</sup> ولا شك أن ذلك يلقي بصعوبات كثيرة حول استخدام مدخل الطلب الاجتماعي على التعليم في تخطيط التعليم في ظل التحديات التي تفرضها المعايير الاقتصادية والسياسية للعودة على المجتمعات كافة والمجتمع المصري خاصة.

وإجمالاً فإن تطبيق المعايير الاقتصادية والسياسية للعودة في مجال التعليم يؤدي إلى تحجيم الرؤى التربوية وتقليصها، بما تتضمنه من قيم إنسانية وثقافية واجتماعية، وإثارة الجدل حول الأدوار المنوطة بمؤسسات التعليم بين كونها إحدى النظم المساعدة على انتقال التراث المجتمعي إلى الأجيال الجديدة لتطويرها، ومساعدة الأفراد على تحقيق أهدافهم كمواطنين من ناحية، وبين كونها مجرد وسيلة لإعداد وتخريج موظفين وعمال لشغل مواقع الإنتاج من الناحية الأخرى، وهو ما يعني أن التعليم أصبح سلعة استثمارية توظف لإنتاج سلعة أخرى، ويطلق على هذه الظاهرة تسليع التعليم.<sup>(٢٠١)</sup> وإن القوة الأساسية الدافعة للعودة هي رغبتها في تعميق اللامساواة في التعليم، حيث إن جميع البلدان لا تتمكن من توفير التمويل الكافي للحصول على جودة التعليم.<sup>(٢٠٢)</sup> ومن ثم فإن العودة تعيد إنتاج وتوزيع التفاوت والطبقية بين المجتمع المصري والمجتمعات الأخرى، وداخل المجتمع المصري نفسه من خلال نظام التعليم، وهو ما يؤثر بلا شك على استخدام مدخل الطلب الاجتماعي في التخطيط لنظام التعليم.

د. طلعت حسيني اسماعيل معايير العولمة الاقتصادية والسياسية وتأثيراتها على عملية تخطيط نظام التعليم

### ■ مدخل المتطلبات من القوى البشرية

يركز هذا المدخل على الربط بين التعليم والاحتياجات من القوى البشرية في العديد من القطاعات، أي ترجمة الاحتياجات من القوى البشرية المتوقعة إلى العرض من المخرجات التعليمية<sup>(٢٠٣)</sup>. ومن ثم يسعى هذا المدخل نحو تحقيق التوازن بين احتياجات الاقتصاد من القوى البشرية من جهة وحجم المخرجات التعليمية التي يعدها النظام التعليمي من جهة أخرى.

وانطلاقاً من أن الإتجاه نحو تطبيق المعايير الاقتصادية والسياسية للعولمة قد أدى إلى تنامي اقتصاد السوق، وزيادة القبول لفكر الخصخصة وتنامي دور القطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية في المجتمع، فقد أدى ذلك إلى حدوث اضطراب في العلاقة بين التعليم والعمل، حيث يلحظ المتأمل في عالم العمل القائم تقليدياً على التدرج الهرمي بدءاً من العمالة غير الماهرة وانتهاءً بالعمالة المتخصصة، التشابه الكبير بينه وبين التدرج الهرمي للمستويات التعليمية، بينما لم يعد هذا التشابه بينهما من الأمور المستقرة في ظل معايير العولمة. وكان السائد في العصور الماضية أن الصناعات تكون أكثر قدرة على التنافس مع وفرة الأيدي العاملة المدربة الماهرة وشبه الماهرة. وقد صاحب هذا الفكر العديد من المشكلات في الأنظمة التعليمية الموردة للقوى البشرية ومنها انخفاض مستوى جودة التعليم ومردوده على المجتمع.<sup>(٢٠٤)</sup>

وفي ضوء القيود التي تفرضها المعايير الاقتصادية والسياسية للعولمة على سوق العمل وعلى قدرة الدولة على التوظيف، فإن استخدام مدخل تخطيط التعليم في ضوء الاحتياجات من القوى البشرية يطرح إشكاليات متعددة حول الجدوى من استخدامه في تخطيط نظام التعليم في المجتمع المصري. حيث يهتم هذا المدخل بالجوانب الكمية، ويركز على إحداث التوازن بين الاحتياجات من القوى البشرية وحجم المخرجات التعليمية التي يعدها النظام التعليمي، ويتجاهل نوع ومستوى القوى البشرية المطلوبة ومدى ملائمتها لمطالب المعايير الاقتصادية والسياسية للعولمة. والذي كانت افتراضاته النظرية موضع شك في السبعينيات من القرن العشرين، ولكن هذا الشك بدأ ينمو

باضطراد على مدى العقدين الأخيرين من القرن العشرين بسرعة متزايدة نتيجة للتغيرات في مجالي التكنولوجيا والعمل<sup>(٢٠٥)</sup>.

وإجمالاً، فإن الرابط بين الطلب على الوظائف، والمتطلبات التربوية في ظل المعايير الاقتصادية والسياسية للعوامة هو رابط لا يمكن تحديده أو تثبيته مساره بدقة عالية في ظل الطبيعة الدينامية، والمضطربة للبيئة الحالية؛ لذا تبدو الحاجة ماسة إلى معرفة كيف يمكن التخطيط لغد جديد، تبرز فيه حاجات جديدة وتتغير فيه بنية المهن والأعمال ومؤهلاتها التربوية نتيجة لدخول معايير العوامة الاقتصادية والسياسية العوامة إلى الساحة وهو ما يطرح صعوبات متعددة حول استخدام مدخل الاحتياجات من القوى البشرية في التخطيط لنظام التعليم المصري في السنوات القادمة.

#### ■ مدخل معدل العائد من التعليم

يقوم مدخل معدل العائد على أساس أن الاستثمار في التعليم هو العنصر الوحيد والكافي لتحقيق النمو الاقتصادي، وينسب المدخل معدل النمو المتبقي إلى التعليم على أساس أنه لا يمكن تفسير النمو الاقتصادي من خلال عوامل الإنتاج الكلاسيكية فقط، وما تبقى يرجع إلى عوامل التطور التقني.

وتؤكد مشاهدات الواقع ان تأثيرات المعايير الاقتصادية والسياسية للعوامة أدت إلى تقليص في الأدوار الأساسية للدولة وتراجعها عن مسؤولياتها في كفاءة حق التعليم للجميع. كما أدت إلى تفاقم دور القطاع الخاص في نمو مطرد إلى درجة تضاعف نموه منذ التسعينيات من القرن الماضي. ولما كانت هذه الأنماط تتقاضى مصروفات باهظة بصورة عامة بدأ التعليم يدخل في نطاق السلع التي تباع وتشترى وانقسم التعليم إلى حكومي وخاص، مما سبب ضغوط كثيرة على التعليم الحكومي، وأدى إلى تخلى الدولة عن تعيين الخريجين من مؤسسات التعليم الفني والتعليم الجامعي وساعد على انتشار البطالة بين الخريجين. وهنا أصبح التعليم ليس له عائد اقتصادي. ومن ثم فإن استخدام مدخل العائد الاقتصادي في تخطيط التعليم في هذه الحالة يعتبر غير ذي جدوى.

وعلى الرغم من أن التوجه نحو تطبيق المعايير الاقتصادية على النظام التعليمي يعطي أولوية لمدخل تخطيطية ترتبط بالعائد من التعليم أكثر من المداخل التي ترتبط

د. طلعت حسيني اسماعيل معايير العولمة الاقتصادية والسياسية وتأثيراتها على عملية تخطيط نظام التعليم بالطلب الاجتماعي، فإن ثمة صعوبات متعددة تفرض نفسها حول الجدوى من استخدام مدخل العائد الاقتصادي من التعليم في ظل الزيادة المستمرة في معدلات البطالة وكذلك في ظل تخلى الدولة عن تعيين الخريجين وارتفاع تكاليف الإنفاق على التعليم بصورة كبيرة من قبل الأفراد والحكومات، وانخفاض العائد الفردي والعائد المجتمعي من الاستثمار في التعليم. وهو ما يعني تدهور قيمة المردود الاقتصادي والاجتماعي للتعليم، الأمر الذي يصعب من استخدام مدخل معدل العائد من التعليم.

**ويتضح مما سبق أن تأثيرات المعايير الاقتصادية والسياسية للعولمة قد أدت إلى صعوبات متعددة حول استخدام مداخل التخطيط التربوي السابقة وهو الأمر الذي يحتم ضرورة الأخذ بمدخل جديد في التخطيط التربوي يتواءم مع التحديات التي تفرضها معايير العولمة من جهة، ويناسب المتغيرات التي لحقت بالمجتمع المصري عامة ونظام التعليم بخاصة من ناحية أخرى ويحقق في نفس الوقت الأهداف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي يسعى التعليم إلى تحقيقها.**

**وتجدر الإشارة إلى أن أساليب التخطيط التربوي وأدواته ترتبط بمداخل التخطيط فلكل مدخل تخطيطي أدواته المختلفة، وهو ما يعنى أنه إذا كانت تأثيرات المعايير الاقتصادية والسياسية للعولمة قد طالت مداخل التخطيط التربوي، فإنها تطال أيضاً أساليب وأدوات التخطيط التربوي. ومن ثم فيجب أن تأخذ أساليب التخطيط التربوي وأدواته في الاعتبار بالتطورات التي حدثت في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والناجمة عن تطبيق المعايير الاقتصادية والسياسية للعولمة.**

#### **٤- تمويل الخطط التربوية**

يشكل موضوع الإنفاق على التعليم وتمويله المدخل الحاكم لمستوى منظومة التعليم، وذلك باعتباره منظومة فرعية تؤثر وتتأثر بكل علاقات وتفاعلات المنظومة التعليمية الشاملة، كما أنه يتأثر بالظروف والملازمات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع. كما يعد التمويل العنصر الأساس الذي يستند عليه المخطط التربوي، لأنه من خلال معرفة حجم الأموال المرصودة لقطاع التربية والتعليم يستطيع

المخطط أن يعرف الحدود التي ينبغي أن تتوقف عندها خطته التربوية. ويعتمد نجاح المخطط التعليمية والبحثية على نمط وكفاية التمويل الذي تحصل عليه المؤسسات التعليمية. ومن ثم فلا شك في أهمية الموارد المالية بالنسبة لعملية التخطيط، حيث أنها الضوء المرشد والناصح لتحديد البدائل عند مطابقة الاحتياجات المجتمعية بالموارد المتاحة، والتي تفرض حساب تكلفة كل بديل من البدائل المطروحة وفعاليتها، ثم عقد المقارنة بين البدائل، وقد يكون ضعف التمويل السبب وراء التراجع عن اختيار بديل معين واعتبار أنه الأفضل لحل المشكلة.

وتؤكد مشاهدات الواقع على أن الإنفاق على الخطط والاصلاحات التعليمية في ظل توجه المجتمع المصرى نحو تطبيق المعايير الاقتصادية والسياسية للعوامة يواجه العديد من المشكلات المزمنة، والتي تؤثر على قدرة نظام التعليم على تقديم خدمة تعليمية متميزة، وهنا تجدر الإشارة إلى أن التعليم يواجه بعض القيود التمويلية مثل محدودية الموارد المخصصة من الموازنة العامة للدولة، ونمو النفقات العامة بنسبة أكبر من نمو الإيرادات العامة، وبالتالي فإن الصفة الملازمة للموازنة العامة للدولة أنها تواجه عجزاً مالياً متكرراً يعكس محدودية الموارد المتاحة في ظل تزايد احتياجات مؤسسات الدولة المختلفة، الأمر الذي يحد من إمكانية زيادة التمويل من الموازنة العامة الذي يمكن أن يوجه نحو التعليم. هذا إلى جانب الأعداد الكبيرة المتدفقة سنوياً على المدارس والمعاهد والجامعات خاصة في ظل معدلات النمو السكانية المرتفعة، ومن ثم فإن الاعتماد على التمويل الحكومي لا يمكن أن يفي بمتطلبات تحديث وتطوير مخرجات التعليم. كما يواجه تمويل التعليم في مصر بعض المشكلات الأخرى، ومنها ضعف ومحدودية التمويل الخارجي سواء في شكل منح أو قروض ويرجع ذلك إلى الطبيعة الخاصة للتمويل الخارجي الذي يخضع لتغيرات مفاجئة يصعب السيطرة عليها.<sup>(٢٠٦)</sup>

لقد فرضت المعايير الاقتصادية والسياسية للعوامة على الحكومات المصرية المتعاقبة الانسحاب من تمويل الخطط والمشروعات والاصلاحات المجتمعية والتعليمية واحلال مؤسسات القطاع الخاص ومؤسسات التمويل الدولية محلها. ومن ثم فإن ذلك يؤثر بطريقة مباشرة على تمويل خطط التطوير والاصلاح الحكومي لأوضاع التعليم في

د. طلعت حسيني اسماعيل معايير العولمة الاقتصادية والسياسية وتأثيراتها على عملية تخطيط نظام التعليم مراحلها المختلفة. كما أن استمرار تلقي المساعدات الأجنبية للتغلب على نقص تمويل التعليم يصعب من عملية التخطيط التي يجب أن تنبع من دراسة وافية للواقع المجتمعي واحتياجاته، حيث إن الجهات الخارجية المانحة لديها تأثير قوي على تحديد أهداف التعليم؛ فيأتي التخطيط تنفيذياً لما تحدد مسبقاً.

كما تؤكد مشاهدات الواقع على أن الأزمة الاقتصادية التي تمر بها مصر في السنوات الأخيرة هي نتيجة مباشرة للاستجابة لما فرضته المعايير الاقتصادية والسياسية للعولمة، حيث ترتب على العمل بمنطق السوق وتحرير التجارة أن زادت الواردات على الصادرات مما أدى إلى تزايد العجز في الميزان التجاري. وهو ما حدا بالدولة نحو التوجه للاقتراض من المؤسسات التي تدير العولمة، والتي تقع الآن تحت سيطرة الدول الغنية، ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية، وهذه المنظمات هي: البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي. وهو ما يضع التخطيط لنظام التعليم بين مطرقتين؛ مطرقة العوز والفقر الداخلي مصحوبة بالزيادة الكبيرة في تدفق ودخول التلاميذ والطلاب إلى المدارس والمعاهد والجامعات، ومطرقة الديون التي ترهق كاهل الدولة. ومن هنا بدأ الاعتماد على التمويل غير الرسمي أو ما يصطلح عليه بالتمويل الخاص كأحد المصادر الأساسية في تمويل خطط التعليم واصلاحاته، ولا سيما أن موازنة الدولة لا تتحمل نفقات التعليم المتزايدة.

**ثانياً: المتطلبات التي ينبغي توافرها في عملية التخطيط التربوي للتغلب على تأثيرات**

### **معايير العولمة**

إنطلاقاً من أهمية الدور الذي يمكن أن يقوم به التخطيط التربوي في معالجة التأثيرات التي فرضها التوجه نحو تطبيق المعايير الاقتصادية والسياسية للعولمة، وفي ضوء ما شهده نظام التعليم من مشكلات متنوعة طالت مدخلاته ومخرجاته وعملياته كنتيجة لتأثره بمعايير العولمة، وفي ضوء الحاجة إلى تطوير عملية التخطيط التربوي ذاتها باعتبارها أمر تفرضه الضرورة، وتلح عليه مؤشرات الحاضر وتحديات المستقبل، لتجنب المزيد من الهدر في المال والوقت والجهد. فقد بات من الضروري



تحديد المتطلبات التي ينبغي توافرها في عملية التخطيط التربوي للتغلب على تأثيرات معايير العولمة، كنقطة بداية منطقية يمكن الاعتماد عليها، وكمدخل علمي مناسب يستند إلى الحقائق بدلاً من الأمنيات، ويبني على نماذج حقيقية بدلاً من الاجتهادات الشخصية. ويمكن تحديد المتطلبات التي يمكن حال توافرها في عملية التخطيط التربوي التغلب على التأثيرات التي فرضتها معايير العولمة على منظومة التعليم فيما يأتي:

### ١ - متطلبات تتعلق بأهداف التخطيط التربوي نحدد هذه المتطلبات فيما يلي:

#### ■ التشخيص العلمي الدقيق لواقع نظام التعليم

يعد التشخيص العلمي الدقيق لواقع نظام التعليم من العمليات الأساسية للبدء في تخطيطه، ويعني إجراء التشخيص المعرفة الشاملة للنظام التعليمي بحيث يصبح المخطط على دراية كاملة بالمعلومات الأساسية التي ستمكنه من فهم وشرح ليس فقط كيف يعمل النظام التعليمي بأكمله "طبيعة عناصره وتنظيمها والعلاقات بينها"، ولكن أيضاً أدائه الوظيفي داخل النظام الاقتصادي والاجتماعي للدولة<sup>(٢٠٧)</sup>. وفي ظل التحديات التي تفرضها معايير العولمة على عملية التخطيط التربوي فإنه يجب على المخططين القيام بالتحليل المستمر للبيانات والمعلومات حول النظام التعليمي وعملية سوق العمل، والحفاظ على التواصل مع المعنيين بالتعليم، وأصحاب العمل، والموظفين. كما يجب أن يكون لديهم معرفة حول أثر التغييرات في التكنولوجيا وأسواق المنتجات العالمية والتي سوف تؤثر على الهيكل المستقبلي لنظام الاقتصاد، وأن يكون لديهم معرفة حول المعارف والمهارات والقدرات التي يجب على الطالب اكتسابها للعمل في القطاعات والأفرع المختلفة. وعلى ضوء هذا الوجه يمكن وضع برامج التعليم.

#### ■ تحديد الأهداف التربوية العامة

تشكل الأهداف التربوية العامة مبدءاً الفعل التربوي وخبره في آن واحد، فهي دائماً نقطة البداية والنهاية في كل فعل تربوي؛ حيث تمثل موجهاً لمختلف اتجاهات السلوك الإنساني ومرتكزاً للوعي الاجتماعي في مختلف تجلياته وإسقاطاته. ومن ثم،

د. طلعت حسيني اسماعيل معايير العولمة الاقتصادية والسياسية وتأثيراتها على عملية تخطيط نظام التعليم يُعوّل عليها في تحديد مسارات إصلاح الأنظمة التربوية وتطويرها نحو آفاق مستقبلية تستجيب لطموحات المجتمع. كما أن للأهداف أهمية واضحة في حياة الأفراد، تحدد مسارهم، وتنظم أعمالهم ومواقفهم في الحياة، وتشجعهم على النشاط والاجتهاد في سبيل تحقيقها.<sup>(٢٠٨)</sup> ومن هذا المنطلق، فإن تحديد هذه الأهداف يشكل في نهاية الأمر بلورة لطموحات المجتمع واستجابة موضوعية تفرضها حاجاته وتحدياته. حيث يسعى المجتمع إلى بلورة طموحاته في أنساق من الأهداف التربوية العامة التي تؤسس لنقلة حضارية جديدة قوامها بناء الإنسان على منوال ما تقتضيه حركة الحضارة وحاجات المجتمع وتطلعاته ومستلزمات العصر.<sup>(٢٠٩)</sup>

ويمثل تحديد الأهداف نقطة البداية في التخطيط التربوي؛ فهي منطلق التخطيط السليم وعموده الفقري، فلا تخطيط بدون أهداف، ومنها يبدأ تحديد الجهد اللازم والموارد المطلوبة، وفي ضوءها تتم عملية المتابعة والتقييم لعملية تنفيذ الخطط التربوية. ويتم ترجمة الأهداف العامة للتعليم إلى أهداف أقل عمومية على المستوى الإستراتيجي ثم إلى أهداف أكثر إجرائية على المستوى التنفيذي،

## ٢ - متطلبات تتعلق بالمخطط التربوي ونتمثل فيما يأتي:

### ■ الاعتماد على المخططين التربويين المتميزين

لمواجهة التحديات التي تفرضها تأثيرات معايير العولمة على عملية التخطيط للتعليم في مصر، فإن نظام التعليم يحتاج إلى مخططين من نوع معين متميز ومختلف، لا يخضعون لأفكار نمطية، أو ضغوط مؤسسية، يؤمنون بالقضية، ويعملون لها ويهتمون بها، وعلى وعى بدورها ويعرفون كيف يمكن الخلاص من حالة الهشاشة إلى حالة التماسك والاستقرار والاستمرار، وعليه فإن دورهم ليس فنياً فقط، ولكنه سياسى تثقيفى، وتعليمى وعلمى وتجديدى، يحتاج الأمر إلى توعية، المهمة ستكون صعبة ومن ثم فالإرادة القوية أساسية، والثقة بإمكانية التغيير غير محدودة، وكما هو معروف إذا كانت هناك ارادة فهناك دائماً طريق.<sup>(٢١٠)</sup> ولا شك في أن قيام المخطط التربوي بدوره في المرحلة

القادمة مشروط بأن تكون لديه قدرة على إحداث التغيير، ومثابرة في عرض الأفكار وشفافية في عرض الحقائق، وتجرد ونكران للذات، هذا من ناحية، أما الأخرى فتكمن في ألا يكون منقاداً تابعاً، أو أسيراً لفكر معين، أن الأمر يتطلب قدراً من الاستقلالية هذا إلى جانب ألا يكون مفتقداً لروح التغيير.

### ■ الاعتماد على ذوى الخبرة و الكفاءة فى وضع الخطط التربوية

يتطلب تفعيل دور التخطيط التربوى في مواجهة تاثيرات معايير العولمة على التعليم الاعتماد على معيار الكفاءة والخبرة عند اختيار المخططين التربويين. فبالرغم من أن مصر دولة زاخرة بالكفاءات في مختلف المجالات، إلا أن معايير الاختيار لأى موقع تعتمد على أسس الثقة والولاء والانضواء تحت مجموعة معينة، والذين يتبادلون اقتسام المنافع العامة، ويديرونها في الأغلب الأعم لمصلحتهم الشخصية، وليس للمصلحة العامة للمجتمع. هذه الأسس لا بد من تجاوزها، ووضع أسس علمية لتولى المواقع المختلفة وخاصة في عملية التخطيط لنظام التعليم، وفق إجراءات محددة وصارمة ينص عليها قانون يمنح الفرصة لكل الكفاءات وبشكل متساو ليتم اختيار الأكفأ والأقدر منهم، وليس اختيار الأقل معرفة وخبرة وكفاءة، والمنصاع في تنفيذ الأوامر والتعليمات. فتقديم أهل الثقة على أهل الكفاءة والخبرة لا يمكن أن يسهم في صنع تقدم، بل هو من أهم أسباب تأخر مصر وتراجعها عن مسيرة الحضارة الإنسانية العالمية.<sup>(٢١١)</sup>

ولما كان مستقبل المجتمع بأسره مرهون بالتعليم الذى تتحدد معالمه ومساراته وفقاً لسياسته، وإذا كان تحقيق النجاح والتقدم في ميدان ما مرتبط بأن يُوسد الأمر لأهله. فيلزم أن يضطلع بوضع خطط التطوير والاصلاح ذوو الكفاءة والخبرة والاهتمام بالصالح العام. وذلك امتثالاً لمعيار "إن خير من استأجرت القوى الأمين"، القوى بكفاءته وخبرته وحسن أدائه وتميزه، والأمين بإتقانه وإخلاصه في العمل وانتمائه وولائه للمجتمع. كما أنه لا بد من أن تقتنع الإدارة العليا بدور المخطط في وضع الخطط القومية، وتعطيه الصلاحيات والمسئوليات اللازمة لأداء دوره وتيسر له الاتصال بالمراكز والمعاهد البحثية، والجامعات، مع توفير مختلف المقومات والإمكانات المادية، والتنظيمية

د. طلعت حسيني اسماعيل معايير العولمة الاقتصادية والسياسية وتأثيراتها على عملية تخطيط نظام التعليم اللازمة للنجاح في أداء دوره في توصيل نتائج البحوث إلى ساحة عملية بناء السياسة التعليمية.<sup>(٢١٢)</sup>

#### ■ تفعيل التخطيط بالمشاركة في كافة مراحل التخطيط التربوي

يعد التخطيط التربوي عملية اجتماعية. ولأن التربية لا تستطيع العمل في فراغ اجتماعي، لهذا يصعب أن تكون أداة تغيير اجتماعي بمفردها.<sup>(٢١٣)</sup> ومن ثم فإن عملية التخطيط التربوي تصبح غير مقتصرة على المخططين وحدهم. وبذلك تظهر أهمية مشاركة الجهات ذات العلاقة بالنظام التربوي وأصحاب الرأي والمشورة في الخطط التربوية. وبناء على ذلك فإن تفعيل دور التخطيط التربوي في مواجهة تأثيرات معايير العولمة على التعليم يتطلب تحقيق التعاون بين المخططين والتنظيمات والنقابات والأحزاب السياسية وجماعات المصالح والضغط والفئات المعنية بالعملية التعليمية. وهذا التعاون يمثل المناخ العام الذي يعمل فيه التخطيط، وهو إما أن يكون مناخاً إيجابياً مما يجعل التخطيط أعظم أثراً وأكثر نفعاً، وإما أن يكون غير ذلك فيؤدي إلى حدوث الانقسامات التي تعبر عن تعارض المصالح لبعض المجموعات، حيث تحاول كل مجموعة أن تختار من البدائل ما يحقق أهدافها الخاصة أو يتفق معها، ومن ثم اختيار بدائل قد لا تساعد على تحقيق غايات المجتمع وأهدافه، أو حتى تحقق التوازن بين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة. وذلك في ظل التأثير القوي لجماعات المصالح وفي ظل ضعف المرجعية المجتمعية التي لا تشارك بشكل حقيقي في هذه العملية، وانفراد السلطة السياسية باتخاذ قرارات قد تلغي ما تم إعداده من خطط تربوية مبنية على مداخل وأساليب تخطيطية علمية.

ومن ثم ينبغي تشجيع مشاركة الأطراف المعنية بالتعليم في عملية التخطيط التربوي، ويتطلب التمكين من المشاركة توفير القنوات المؤسسية الملائمة لبلورة مطالب الأطراف المختلفة والتحاور حولها والتوفيق فيما بينها<sup>(٢١٤)</sup>. حيث إن الأصل في الخيارات التربوية أنها خيارات مجتمعية؛ بمعنى أنها تُستمد من وتتأسس على مبادئ الوفاق العام، هذا الوفاق الذي ينتج من خلال حوار عريض وعميق بين

مختلف الفئات والمصالح المجتمعية، وتطرح فيه وجهات النظر في تباينها واتفاقها، وصولاً إلى أكبر قدر مشترك تلتزم به مستويات صناعة القرار التربوي. وهذا يؤكد الرأى القائل بأن الشأن التعليمي هو شأنًا مجتمعيًا يتم الاستقرار على أولوياته ومطالبه وتوجهاته على أساس وفاق ديمقراطي وطني.<sup>(٢١٥)</sup>

ومن ثم ، فإن هناك حاجة ماسة إلى البحث عن نموذج للتخطيط بالمشاركة يستند إلى مشاركة أطراف ثلاثة هي: الحكومة، القطاع الخاص، المجتمع المدني في تحديد الأهداف وفي بلورة سياساتها تنفيذها<sup>(٢١٦)</sup>. ويتطلب التخطيط بالمشاركة توفير القنوات المؤسسية الملائمة لبلورة مطالب الأطراف المختلفة والتحاوور حولها والتوفيق فيما بينها<sup>(٢١٧)</sup>. لأن انعدام الحوار والوفاق قد يؤدي إلى شكوك لدى الرأى العام في جدوى الإصلاحات التعليمية المفروضة من أعلى. وتحقيقاً لهدف الوفاق والمصلحة العامة يتعين على الدولة أن تقوم بدور حاسم في ضمان الوفاق في الرؤية الشاملة للمنظومة التعليمية واحتياجاتها دون تردد<sup>(٢١٨)</sup>. والقصد هو إخراج عملية بناء الخطط القومية لتطوير التعليم من ضيق الغرف المغلقة إلى رحابة الحوار المتبادل وصولاً للقبول المجتمعي الواسع. ومن المفيد أن يتم توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في توسيع نطاق النقاش.

**وإجمالاً لا بد من أن تكون هناك مشاركة من قِبَل الجماعات المعنية بقضايا التعليم في وضع الخطة، وإبداء الرأى، والمشورة في ضوء الخبرة المكتسبة، وذات الصلة بموضوع التخطيط، والمتابعة، والتقييم المستمر؛ للتعرف على الجوانب الإيجابية، والسلبية في التنفيذ؛ لإمكانية تثبيت عوامل النجاح، ومعالجة أسباب الفشل، ووضع الخطط اللاحقة، ودوام التخطيط لدوام جهود إصلاح التعليم، وتطويره، وتحسينه، وتجديده، وهذا يتفق مع ظهور مفهوم جديد للتخطيط يطلق عليه: "التخطيط بالمشاركة" Participatory Planning؛ والذي يتيح الفرصة لأدنى المستويات في البناء التنظيمي للإسهام في وضع الخطة؛ مما يجعل التربية، وأنشطتها تستجيب لحاجات الأفراد، وإمكاناتهم، وطموحاتهم، وأهدافهم.<sup>(٢١٩)</sup>**

د. طلعت حسيني اسماعيل      معايير العولمة الاقتصادية والسياسية وتأثيراتها على عملية تخطيط نظام التعليم

### ▪ إحاطة المخططين التربويين بالقوى الفاعلة في المحيط المحلي والاقليمي

#### والعالمي

يتطلب تفعيل دور التخطيط التربوي في مواجهة تأثيرات معايير العولمة على التعليم ضرورة الاحاطة بالقوى الفاعلة من داخل المجتمع أو من خارجه. حيث تلعب تلك القوى دوراً بارزاً في توجيه الخطط والاصلاحات التعليمية لخدمة أغراضها التي عادة ما تكون متعارضة مع أغراض القاعدة العريضة من أفراد المجتمع حيث يحكم الأولى المصلحة الخاصة، أما الثانية فيحكمها الصالح العام. وإحاطة المخططين التربويين بهذه القوى، وتحديد الوزن المحتمل لتأثيرها على خطط تطوير التعليم يساعد على الإتيان بخيارات متوازنة بين الرؤى المختلفة. إذ أنه كلما زاد عدد المتغيرات الخاضعة للسيطرة من جانب المخطط، كلما زاد ذلك من احتمال تحول الخطط إلى واقع وارتفعت نسبة ما يوضع في هذه الخطط من أهداف.

### ٣ - متطلبات تتعلق بمدخل التخطيط التربوي وأساليبه

#### ونتمثل فيما يأتي:

#### ▪ استحداث مداخل جديدة للتخطيط التربوي

يتطلب تفعيل دور التخطيط التربوي في مواجهة تأثيرات معايير العولمة على التعليم ضرورة استحداث مداخل تخطيطية جديدة مواكبة للتأثيرات الناجمة عن تطبيق المعايير الاقتصادية والسياسية للعولمة على التعليم، خاصة وبعد أن أثبتت التجارب عدم قدرة المداخل التقليدية شائعة الاستخدام على مجاراة التطور الكبير الذي حدث في السنوات الأخيرة، والذي جعل التخطيط التربوي يعاني من انعدام الثقة النسبية التي كان يحظى بها فيما مضى، في تحقيق الأهداف المرجوة منه.

ولعل ما يؤكد الحاجة إلى استحداث مداخل جديدة للتخطيط التربوي هو أن مداخل التخطيط التربوي التقليدية لا تزال تعتمد على افتراضات متعلقة بالخطية، وتنظر إلى المستقبل على أساس أنه شيء يمكن التنبؤ به، ولا تأخذ في الاعتبار ديناميكية النظام التعليمي وبيئته، ومن ثم لا تراعي التحديات الحالية والمستقبلية. كما أن

الأوضاع البيئية التي ينفذ فيها التخطيط التربوي في الوقت الحالي، هي أوضاع بعيدة عن الثبات والتوازن والاستقرار، وعليه تتضاءل معها قدرة المداخل الكمية للتخطيط التربوي التي تفترض ثبات مدخلات النظام وبيئته، في التعامل مع جوانب الاضطراب وفقدان التوازن في مجال التعليم. كما أن الشك في مداخل التخطيط التربوي ينبع من الطبيعة الديناميكية غير الخطية والمضطربة للبيئة الحالية التي لا تتناسب في خصائصها مع المداخل التقليدية للتخطيط التي تفترض تقدماً تدريجياً خطياً للمجتمع والتعليم والنمو الاقتصادي، والتي تعتمد على الافتراضات المتعلقة بالخطية، وتُنظر إلى المستقبل على أساس أنه شيء يمكن التنبؤ به والتحكم فيه، ولا تراعى تقلبات النظام وبيئته، وسلوكه البعيد عن التوازن.<sup>(٢٢٠)</sup>

**وإجمالاً** فإنه ينبغي البحث عن مدخل جديد للتخطيط التربوي يتناسب مع ما التحديات التي فرضتها معايير العولمة على منظومة التعليم من جهة وعلى عملية التخطيط التربوي من جهة أخرى. والتخلي عن المداخل الخطية المتمحورة حول احتياجات القوى العاملة إلى الاهتمام بالجوانب النوعية للتربية؛ فالرأي السائد اليوم أن التخطيط لا يقتصر على وضع إسقاطات كمية فحسب، بل ينبغي له أيضاً أن يسعى إلى تكييف التعليم مع الاحتياجات الجديدة ومع أساليب تنظيم العمل في المؤسسات الإنتاجية<sup>(٢٢١)</sup>. كما أن بيئة التخطيط التربوي أصبحت بيئة ديناميكية لاخطية ومضطربة وغير مستقرة ومعقدة، الأمر الذي أدى إلى زيادة الاضطراب والشك في المداخل التخطيطية التي سادت في العقود الماضية التي اتسمت بالثبات النسبي والتغير البطيء. ويضاف إلى ذلك أن ظروف المجتمع المصري في هذه الأونة بحاجة إلى مدخل متكامل في تخطيط التعليم يتناسب مع ديناميكية النظام التعليمي وبيئته من جهة ومع ديناميكية العصر الحالي من جهة أخرى.

### ▪ تطوير أساليب التخطيط التربوي

يتطلب تفعيل دور التخطيط التربوي في مواجهة تأثيرات معايير العولمة على التعليم ضرورة العمل على تطوير أساليب التخطيط التربوي التي تساعد على رصد واقع سريع التغير وتصور مستقبل لا يقيني تتحكم فيه ديناميات عديدة؛ ومن ثم يتسنى

د. طلعت حسيني اسماعيل معايير العولمة الاقتصادية والسياسية وتأثيراتها على عملية تخطيط نظام التعليم للتخطيط رسم مستقبل واقعي للتعليم. وانطلاقاً من أن التخطيط نشاط يهتم في المقام الأول بتشكيل وصناعة المستقبل، فإن قراءة هذا المستقبل والتنبؤ به يتوقف على الأساليب المستخدمة، وقدرتها على التنبؤ بما سيكون عليه المستقبل، واكتشاف متغيراته وقواه الحاكمة. والتخطيط الجيد هو الذي يبنى على الأساليب الملائمة والدقيقة، التي إذا كانت تنظم عملياته وترتيبها منطقياً وترجمه إلى أنشطة وأعمال تمارس في الواقع، فإنها تمكنه من التدخل الواعي المحسوب في تشكيل المستقبل بروية وهدوء، وبصورة أقرب إلى ما هو مرغوب ومنشود. (٢٢٢)

وللتخطيط نوعين من الأساليب أحدهما تشخيصية مرتبطة بالواقع، والثانية تنبؤية مرتبطة بالمستقبل، وكلاهما، إما أن يتسم بالواقعية أو عدم الواقعية. ولا شك أنه في ظل التحديات التي تفرضها المعايير الاقتصادية والسياسية للعولمة على التعليم من ناحية وعلى التخطيط التربوي من ناحية أخرى فإن الحاجة تصبح ملحة إلى تطوير أساليب التخطيط التربوي التي تساعد على رصد واقع سريع التغير وتصور مستقبل لا يقيني تتحكم فيه ديناميات عديدة، ومن ثم يتسنى للتخطيط رسم مستقبل واقعي للتعليم.

#### ٤- متطلبات تتعلق بتمويل الخطط التربوية ونتمثل فيما يأتي:

▪ **ترشيد النفقات المالية وحسن استخدامها في البرامج التعليمية**  
تأتي الدعوة إلى ذلك من منطلق أن التعليم موارده محدودة وحاجاته متعددة وله أهداف عامة، وعليه فإن السعي للاستثمار الأمثل للموارد المالية المتاحة يعد ضرورة أخلاقية واقتصادية، تتم من خلال ضغط مستويات الإنفاق وضبط معدلاته كي يتماشى مع معدلات تزايد أو تناقص موارده. والترشيد لا يعني بالضرورة الحد من الإنفاق أو تقليله وإنما يعني تعظيم العائد من كل إنفاق، ويعني حسن التدبير وتجنب الإسراف لتحقيق أكبر عائد بأقل إنفاق ممكن. وبالتالي فإن الأمر يتطلب إخضاع الاستثمار في التعليم لحسابات التكلفة والمنفعة لتفادي أمرين سالبين هما التبذير والقصور (٢٢٣).



### ■ البحث عن مصادر إضافية لتمويل الخطط التعليمية

يتطلب تفعيل دور التخطيط التربوي في مواجهة تأثيرات معايير العولمة على التعليم ضرورة البحث عن موارد مالية إضافية لتمويل الخطط القومية التي يتم إعدادها بغية إصلاح التعليم وتطويره. خاصة وأن المشكلة الأساسية التي تقف حجر عثرة أمام تطوير نظام التعليم هي ضعف المخصصات المالية الموجهة لتمويل الخطط، خاصة في ظل سياسات الإصلاح الاقتصادي وتراجع دور الدولة عن تمويل العديد من القطاعات الاجتماعية ومنها التعليم. ولا شك في أهمية الموارد المالية بالنسبة لعملية التخطيط؛ فهي تمثل مكون أساسي وضروري لنجاح الخطط القومية للتطوير، كما أنها الضوء المرشد والناصح لخيارات السياسة التعليمية<sup>(٢٢٤)</sup>. وتظهر هذه المشكلة عند تحديد أولويات التخطيط للتعليم، التي تفرض حساب تكلفة كل بديل من البدائل المطروحة وفاعليته، ثم عقد المقارنة بين البدائل. وقد يكون ضعف التمويل السبب وراء التراجع عن اختيار بديل معين واعتباره هو الأفضل لحل المشكلة. لذلك يتحتم البحث عن مصادر جديدة للتمويل.

### ٥- متطلبات تتعلق بإعداد الخطط التربوية

#### وننمذ فيما يأتي:

### ■ اتباع الخطوات العلمية في بناء الخطط التربوية

إن بناء الخطط القومية لتطوير التعليم هو محاولة منظمة لتشكيل المستقبل، وليست بأي حال استجابات عفوية كرد فعل لتقابل اهتمامات خاصة طارئة فحسب. وعملية بناء الخطط القومية هي عملية موضوعية أو من المفروض أن تكون كذلك؛ لأنها تتبع في إجراءاتها منهج التفكير العلمي وتتكون من عدة خطوات مترابطة<sup>(٢٢٥)</sup>. أي أن خطط تطوير التعليم لا بد أن تركز على أساس علمي، تأخذ من العلم إطاراً، ومن الطريقة العلمية منهجاً، يقود عملية البناء ويوجهها. ويستوجب ذلك التروى وعدم التسرع في تطبيق الخطوات العلمية للبناء من أجل الخروج بخطط سليمة قابلة للتنفيذ الجيد والاستمرارية المطلوبة، ومن ثم تحقيق النجاح المنشود لنظام التعليم.

د. طلعت حسيني اسماعيل معايير العولمة الاقتصادية والسياسية وتأثيراتها على عملية تخطيط نظام التعليم ويقتضى اتباع الخطوات العلمية في بناء الخطط التعليمية من المسؤولين عن الإصلاح التربوي والتخطيط للمستقبل أن تكون تلك الخطط بعيدة كل البعد عن الارتجالية والقرارات الظرفية المزاجية، بل ينبغي أن تكون قائمة على أسس علمية متينة وعلى بعد نظر يمكنها من اجتناب الإخفاقات التي تشكل خطراً على تنمية المجتمع في كل المجالات. فعلى قدر ما يكون المسؤول واعياً بأهمية التخطيط على قدر ما تمنح هذا الأخير المكانة اللائقة به، فيسند تبعاً لذلك لأقدر الكفاءات وترصد له كل الوسائل والشروط الضرورية للقيام به على أحسن وجه.

### ■ تبني خطط التطوير لمدخل الأولويات المجتمعية

يتطلب تفعيل دور التخطيط التربوي في مواجهة تأثيرات معايير العولمة على التعليم ضرورة تبني مدخل الأولويات المجتمعية. حيث تواجه مصر في الفترة الراهنة مشكلات متعددة في كل الميادين التنموية، وهذه المشكلات لم تترك مجالاً إلا وقد تغلغت فيه كل مظاهر الفساد والإفساد، علماً بأن تأثيرات المعايير الاقتصادية والسياسية للعولمة تلقى بظلالها على المجتمع، وعدم قدرته على حل هذه المشكلات في وقت واحد، وهو الأمر الذي يتعين معه ضرورة الأخذ بمدخل الأولويات المجتمعية، وضرورة معالجة المشكلات والقضايا المجتمعية الملحة، والتي لا يمكن أن يتم الإصلاح والتطوير المجتمعي إلا بالبدء بها، والتي لو تأخر التعامل معها، لأدت إلى انعكاسات، وانتكاسات خطيرة في مسار التنمية والتقدم الاجتماعي والاقتصادي.<sup>(٢٢٦)</sup>

ويعتبر تحديد الأولويات المجتمعية في المجالات التنموية المختلفة، نقطة البداية، والخطوة الأولى والأساسية في التخطيط لمعالجة العديد من المشكلات التي تعاني منها قطاعات التنمية المختلفة في المجتمع، الأمر الذي من شأنه أن يساهم في سرعة التغلب على هذه المشكلات، والذي يؤدي في النهاية إلى دفع عجلة التنمية الشاملة، وتحقيق التغيير الإيجابي المنشود، من خلال توجيه التخطيط التربوي نحو المجالات التي تحتاجها الإصلاحات المنشودة، وتفرضها متغيرات العصر والتحديات المنبثقة عن تطبيق المعايير الاقتصادية والسياسية للعولمة.

وتتمثل أهمية الأولويات في تخطيط التعليم في الترشيح والاختيار بين البرامج القائمة حالياً والحرص في ذات الوقت على عدم اضافة اعباء جديدة للمشروعات التي تم اقرارها من قبل، خاصة عند قلة الموارد وزيادة اعباء التعليم. ولا شك أن الوصول إلى الأهداف أو المرامي يعنى ضمنا الخطة وبرنامج العمل المعتمد أصلاً على اختيار الأولويات. إذ لا يمكن لأى دولة أن تحقق جميع أنواع التعليم الذى تحسبه ضرورياً ومرغوباً. لذلك يجب الاختيار بين البرامج التى تتمتع بأولوية عالية وتؤجل البرامج ذات الأولوية المنخفضة.<sup>(٢٢٧)</sup>

#### ■ الاهتمام بالدراسات المستقبلية وتفعيل علاقتها بالتخطيط التربوى

أصبحت الدراسات المستقبلية ضرورة ملحة تفرض نفسها على الواقع الاجتماعى وذلك في ضوء التغيرات السريعة المتلاحقة التى فرضتها المعايير الاقتصادية والسياسية للعولمة؛ فالدراسات المستقبلية تسهم في استشراف الواقع الإنسانى، وتحاول فهم وتفسير النتائج المستقبلية للأحداث الراهنة، وأيضاً معرفة أفضل الإمكانيات للوصول إلى العيش في مجتمع حر عقلاني.<sup>(٢٢٨)</sup> وإذا كانت الدراسات المستقبلية تصل إلى ما يعتقد أنه سيحدث، فإن التخطيط يرسم ما نريده أن يحدث بالفعل، ويسعى إلى تحقيقه. بمعنى أن الدراسات المستقبلية هي قراءة المستقبل أما التخطيط فهو صناعة المستقبل. وبالتأكيد فإن قراءة المستقبل هي جزء من صناعته؛ ومن ثم فالدراسات المستقبلية تعد جزءاً من التخطيط، ومن المؤكد أنه لا يكفي أن نقرأ المستقبل ونفكر فيه فقط، بل ينبغي أيضاً العمل على صناعته، كما أنه لا يكفي فقط أن نقرر ما ينبغي عمله، بل الأهم أن نحوله إلى واقع عملي.<sup>(٢٢٩)</sup>

وتتضح الأهمية القصوى للدراسات المستقبلية في التخطيط التربوي في أنها تمثل الأساس المعلوماتي الذى تقوم عليه عملية التخطيط التربوي، وهى التى تزود المخططين التربويين بشتى صور المستقبلات التربوية والمجتمعية البديلة مما يسهل اختيار أفضلها. في نفس الوقت فإن الاعتماد على علم المستقبل في التربية يجعل التخطيط التربوي مكمل لسياسة مستقبلية عامة للتنمية المجتمعية، وبالتالي يصبح

د. طلعت حسيني اسماعيل معايير العولمة الاقتصادية والسياسية وتأثيراتها على عملية تخطيط نظام التعليم جزءاً من التخطيط العام لتطوير وتجديد الحياة، وهنا يصبح مهتماً بالحقائق الكيفية والقيمية قدر اهتمامه بالأبعاد الكمية تماماً. (٢٣٠)

والواقع أن تفعيل دور التخطيط التربوي في مواجهة تأثيرات معايير العولمة على التعليم يتطلب ضرورة الاهتمام بإدماج علم المستقبل في التربية، حيث إن العديد من الأساليب التخطيطية التربوية الحالية عاجزة عن التحكم في المستقبل، وتلك القدرة على توفير بدائل أو احتمالات مستقبلية حقيقية يمكن أن تخدم النظم والعمليات التربوية، كما أن الكثير من القرارات التربوية مازالت تعتمد على التخمين والأحكام الذاتية أكثر منها العقلانية التخطيطية الحقيقية، وهي قرارات تستند إلى توقعات قصيرة المدى شبيهة بالحاضر مما يجعل المستقبل التربوي شبيه بالحاضر دون تغيير حقيقي يعتمد على رؤى مستقبلية واسعة وممتدة ومشروطة (٢٣١).

#### ■ مراعاة الخطط التربوية للمعايير الحضارية والتاريخية للمجتمع

يتطلب تفعيل دور التخطيط التربوي في مواجهة تأثيرات معايير العولمة على التعليم ضرورة مراعاة الخطط التربوية للمعايير الحضارية والتاريخية للمجتمع، ومواءمتها لاتجاهات المجتمع واتجاهات أفراد، فلا ينبغي أن تكون متعارضة مع الانتماء الحضاري للمجتمع أو مع معطياته التاريخية. ولذا فإنه يتعين على واضعي الخطط الإصلاحية أن يكونوا على دراية كاملة بالمكانة التي يحتلها نظام التعليم في إطار الخطة التنموية العامة للدولة، وعلى مختلف التصورات التي تتبناها السلطة للعملية الإصلاحية. وهذا راجع لكون السلطة هي المسؤول الأول عن توفير كل الوسائل التي تتطلبها عملية تنفيذ الخطة التربوية. وإذا ما تم التطابق التام بين المعايير التاريخية والحضارية والاجتماعية والسياسية، فإنه من المتوقع أن تسير الخطة التربوية نحو تحقيق أكبر قدر من الأهداف التي سطرته، وهنا يتحقق السير الإيجابي لتنفيذ محتوياتها، من أسفل لأعلى ومن أعلى لأسفل. (٢٣٢)

إن أي خطة تربوية لا بد أن تتضمن في أهدافها التغيير نحو الأفضل، وحتى تتحقق هذه الأهداف لا بد أن يكون الانطلاق في صياغتها وتحديد وسائل تحقيقها من

واقع اجتماعي معين، يحمل شروط تجسيدها على أرض الواقع. وكل نظام تربوي تواجهه مشكلات تستدعي إصلاحه، لابد أن يراعي الخصائص الاجتماعية في مشروعه الإصلاحي، ومن ثم فإن كل خطة تربوية لابد لها إذا أراد واضعوها ومنفذوها النجاح في مهمتهم أن تنطلق من الواقع وأن تحدد حجم ونوع المشكلات الاجتماعية التي تسعى لحلها وتبين كيفية الوصول إلى ذلك الحل.

وبالإضافة إلى ما سبق فإن أي نظام تربوي يحتاج إلى تمويل حتى تتحقق أهدافه، ولذا فإنه ينبغي مراعاة الشروط الاقتصادية في أي خطة تربوية وعدم صياغة أهداف جليلة في معناها ولكنها غير قابلة للتحقيق بسبب عدم توفر الموارد اللازمة لذلك، كما ينبغي على الخطة أن تتضمن المواد والوحدات التعليمية التي تخرج متعلمين حسب الحاجات الاقتصادية للمجتمع وحسب طبيعة المرحلة التنموية التي يمر بها.

### نتائج البحث وتوصياته

من خلال المعالجة السابقة، يمكن استخلاص مجموعة من النتائج، هي كالتالي:

- ١- تركز العولمة بأبعادها الاقتصادية والسياسية على مجموعة من الآليات والقوى المتعددة لنشر أفكارها ومضامينها، التي تجعلها ممكنة بالصورة التي هي عليها الآن، وأبرز تلك الآليات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية والشركات المتعدية الجنسية.
- ٢- تتمثل المعايير الاقتصادية للعولمة في: حرية التجارة، وتحرير الأسواق المالية والنقدية، وتأكيد الربحية وتعظيم العائد، وتأكيد دور القطاع الخاص، والاعتماد المتبادل، وتحقيق الجودة، والقدرة التنافسية، وكفاءة الأداء. أما المعايير السياسية فتشمل: التعددية والممارسة الديمقراطية، واحترام القانون الدولي، والتقييد بالالتزامات الدولية، واحترام وتقدير حقوق الإنسان، وكفالة الحريات العامة والخاصة.

د. طلعت حسيني اسماعيل معايير العولمة الاقتصادية والسياسية وتأثيراتها على عملية تخطيط نظام التعليم  
٣- أدت المعايير الاقتصادية والسياسية للعولمة إلى تردى الأوضاع الاقتصادية للمجتمع المصرى، ويتضح ذلك في: بطء معدلات النمو الاقتصادي وتراجعها، ومسايرة أهداف الخطط القومية للتنمية الاقتصادية لهذه المعايير، وتقلص دور الدولة في الأنشطة الاقتصادية والخدمات، والإعتماد المتزايد على القروض والمعونات الأجنبية، وضعف القدرة التنافسية للدولة، وتدمير شركات القطاع العام، وتغليب فكرة الإعتماد على آليات السوق، واستشراء ظاهرة الفساد، وتحرر الدولة من سياسة الالتزام بتعيين الخريجين.

٤- يتمثل تأثير المعايير الاقتصادية والسياسية للعولمة على الأوضاع الاجتماعية في مصر في: إتساع الفجوة بين الطبقات، وتآكل الطبقة الوسطى، والزيادة المستمرة في معدلات الفقر، وزيادة معدلات البطالة، وتراجع مستوى معيشة المواطنين، واهتزاز واخلخله التماسك الاجتماعى، واضطراب منظومة القيم المجتمعية، وتقلص قدرة الدولة في تقديم المساعدات الاجتماعية للمواطنين، وضعف خدمات الرعاية الصحية.

٥- أدت تأثيرات المعايير الاقتصادية والسياسية للعولمة على الأوضاع السياسية للمجتمع، إلى: وهن الدولة وضعفها، وتعميق التبعية، وتحالف السلطة والثروة، وتراجع الدور الإقليمي للدولة، وبطء التحول الديمقراطي.

٦- يمكن إجمال تأثيرات المعايير الاقتصادية والسياسية للعولمة على المنظومة التعليمية في: فرض الأهداف العامة للتعليم المصرى من قوى الهيمنة الأمريكية، والتدخل الأجنبى في توجيه سياسات التعليم، وتخفيض الإنفاق الحكومى على التعليم، وتشجيع الاتجار بالتعليم وتغليب الإتجاه السلعى عليه، وخصخصة التعليم، والتعدى على مبدأ مجانية التعليم والحديث عن ترشيدها، واضطراب العلاقة بين مخرجات نظام التعليم واحتياجات سوق العمل، وارتفاع تكاليف الدراسة على المتعلمين، وتدنى مستوى التعليم الحكومى وتعدد مشكلاته، وترسيخ

اللامساواة وتعزيز التفاوت الطبقي بين المتعلمين، والمساهمة في إفقار المتعلمين من أبناء الطبقات الاجتماعية المتوسطة، والتخلي عن تعيين الخريجين من مؤسسات التعليم الحكومي، وارتفاع معدلات البطالة بين المتعلمين.

٧- تطال التأثيرات التي فرضتها معايير العولمة على عملية التخطيط التربوي جل العناصر المكونة لها، حيث تبدأ من تحديد الأهداف التي يسعى التخطيط التربوي إلى تنفيذها، ومروراً بالمسئولين عن عملية التخطيط (المخطط التربوي)، وأهم الطرق والأساليب (المدخل والتكنيكات) المستخدمة في عملية التخطيط التربوي، وتمويل الخطط التربوية المنبثقة عن عملية التخطيط التربوي، وحتى ناتج عملية التخطيط التربوي (الخطة)، ومدى تطبيقها في الواقع.

٨- تتمثل المتطلبات التي ينبغي توافرها في عملية التخطيط التربوي للتغلب على التأثيرات التي تفرضها معايير العولمة على منظومة التعليم بصفة عامة وعملية التخطيط بصفة خاصة في: ضرورة التشخيص العلمي لواقع نظام التعليم، وتحديد الأهداف التربوية العامة بصورة دقيقة، والاعتماد على المخططين التربويين المتميزين، والاعتماد على ذوى الخبرة والكفاءة في وضع الخطط التربوية، وتفعيل التخطيط بالمشاركة في كافة مراحل التخطيط التربوي، وإحاطة المخططين التربويين بالقوى الفاعلة في المحيط المحلى والاقليمى والعالمى، واستحداث مداخل جديدة للتخطيط التربوي، وتطوير أساليب وتكنيكات التخطيط التربوي، وترشيد النفقات المالية وحسن استخدامها في البرامج التعليمية، والبحث عن مصادر إضافية لتمويل الخطط التعليمية، واتباع الخطوات العلمية في بناء الخطط التربوية، وتبنى خطط الإصلاح والتطوير لمدخل الأولويات المجتمعية، والإهتمام بالدراسات المستقبلية وتفعيل علاقتها بالتخطيط التربوي، ومراعاة الخطط التربوية للمعايير الحضارية والتاريخية للمجتمع.

د. طلعت حسيني اسماعيل معايير العولمة الاقتصادية والسياسية وتأثيراتها على عملية تخطيط نظام التعليم وبناءً على ما نوصد إليه البحث من نتائج، فإنه يوصى بإعادة النظر في عملية التخطيط التربوي بشكل كامل، ليس بغرض التخلي عنها كأداة ضرورية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة في المجتمع، ولكن لتأكيد استجابتها للحاجات المتغيرة للمجتمع من جهة، وللتعاطي مع التأثيرات التي تفرضها المعايير الاقتصادية والسياسية للعولمة على النظام التربوي في المجتمع من جهة أخرى. كما يوصى البحث كذلك بتشكيل فريق من الخبراء المتخصصين في مجال التخطيط التربوي، ممن يمتلكون قدرًا كبيراً من الكفاءة والخبرة، ويتوافر لديهم الحس الوطني والضمير اليقظ والشعور الجارف بالانتماء للوطن، لدراسة التأثيرات السلبية للمعايير الاقتصادية والسياسية للعولمة على النظام التربوي في المجتمع بصفة عامة وعلى عملية تخطيط نظام التعليم بصفة خاصة، وذلك من أجل العمل على تفاديها والخروج الآمن من تداعياتها على الوطن والمواطن. كما يوصى البحث كذلك بالإستعانة بهذا الفريق من الخبراء عند إدخال إصلاحات تربوية معينة أو برامج جديدة تحتتمها المواءمة مع متطلبات تلك المعايير. بالإضافة إلى القيام بأبحاث ودراسات لاستكمال هذا الموضوع، كالبحث في تأثير معايير العولمة على سياسات التعليم وإستراتيجياته وخططه التعليمية، أو تقديم تصور مقترح بشأن دور المخطط التربوي في مواجهة تأثيرات معايير العولمة على التعليم.



### الهوامش

- ١ - أحمد زايد: عولمة الحداثة وتفكيك الثقافات الوطنية، عالم الفكر، المجلد (٣٢)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، يوليو - سبتمبر ٢٠٠٣، ص ص ١٥ - ١٦.
- ٢ - عبد الرحمن بن أحمد محمد صائغ: تربية العولمة وعولمة التربية، رؤية استراتيجية تربوية في زمن العولمة، ورقة عمل مقدمة إلى ندوة العولمة وأولويات التربية، كلية التربية جامعة الملك سعود، الرياض، ١ - ٢/٣/١٤٢٥هـ الموافق ٢٠ - ٢١/٤/٢٠٠٤م، ٢٥/١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م، ص ٣.
- ٣ - علي عباس فاضل: العولمة ودور الدولة في البلدان النامية مع إشارة للعراق، وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، بغداد، ٢٠٠٩، ص ٢.
- ٤ - عبدالعزيز المنصور: العولمة والخيارات العربية المستقبلية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٢٥، العدد الثاني، ٢٠٠٩، ص ٥٦٠.
- ٥ - ميشيل شوسو دوفسكي: عولمة الفقر، تأثير إصلاحات صندوق النقد والبنك الدوليين، ترجمة جعفر علي حسين السوداني، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠١، ص ٧٢.
- ٦ - عبدالعزيز المنصور: العولمة والخيارات العربية المستقبلية، مرجع سابق، ص ٥٥٩.
- ٧ - أحمد محمود الزنفلي: المبادئ والأهداف العامة للتعليم قبل الجامعي، دراسات تربوية ونفسية (مجلة كلية التربية بالزقازيق)، العدد (٨١)، أكتوبر ٢٠١٣، ص ص ٢٨٣ - ٢٨٤.
- ٨ - عبدالعزيز المنصور: العولمة والخيارات العربية المستقبلية، مرجع سابق، ص ٥٥٩.
- ٩ - هانس بيتر مارتن، هارالد شومان: فخ العولمة، الإعتداء على الديمقراطية والرفاهية، ترجمة عدنان عباس على، عالم المعرفة، العدد ٢٣٨، الكويت، أكتوبر ١٩٩٨، ص ١٨١.
- ١٠ - محمد عمارة: مستقبلنا بين العالمية الإسلامية والعولمة الغربية، دار نهضة مصر، القاهرة، ٢٠٠١، ص ٢٥٥.
- ١١ - السيد يسن: في مفهوم العولمة، ورقة قدمت إلى ندوة العرب والعولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٧ - ٢٠ ديسمبر ١٩٩٧، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، مجلة المستقبل العربي، عدد (٢٢٨)، فبراير ١٩٩٨م، ص ص ٤ - ٥.
- ١٢ - محمد عابد الجابري: العرب والعولمة... العولمة والهوية الثقافية، تقييم نقدي لممارسات العولمة في المجال الثقافي، في أسامة أمين الخولي (تحرير): العرب والعولمة: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، ١٧ - ٢٠ ديسمبر ١٩٩٧، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، بيروت، ١٩٩٨، ص ٣٠١.

- 13- Marshall. M; Culture and Worldwide Information, In James, L.W.; Mass Media, Mass Culture and Information, McGrow Hill, New York, 1988, pp.271, 172.
- ١٤ - بربر علوي: العولمة طريق الهيمنة، مجلة الوعي الإسلامي، الكويت، العدد (٤٠٩)، السنة (٣٦)، ديسمبر ١٩٩٩م، ص ٦٠.
- ١٥ - فهمي الجعدان: الثقافة العربية وتحديات العولمة، مجلة التربية، اللجنة الوطنية القطرية للتربية والثقافة والعلوم، عدد ١٢٨، السنة ٢٨، مارس ١٩٩٩م، ص ٦٧.
- ١٦ - على أحمد مذكور: التعليم العالي في الوطن العربي، الطريق إلى المستقبل، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠٠٠م، ص ١٣٢.
- ١٧ - حازم الببلاوي: النظام الاقتصادي الدولي المعاصر من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الحرب الباردة، عالم المعرفة، المجلس الوطني للفنون والثقافة والآداب، العدد ٢٥٧، الكويت، مايو ٢٠٠٠، ص ٢٠٣ - ٢٠٤.
- ١٨ - محمد صبري الحوت، ناهد عدلي شاذلي: التعليم والتنمية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ٢٠٠٧م، ص ٢٣٩.
- 19- Ben-Peretz, Miriam; Policy- Making in Education: A Holistic Approach in Response to Global Changes, Rowman & Littlefield Education Publishers, Inc., Maryland, 2009, P.14.
- ٢٠ - محمود عبده أحمد فرج: العولمة وأبعادها في برامج إعداد معلم التربية الإسلامية بكليات التربية ومدى وعى الطلاب المعلمين بها، مجلة التربية، كلية التربية جامعة الأزهر، العدد (١٠٢)، أغسطس ٢٠٠١م، ص ٢٤.
- ٢١ - أحمد اسماعيل حجي: تطوير التعليم في زمن التحديات، الأزمة وتطلعات المستقبل، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ٢٠٠٤، ص ٣.
- ٢٢ - السيد يسين: العولمة والطريق الثالث، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٩م، ص ١٥.
- ٢٣ - كريستيان كومبليان: تحديات العولمة، ترجمة نادية جمال الدين، مستقبلات، المجلد (٢٧)، العدد (١)، مارس ١٩٩٧م، ص ٣٢.
- ٢٤ - هانس بيتر مارتن، هارالد شومان: فخ العولمة، مرجع سابق، ص ٥٧.
- ٢٥ - حسين كامل بهاء الدين: التعليم والمستقبل، دار المعارف، القاهرة، ١٩٩٧م، ص ٤٧.

- ٢٦- منال رشاد عبد الفتاح: تأثير التربية الدولية على منظومة التعليم المصرية، دراسة تحليلية ورؤية مستقبلية، مجلة البحوث النفسية والتربوية، كلية التربية، جامعة المنوفية، السنة (١٦)، العدد (١)، ٢٠٠١م، ص ١٦٥.
- ٢٧- السيد يسين: إعادة اختراع السياسة من الحداثة إلى العولمة، الهيئة المصرية العامة للكتاب بالتعاون مع مكتبة الأسرة، القاهرة، ٢٠٠٦م، ص ٩٢.
- ٢٨- يوسف محمد خضور: العولمة تاريخياً ومصطلحاً، مجلة العلوم التربوية، معهد الدراسات التربوية، جامعة القاهرة، العدد (٤)، أكتوبر ٢٠٠٣م، ص ١٥٥.
- ٢٩- لياء محمد أحمد السيد: العولمة ورسالة الجامعة، رؤية مستقبلية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ٢٠٠٢م، ص ٣٥.
- ٣٠- على الدين هلال: النظام الدولي الجديد، الواقع الراهن واحتمالات المستقبل، عالم الفكر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، المجلد (٢٣)، العددان (٣، ٤)، ١٩٩٥م، ص ١٦.
- ٣١- حسنين توفيق إبراهيم: العولمة، الأبعاد والانعكاسات السياسية، عالم الفكر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، المجلد (٢٨)، العدد (٢)، ديسمبر ١٩٩٩م، ص ١٩٨- ١٩٩.
- ٣٢- أحمد اسماعيل حجي: تطوير التعليم في زمن التحديات، الأزمة وتطلعات المستقبل، مرجع سابق، ص ٣.
- ٣٣- عز الدين المفلح: أسئلة الحداثة وما بعدها، والسعي إلى شرعنة منطق القوة، جريدة النور، دمشق، العدد (٢١٧)، بتاريخ ٥/١٠/٢٠٠٥م، ص ٣.
- ٣٤- على أحمد مذكور: نحو الخلاص النهائي، المؤتمر العلمي لقسم أصول التربية جامعة الزقازيق بالإشتراك مع مركز الدراسات المعرفية بالقاهرة: الرؤية الكلية الإسلامية وانعكاساتها التربوية، الزقازيق، ١٣- ١٤ أبريل ٢٠٠٨م، ص ١١٩.
- ٣٥- محسن أحمد الخضيرى: العولمة، مقدمة في فكر واقتصاد وادارة عصر اللادولة، مجموعة النيل الدولية، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ٥.
- ٣٦- إبراهيم مرعى العتيقى: سياسات مؤسسات النقد الدولية والتعليم (دراسة تحليلية)، دار الوفاء لنديا الطباعة والنشر، الإسكندرية، ٢٠٠٦م، ص ٨٢.
- ٣٧- زهير حامد الزبيدي: العولمة الاقتصادية وتأثيرها في أسواق العمل مع التركيز على البطالة في دول مختارة (مصر والاردن)، حالة دراسية، رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ٢٠٠٩، ص ١٩.
- ٣٨- أديان م. فرسبور: عشرون عاماً من مساعدات البنك الدولي للتربية الأساسية، مستقبلات، مركز مطبوعات اليونسكو، القاهرة، المجلد (٢١)، العدد (٣)، ١٩٩١م، ص ٣٧٥- ٣٧٦.

- 39- Van de Walle, N. & Johnston, T.A.; Improving Aid to Africa Policy, Essay21, Overseas Development Council, Washington, D.C. 1996, P.55.
- ٤٠ - آرييف راشمان: تطوير سياسة تعليمية للتنمية الدائمة من أجل نوعية أفضل من البشر، مستقبلات، مركز مطبوعات اليونسكو، القاهرة، المجلد (٣٣)، العدد (٤)، ديسمبر ٢٠٠٣م، ص ٤٦١.
- ٤١ - زهير حامد الزبيدي: العولمة الاقتصادية وتأثيرها في أسواق العمل مع التركيز على البطالة في دول مختارة، مرجع سابق، ص ١٤ - ١٥.
- ٤٢ - فاتن محمد عدلى: العون الخارجى في التعليم قبل الجامعى في مصر في الفترة من ١٩٦١م إلى ١٩٩٠م، رسالة ماجستير، معهد الدراسات والبحوث التربوية، جامعة القاهرة، ١٩٩٦م، ص ٩٧.
- ٤٣ - محسن أحمد الخضيرى: العولمة، مقدمة في فكر واقتصاد وإدارة عصر اللادولة، مرجع سابق، ص ٥.
- ٤٤ - فوزية خدا كرم: التكتلات الاقتصادية العالمية وانعكاساتها على الدول النامية، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية جامعة بغداد، العدد ٤٣، تموز - كانون الأول ٢٠١١م، ص ١٧٤.
- ٤٥ - غسان عيسى العمرى: العضلات الأخلاقية وأثرها في تراجع أهداف عمليات الشركات متعددة الجنسية، المؤتمر العلمي الدولي السابع: تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال .. التحديات - الفرص - الآفاق، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية بالزرقاء، جامعة الزرقاء الخاصة بالأردن، ١٠ - ١١ نوفمبر ٢٠٠٩م، ص ٦.
- ٤٦ - أحمد سيد مصطفى: تحديات العولمة والتخطيط الإستراتيجي، الطبعة الرابعة، الأنجلو المصرية، القاهرة، ٢٠٠٣م، ص ٣٠ - ٣١.
- ٤٧ - محمد علي حوات: العرب والعولمة، شجون الحاضر وغموض المستقبل، ط٢، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٤م، ص ٢٠.
- ٤٨ - أحمد محمد هلالى: عولمة التعليم الجامعي، دار الشروق للنشر، عمان، ٢٠١٢م، ص ١٦٩.
- ٤٩ - خالد عبدالله ابراهيم، وغيداء صالح سلمان: حرية التجارة في الفكر الاقتصادي الاسلامى، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد (٢)، ٢٠٠٨م، ص ٩.
- ٥٠ - محمد نجيب حمادى الجوعانى: ضوابط التجارة في الاقتصاد الاسلامى، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاسلامية، جامعة بغداد، ١٩٩٩، ص ٤٣٩.
- ٥١ - هانس بيتر مارتن، هارالد شومان: فخ العولمة، مرجع سابق، ص ١٢.

- ٥٢ - محمد عابد الجابري: قضايا في الفكر العربي المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٧، ص ١٣٥.
- ٥٣ - هانس بيتر مارتن، هارالد شومان: فخ العولمة، مرجع سابق، ص ٩ - ١٠.
- ٥٤ - صلاح قنصوة: مقدمة لكتاب صامويل هنتنجتون: صدام الحضارات، إعادة صنع النظام العالمي، ترجمة طلعت الشايب، الطبعة الثانية، ١٩٩٩، ص ١٩.
- ٥٥ - نوعام تشومسكي: الريح فوق الشعب، الليبرالية الجديدة والنظام العولمي، ترجمة مازن الحسيني، دار التنوير، رام الله، ٢٠٠٠، ص ١٤.
- ٥٦ - روبرت وماكشيسني: مقدمة، في: نوعام تشومسكي: الريح فوق الشعب، الليبرالية الجديدة والنظام العولمي، مرجع سابق، ٢٠٠٠، ص ٩ - ١٠.
- ٥٧ - علي عباس فاضل: العولمة ودور الدولة في البلدان النامية، مرجع سابق، ص ٢٠.
- ٥٨ - هالة مصطفى: العولمة، دور جديد للدولة، مجلة السياسية الدولية، العدد ١٤٣، أكتوبر ١٩٩٨، نقل عن: عدار محمد: تأثير العولمة على مفهوم السيادة الوطنية للدولة، جامعة بومرداس، ص ٤. متاح على: [www.univ-medea.dz/...nouveau\\_systeme2009-2010/10](http://www.univ-medea.dz/...nouveau_systeme2009-2010/10)
- ٥٩ - عدار محمد: تأثير العولمة على مفهوم السيادة الوطنية للدولة، مرجع سابق، ص ٨.
- ٦٠ - فالح شجاع فالح العتيبي: مدى الالتزام بتطبيق معايير ادارة الجودة الشاملة وأثرها على مستوى أداء الموارد البشرية، دراسة تطبيقية على ادارة الموارد البشرية في الحرس الوطني الكويتي، رسالة ماجستير، قسم ادارة الأعمال، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الكويت، أبريل ٢٠١٠، ص ١٣.
- ٦١ - المرجع السابق، ص ٢ - ٣.
- ٦٢ - داخل حسن جريو: التعليم العالي ومتطلبات عصر العولمة، مجلة المجمع العلمي العراقي، المجلد السادس والخمسون، الجزء الرابع، بغداد، ٢٠٠٩، ص ١٨ - ١٩.
- 63- Dudley, J.; Globalization and Education Policy in Australia; in: Currie, J. & Newson, J.; (eds); University and Globalization; SAGE; London; 1998; pp. 32-33.
- ٦٤ - نوري منير: تحليل التنافسية العربية في ظل العولمة الاقتصادية، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، العدد الرابع، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، الشلف، الجزائر، يوليو ٢٠٠٦، ص ٢٣.
- ٦٥ - ليا محمد أحمد السيد: العولمة ورسالة الجامعة .. رؤية مستقبلية، مرجع سابق، ص ٦١.

- ٦٦ - إبراهيم الدسوقي عوض الله: تخطيط جودة التعليم الجامعي في مصر في ضوء المتغيرات المحلية والعالمية، رسالة ماجستير، معهد الدراسات والبحوث التربوية، القاهرة، ٢٠٠٧م، ص ١٠٤.
- 67- Pang, Nicholas Sun- keung; Globalization and Educational Change, in Pang, Nicholas Sun- keung (ed.); Globalization: Educational Research, Change and Reform, The Chinese University, Hong Kong, 2006, p.4.
- ٦٨ - علي السلمي، تطوير أداء وتجديد المنظمات، دار قباء، القاهرة، ١٩٩٨، ص ١١.
- ٦٩ - عقيل جاسم عبد الله: مدخل في تقييم المشروعات، دار الحامد للنشر، عمان، ١٩٩٩، ص ١٨٩.
- ٧٠ - على ليلة: تفاعل الحضارات بين إمكانيات الالتقاء واحتمالات الصراع، مركز دراسة الحضارات المعاصرة بجامعة عين شمس، القاهرة، ٢٠٠٦، ص ١٠ - ١١.
- ٧١ - هدى ميتكيس: الآثار السياسية الداخلية للعولمة، مؤتمر العولمة والعالم العربي، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، القاهرة، ١٧ - ١٨ مايو، ٢٠٠٠، ص ٤.
- ٧٢ - أحمد اسماعيل حجي: تطوير التعليم في زمن التحديات، مرجع سابق، ص ٢٩٣.
- ٧٣ - لمياء محمد أحمد السيد: العولمة ورسالة الجامعة .. رؤية مستقبلية، مرجع سابق، ص ٦٥.
- ٧٤ - إيريك هوبزباوم: العولمة والديمقراطية والإرهاب، ترجمة أكرم حمدان ونزهت طيب، الدار العربية للعلوم، بيروت، ٢٠٠٩، ص ٨٤.
- ٧٥ - على عباس فاضل: العولمة ودور الدولة في البلدان النامية، مرجع سابق، ص ١٦.
- ٧٦ - عدار محمد: تأثير العولمة على مفهوم السيادة الوطنية للدولة، مرجع سابق، ص ٦ - ٧.
- ٧٧ - قادري عبد العزيز: حقوق الإنسان في القانون الدولي والعلاقات الدولية، دار هومة، وهران، ٢٠٠٣، ص ٥١ - ٥٢.
- ٧٨ - آلان تورين: ما الديمقراطية؟ دراسة فلسفية، ترجمة عبود كاسوحة، دراسات فلسفية (٥٧)، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، ٢٠٠٠، ص ٥٩.
- ٧٩ - جون ستيوارت مل: حول الحرية، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ٢٠١٣، ص ٢٧.
- ٨٠ - ستانلي موريسون: الحرية، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ٢٠١٢، ص ٦٨ - ٦٩.
- ٨١ - أحمد فتحى سرور: نظرات في عالم متغير، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ٢٥.
- ٨٢ - السيد يسين: الحوار الحضارى في عصر العولمة، مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ١٣٩.

- ٨٣ - أحمد محمود الزنفلى: التخطيط الإستراتيجى للتعليم الجامعى، دوره فى تلبية متطلبات التنمية المستدامة، سلسلة التربية والمستقبل العربى (٣)، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ٢٠١٢، ص٢٣.
- ٨٤ - مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية: تقرير الإتجاهات الإقتصادية الإستراتيجية ٢٠١٢، مؤسسة الأهرام، القاهرة، السنة (١٢)، ٢٠١٢م، ص١٥.
- ٨٥ - مركز المعلومات ودعم واتخاذ القرار: نشرة المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية لجمهورية مصر العربية، العدد (٢٥٦)، المجلد (٢٢)، مجلس الوزراء، القاهرة، إبريل ٢٠١٤، ص١٣.
- ٨٦ - وزارة التخطيط: الخطة الخمسية الثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (٩٣/٩٢ - ١٩٩٧/٩٦) وخطة عامها الأول ٩٢/١٩٩٣، المجلد الأول، المكونات الرئيسية، القاهرة، إبريل ١٩٩٢، ص٢١٩.
- ٨٧ - وزارة التخطيط: خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية عام ١٩٩٧/٩٦، العام الخامس من الخطة الخمسية الثالثة (٩٣/٩٢ - ١٩٩٧/٩٦)، المكونات الرئيسية، القاهرة، إبريل ١٩٩٦، ص٦٨٧.
- ٨٨ - وزارة التخطيط: الخطة الخمسية الخامسة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (٠٣/٠٢ - ٢٠٠٧/٠٦)، وخطة عامها الأول، القاهرة، إبريل ٢٠٠٢، ص٣٩.
- ٨٩ - إبراهيم العيسوي: المسار الاقتصادي في مصر وسياسات الإصلاح الاقتصادي، دراسة نقدية في الأزمة الاقتصادية، مركز البحوث العربية والأفريقية، القاهرة، ١٩٨٩، ص١٣.
- ٩٠ - أحمد محمود الزنفلى: سياسة تعليمية جديدة لبناء المجتمع المصرى المنشود... متطلبات لازمة وملاحق مقترحة، دراسات تربوية ونفسية (مجلة كلية التربية بالزقازيق)، العدد ٨٥، الجزء الأول، أكتوبر ٢٠١٤، ص١١.
- ٩١ - وزارة التخطيط: الخطة الخمسية الثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ٩٢/١٩٩٣م - ١٩٩٧/٩٦م، خطة عامها الأول ٩٢/١٩٩٣م، مرجع سابق، ص٢٨٦.
- ٩٢ - وزارة التخطيط والتنمية المحلية: خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ٢٠٠٦/٢٠٠٧م، خطة العام الخامس من الخطة الخمسية ٢٠٠٢/٢٠٠٣م - ٢٠٠٦/٢٠٠٧م، وزارة التخطيط، القاهرة، أبريل ٢٠٠٦م، ص٢٦.
- ٩٣ - عبد الجواد على: قبلة القروض تحت القبة، مناقشة برلمانية، مجلة الأهرام الاقتصادى، مؤسسة الأهرام الاقتصادى، القاهرة، العدد (١٥٦٠)، ٣٠ نوفمبر ١٩٩٨م، ص٢٤.

- ٩٤ - سمير عبد الوهاب الخويت: المساعدات الأجنبية للتعليم .. رؤية تحليلية، الندوة العلمية الثالثة لقسم أصول التربية كلية التربية جامعة طنطا: المساعدات الأجنبية وتطوير التعليم المصري، كلية التربية، جامعة طنطا، الثلاثاء ١٥ يونيو ٢٠٠٤م، ص ٥٦- ٥٧ .
- ٩٥ - على صالح جوهر: التعليم: تخطيطه واقتصادياته، دار المهندس للطباعة والنشر، دمياط، ٢٠٠٤م، ص ١٢٩- ١٣٠ .
- ٩٦ - حسين كامل بهاء الدين: التعليم والمستقبل، مرجع سابق، ص ٤٧ .
- 97- World Bank; World Development Report 2012: Gender Equality and Development, The World Bank, Washington, D.C., 2011, PP.400-401.
- 98- World Economic Forum; The Global Competitiveness Report 2009-2010, World Economic Forum, Geneva, 2009, P.13.
- 99- World Economic Forum; The Global Competitiveness Report 2010-2011, World Economic Forum, Geneva, 2010, P.15.
- 100- World Economic Forum; The Global Competitiveness Report 2011-2012, World Economic Forum, Geneva, 2011, P.15.
- 101- World Economic Forum; The Global Competitiveness Report 2012-2013, World Economic Forum, Geneva, 2012, P.13.
- 102- World Economic Forum; The Global Competitiveness Report 2013-2014, World Economic Forum, Geneva, 2013, P.15.
- ١٠٣ - مصطفى السعيد: الاقتصاد المصري وتحديات الأوضاع الراهنة .. مظاهر الضعف - الأسباب - العلاج، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٢م، ص ٣٥ - ٣٦ .
- ١٠٤ - مركز العقد الاجتماعي: دراسة تحليلية لأسباب الفساد في مصر قبل ثورة ٢٥ يناير، نحو رؤية مستقبلية لمنع ومكافحة الظاهرة، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، القاهرة، ٢٠١١، ص ٢٧ .
- ١٠٥ - محمد عبد الشفيق عيسى: التكيف الهيكلي والنظام التعليمي ... رؤية اقتصادية اجتماعية مع تركيز خاص على حالة مصر، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، معهد التخطيط القومي، القاهرة، المجلد الخامس، العدد الثاني، ١٩٩٧م، ص ١٠٥ - ١٠٦ .
- ١٠٦ - مركز العقد الاجتماعي: ما بين الفساد والحكم الرشيد، نحو تحقيق العقد الاجتماعي والأهداف الانمائية، القاهرة، ٢٠١٠، ص ٣ .
- ١٠٧ - مركز العقد الاجتماعي بالتعاون مع البنك الدولي: مكافحة الفساد في مصر، تقرير المسح القومي لآراء المواطنين حول الفساد والنظام القضائي وجودة الخدمات الحكومية في مصر، وحدة البحوث والمتابعة والحوكمة، القاهرة ٢٠١٠، ص ١٠ .



- ١٠٨ -وزارة التخطيط: خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية عام ١٩٩٧/٩٦، مرجع سابق، ص٦٨٧.
- ١٠٩ -أحمد العربي المشرقي: حقيقة العولمة، دار قتيبة، دمشق، ٢٠٠٣، ص١١٤.
- ١١٠ -محمود شريف بسيوني، ومحمد هلال: الجمهورية الثانية في مصر، دار الشروق، القاهرة، ٢٠١٢، ص٤٥.
- 111- United Nations Development Programme (UNDP); Human Development Report 2007/2008, Fighting Climate Change: Human Solidarity in a Divided World, UNDP, New York, 2007, P.283.
- ١١٢ - محمد عبد الفتاح القصاص: التنمية المستدامة، كراسات مستقبلية، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، ٢٠٠٩، ص٢٠.
- ١١٣ - محمد صبرى الحوت: إصلاح التعليم بين واقع الداخل وضغوط الخارج، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ٢٠٠٨، ص٣٩.
- ١١٤ -محمد عبد الشفيق عيسى: التكيف الهيكلي والنظام التعليمي، مرجع سابق، ص٩٨.
- ١١٥ -معهد التخطيط القومي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير التنمية البشرية مصر ٢٠٠٨م، العقد الاجتماعي في مصر " دور المجتمع المدني"، معهد التخطيط القومي، القاهرة، ٢٠٠٨م، ص٣٠.
- ١١٦ -مركز العقد الاجتماعي: خريطة الحماية الاجتماعية في مصر، النشرة الثانية، مرصد عدالة التنمية، القاهرة، ديسمبر ٢٠١٣، ص١٠.
- ١١٧ -الجهاز المركزي للتعبة العامة والإحصاء: مؤشرات الفقر طبقاً لبيانات بحث الدخل والإنفاق والاسـتهلاك لعام ٢٠١٢/٢٠١٣، القاهرة، ٢٠١٣م، ص١، متاح علي: [www.capmas.gov.eg](http://www.capmas.gov.eg)
- ١١٨ -مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار: دولة العدل الاجتماعي .. مركزية القيمة ولا مركزية الحكم، أوراق للحوار، الإصدار الأول، مجلس الوزراء، القاهرة، أبريل ٢٠١١م، ص٥.
- ١١٩ -مركز العقد الاجتماعي: خريطة الحماية الاجتماعية في مصر، مرجع سابق، ص٤٣ - ٤٤.
- ١٢٠ -منى البرادعي: قضايا اقتصادية وتكنولوجية من منظور تنموي، في الجامعة العربية المفتوحة... مفاهيم ودراسات في التنمية، الجامعة العربية المفتوحة، القاهرة، ٢٠٠٥م، ص١٣٤.
- ١٢١ -الجهاز المركزي للتعبة العامة والإحصاء: المعلوماتية .. نشرة إحصائية شهرية، العدد (٣١)، القاهرة، سبتمبر ٢٠١٤م، ص٢٢.
- ١٢٢ -مركز العقد الاجتماعي: خريطة الحماية الاجتماعية في مصر، مرجع سابق، ص٢١.

- ١٢٣ - نادر فرجاني: يوميات ثورة الفل، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠١١، ص ٨٥.
- 124- United Nations Development Programme (UNDP); Human Development Report 2009, Overcoming Barriers: Human Mobility and Development, UNDP, New York, 2009, P.173.
- 125- United Nations Development Programme (UNDP); Human Development Report 2007/2008, Op. Cit., P.239.
- ١٢٦ - وينثروب ويلتشير: التعليم من أجل تعزيز التماسك الاجتماعي وثقافة اللاعنف، ترجمة: أحمد عطية، مستقبلات، العدد (١١٩)، المجلد (٣١)، العدد (٣)، سبتمبر ٢٠٠١، ص ٤٠٣ - ٤٠٤.
- ١٢٧ - أحمد عبد الله زايد، وآخرون: الأطر الثقافية الحاكمة لسلوك المصريين واختياراتهم، دراسة لقيم النزاهة والشفافية والفساد، لجنة الشفافية والنزاهة، وزارة الدولة للتنمية الإدارية، القاهرة، أكتوبر ٢٠٠٩، ص ١٧٨.
- ١٢٨ - معهد التخطيط القومي: الخصائص السكانية وانعكاساتها على القيم الاجتماعية، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، رقم ٢١٠، معهد التخطيط القومي، القاهرة، نوفمبر ٢٠٠٨، ص ١٥٨.
- ١٢٩ - عبد الفتاح أحمد حجاج (تحرير): حلقة نقاشية حول بيئة التعليم والتعلم وانعكاساتها.. دعوة للحوار، لجنة التربية، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٩م، ص ٥.
- ١٣٠ - مختار شعيب: أي مصر نريدها ما بعد ثورة الحرية وسقوط الفرعون، كراسات مصرية، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، ٢٠١٢، ص ٨٦.
- ١٣١ - معهد التخطيط القومي: الخصائص السكانية وانعكاساتها على القيم الاجتماعية، مرجع سابق، ص ٤٦ - ٤٧.
- ١٣٢ - مركز العقد الاجتماعي: خريطة الحماية الاجتماعية في مصر، مرجع سابق، ص ٢٩.
- ١٣٣ - محمد بوبوش: دور المنظمات الدولية في ترسيخ العولمة، متاح على : [www.boubouche.maktoobblog.com/](http://www.boubouche.maktoobblog.com/)
- ١٣٤ - مركز العقد الاجتماعي: خريطة الحماية الاجتماعية في مصر، مرجع سابق، ص ٣٣.
- ١٣٥ - أحمد زايد: أركيولوجيا الثورة وإعادة البعث للطبقي الوسطي، مجلة الديمقراطية، س ١١، ع ٤٢، مؤسسة الأهرام، أبريل ٢٠١١، ص ٢٣ - ٢٧.
- ١٣٦ - محمد صبري الحوت: المتطلبات التربوية لمجتمع ما بعد ٢٥ يناير... دعوة للاستشراف، دراسات تربوية ونفسية (مجلة كلية التربية بالزقازيق)، العدد ٧٢، يوليو ٢٠١١، ص ٧.

- ١٣٧ - مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار : ثورة الشعب المصري ملهمة شعوب العالم، تقارير معلوماتية، السنة الخامسة، العدد ٥٠ ، فبراير ٢٠١١، ص ٣.
- ١٣٨ - مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية: التقرير الإستراتيجي العربي ٢٠٠٨/٢٠٠٩، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ٢٠١٠م، ص ٣٤٣.
- ١٣٩ - مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية: التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠١٠، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ٢٠١١م، ص ٤٧٧.
- ١٤٠ - مراد صالح زيدان: دور جماعات الضغط في توجيه السياسة التعليمية في ضوء بعض المداخل المعاصرة المرتبطة ببناء القوة، مجلة كلية التربية، جامعة المنصورة، العدد (٤٢)، يناير ٢٠٠٠م، ص ١٣١ .
- ١٤١ - بثينة عبد الرؤوف رمضان: التعليم الأجنبي في مصر منذ منتصف السبعينيات من القرن العشرين حتى قيام ثورة ٢٥ يناير، مؤتمر ثورة ٢٥ يناير ومستقبل التعليم في مصر، معهد الدراسات التربوية، جامعة القاهرة، ١٣ - ١٤ يوليو ٢٠١١، مجلة العلوم التربوية، المجلد التاسع عشر، عدد خاص ٢٠١١، ص ٤٣٨.
- ١٤٢ - جمال اسماعيل الطحاوى: التحولات المجتمعية وتغير منظومة القيم بالمجتمع، مؤتمر التحديث والتغيير في مجتمعاتنا... تقييم للتجارب واستكشاف للآفاق، قسم الاجتماع بكلية الآداب جامعة عين شمس بالاشتراك مع مركز الدراسات المعرفية بالقاهرة، ٧ - ٨ أبريل ٢٠٠٨، ص ٣٩٥.
- ١٤٣ - إسماعيل عبد الرحيم شلبي: أسباب ومعوقات قيام التكامل الاقتصادي بين الدول العربية والإسلامية، مؤتمر التنمية والتكامل الاقتصادي في العالم الإسلامي، مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي بالاشتراك مع مركز الدراسات المعرفية بالقاهرة بجامعة الأزهر، ٢٨ - ٢٩ إبريل ٢٠١٠ م، ص ص ٢٦٤ - ٢٦٥.
- ١٤٤ - أحمد زينهم نوار: دور الحلقة الثانية من التعليم الأساسي في تنمية القيم العلمية لدى التلاميذ في ضوء المتغيرات المجتمعية المعاصرة، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة الزقازيق فرع بنها، ٢٠٠٤م، ص ص ٦٥ - ٦٦.
- ١٤٥ - وزارة التربية والتعليم: مبارك والتعليم، نظرة إلى المستقبل، وزارة التربية والتعليم، القاهرة، ١٩٩٢، ص ٥.
- ١٤٦ - وزارة التربية والتعليم: مبارك والتعليم، السياسة المستقبلية، وزارة التربية والتعليم، القاهرة، ٢٠٠٦، ص ٢٣.

- 147 - U. S. Department of State, Bureau of Public Affairs; The Middle East Partnership Initiative, Supporting Greater Opportunities Throughout the Middle East and North Africa, P.1, Available at: <http://www.arabianpeninsula.mepi.state.gov/uploads/images/PNOgcnlEoHjPfvVVdWXi0A/MEPIgeneral-En.pdf>
- ١٤٨ - أحمد محمود الزننلى: المبادئ والأهداف العامة للتعليم قبل الجامعى، مرجع سابق، ص ٢٧٨.
- ١٤٩ - شبل بدران: الأيديولوجيا والتربية في مصر... دراسة في العلاقة بين بنية النظام السياسي والسياسة التعليمية في الفترة ٧٤ - ١٩٨٩م، مجلة التربية المعاصرة، القاهرة، السنة (٧)، العدد (١٤)، يناير ١٩٩٠م، ص ٥٥.
- ١٥٠ - سيف الإسلام علي مطر، وهانى عبد الستار فرج: خطايا السياسة التعليمية في مصر، رؤية تحليلية ناقدة، المؤتمر العلمى الرابع لقسم أصول التربية: أنظمة التعليم في الدول العربية، التجاوزات والأمل، المجلد الأول، كلية التربية، جامعة الزقازيق، ٥ - ٦ مايو ٢٠٠٩، ص ٢٥ - ٢٦.
- ١٥١ - مای تشوتشانج: تطوير التعليم في مصر... تقرير البنك الدولى عن تطوير التعليم الأساسى في السنوات الخمس الأخيرة، في: وزارة التربية والتعليم: التعليم مشروع مبارك القومى ١٩٩١ - ١٩٩٧م، وزارة التربية والتعليم، القاهرة، ١٩٩٧م، ص ٩٩ - ١٠٠.
- ١٥٢ - إبراهيم مرعى العتيقى: سياسات مؤسسات النقد الدولية والتعليم، مرجع سابق، ص ٢٩١.
- ١٥٣ - على عباس فاضل: أثر العولمة على البطالة في البلدان النامية مع اشارة للعراق، وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، قسم العلاقات الاقتصادية الدولية، بغداد، ٢٠١٠، ص ١٥.
- ١٥٤ - ج. تيلاك: تأثير التصحيح الهيكلى على التعليم، استعراض التجربة الآسيوية، ترجمة سعيد حسن عبد العال، مستقبلات، العدد (١٠١)، المجلد ٢٧، العدد ١، مارس ١٩٩٧، ص ١٠٠.
- ١٥٥ - مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية: تقرير الاتجاهات الإقتصادية الإستراتيجية ٢٠٠٨، مؤسسة الأهرام، القاهرة، يناير ٢٠٠٨، ص ٢٩٤.
- ١٥٦ - مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية: تقرير الاتجاهات الاقتصادية والإستراتيجية ٢٠١٣، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ٢٠١٣م، ص ٨٧.
- ١٥٧ - محمود عباس عابدين: قضايا تخطيط التعليم واقتصادياته بين العالمية والمحلية... آفاق تربوية متجددة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ٢٠٠٣م، ص ٢٨٢.

- ١٥٨ - حامد عمار: دراسات في التربية والثقافة، قيم تربوية في الميزان، مكتبة الدار العربية للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٨، ص ١٧٥.
- ١٥٩ - إسماعيل سراج الدين: الشفافية ومحاربة الفساد في قطاع التعليم المصري، مكتبة الإسكندرية، الإسكندرية، ٢٠٠٧، ص ٣١ - ٣٢.
- ١٦٠ - معهد التخطيط القومي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير التنمية البشرية مصر ٢٠٠٨م، مرجع سابق، ص ٢٧٠.
- ١٦١ - محمد دويدار: الدلالة الثقافية للنظام التعليمي في مصر، مجلة سطور، العدد ٧، القاهرة، يونيو ١٩٩٧، ص ٦٠.
- ١٦٢ - معهد التخطيط القومي: تقويم التعليم الأساسي في مصر، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية في مصر، رقم (٨٠)، معهد التخطيط القومي، القاهرة، ١٩٩٣، ص ٢٤.
- ١٦٣ - سعيد طه محمود، والسيد محمد ناس: قضايا في التعليم العالي والجامعي، ط ٢، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ٢٠٠٦، ص ٢٦٦ - ٢٦٧.
- ١٦٤ - وزارة التربية والتعليم: مبارك والتعليم، نظرة إلى المستقبل، مرجع سابق، ص ٣٣ - ٣٥. (بتصرف)
- ١٦٥ - أحمد محمد هلالى: عولة التعليم الجامعي، مرجع سابق، ص ١٦٩.
- ١٦٦ - أحمد اسماعيل حجي: تطوير التعليم في زمن التحديات، مرجع سابق، ص ٢٩٠.
- ١٦٧ - محسن خضر: مستقبل التعليم العربي بين الكارثة والأمل، سلسلة آفاق تربوية متجددة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ٢٠٠٨م، ص ١٠١ - ١٠٢.
- ١٦٨ - علاء الدين أحمد كفاى: سمات العقلية المتطلبة للطالب المصري بعد ثورة ٢٥ يناير، مؤتمر ثورة ٢٥ يناير ومستقبل التعليم في مصر، مرجع سابق، ص ٨٠ - ٨١.
- ١٦٩ - عبد الفتاح أحمد حجاج (تحرير): حلقة نقاشية حول بيئة التعليم والتعلم وانعكاساتها، مرجع سابق، ص ٢٦ - ٢٧.
- ١٧٠ - حامد عمار: الإصلاح المجتمعي، إضاءات ثقافية واقتضاءات تربوية، مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٨، ص ٧٣ - ٧٤.
- ١٧١ - مامادو ندوى: العولة وعلاقتها بالتنمية الذاتية والتعليم في إفريقيا، مرجع سابق، ص ٩٢.
- ١٧٢ - عبد الفتاح أحمد حجاج (تحرير): حلقة نقاشية حول بيئة التعليم والتعلم وانعكاساتها، مرجع سابق، ص ٢٥.
- ١٧٣ - حامد عمار: تعليم المستقبل من التسلسل إلى التحرر، آفاق تربوية متجددة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ٢٠١٣، ص ٢٤٣ - ٢٤٤.

- ١٧٤ - على أحمد مذكور: خريطة الطريق للنظام التعليمي المصري، مؤتمر ثورة ٢٥ يناير ومستقبل التعليم في مصر، مرجع سابق، ص ٦٥.
- ١٧٥ - عبد الرحمن عبد الرحمن النقيب: ثورة ٢٥ يناير ومستقبل التعليم في مصر، مؤتمر ثورة ٢٥ يناير ومستقبل التعليم في مصر، مرجع سابق، ص ٢٠٣.
- ١٧٦ - مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية: تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية ٢٠٠٨، مرجع سابق، ص ٢٩٦ - ٢٩٧.
- ١٧٧ - الجهاز المركزي للتعليئة العامة والإحصاء: التعليم الأساسي في مصر، القاهرة، مايو ٢٠٠٨، ص ٨٠.
- ١٧٨ - محمد غازی بيومي: نموذج مقترح للتخطيط الاستراتيجي في ضوء مدخل الإصلاح المتمركز حول المدرسة في مصر، مجلة كلية التربية بالزقازيق، العدد (٦٣)، الجزء الثاني، إبريل ٢٠٠٩م، ص ٣٨.
- 179- World Economic Forum; The Global Competitiveness Report 2013–2014, Op. Cit., P.177.
- 180- World Economic Forum; The Global Competitiveness Report 2012–2013, Op. Cit., P.159.
- 181- World Economic Forum; The Global Competitiveness Report 2011–2012, Op. Cit., P.169.
- 182- World Economic Forum; The Global Competitiveness Report 2009–2010, Op. Cit., P.137.
- 183- Geo-Jaja, Maclean & Joseph Zajda; Rethinking Globalization and the Future of Education in Africa, in Zajda, J. (ed.); International Handbook on Globalization: Education and Policy Research, Springer Publishing , New York, 2005, P.112.
- ١٨٤ - سيف الإسلام على مطر، وهانئ عبد الستار فرج: خطايا السياسة التعليمية في مصر، مرجع سابق، ص ٢٣.
- ١٨٥ - معهد التخطيط القومي: تقرير التنمية البشرية في مصر عام ٢٠١٠، شباب مصر: بناة مستقبلنا، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، ومعهد التخطيط القومي، القاهرة، ٢٠١٠، ص ٨٤.
- ١٨٦ - على عباس فاضل: أثر العولمة على البطالة في البلدان النامية، مرجع سابق، ص ١٤.
- ١٨٧ - مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية: تقرير الاتجاهات الإقتصادية الإستراتيجية ٢٠٠٨، مرجع سابق، ص ١٥.

- 188- Haydon, Graham; Aims of Education, in Chambliss, J. J. (ed.); Philosophy of Education, An Encyclopedia, Garland Publishing, New York, 1996, PP.11-12.
- 189- Winch, Christopher, and John Gingell; Key Concepts in the Philosophy of Education, Routledge, London, 1999, P.10.
- 190- U. S. Department of State, Bureau of Public Affairs; The Middle East Partnership Initiative, Supporting Greater Opportunities Throughout the Middle East and North Africa, Op. Cit., P.1.
- ١٩١ -وزارة التربية والتعليم: مبارك والتعليم، السياسة المستقبلية، مرجع سابق، ص٢٣.
- 192- U. S. Department of State, Bureau of Public Affairs; The Middle East Partnership Initiative, Supporting Greater Opportunities Throughout the Middle East and North Africa, Op. Cit., P.1.
- ١٩٣ - مجمع اللغة العربية: المعجم الوجيز، طبعة خاصة بوزارة التربية والتعليم، القاهرة، ١٩٩٤، ص١٨٤.
- ١٩٤ - أحمد إسماعيل حجي: الإدارة التعليمية والإدارة المدرسية، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ص ٢٦٣ - ٢٦٤.
- ١٩٥ - منار محمد بغدادى: السياسة التعليمية في الدول النامية والمتقدمة، مرجع سابق، ص١٤٣.
- ١٩٦ - سيف الاسلام مطر: تخطيط التعليم في سياق هش، محاضرة القايت على طلاب الدكتوراة بقسمى الإدارة التربوية وسياسات التعليم وقسم أصول التربية العام الجامعى ٢٠١٢/٢٠١٣، كلية التربية، جامعة الاسكندرية، ص١٩.
- ١٩٧ -وزارة التربية والتعليم، الإدارة العامة للتعليم الابتدائى: توجيهات عامة للعام الدراسى ١٩٩٦/٩٥م، وزارة التربية والتعليم، القاهرة، ١٩٩٦م، ص٢.
- ١٩٨ -وزارة التربية والتعليم: قرار وزارى رقم (٣٠٦) بتاريخ ١٢/٦/١٩٩٣م، بشأن تنظيم التعليم الخاص، القاهرة، ١٩٩٣.
- ١٩٩ -حامد عمار: مواجهة العولمة في التعليم والثقافة، الدار العربية للكتاب بالتعاون مع مكتبة الأسرة، القاهرة، ٢٠٠٦م، ص٨٤.
- ٢٠٠ -سعاد محمد عيد: تخطيط السياسة التعليمية والتحديات الحضارية المعاصرة، سلسلة التربية والمستقبل العربي (٤)، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ٢٠١٣م، ص ص ١٨٠ - ١٨١.
- ٢٠١ -إياد محمد أحمد السيد: العولمة ورسالة الجامعة... رؤية مستقبلية، مرجع سابق، ص٩٠.
- 202- Geo-Jaja, Maclean & Joseph Zajda; Rethinking Globalization and the Future of Education in Africa, in Zajda, J. (ed.); International Handbook on Globalization: Education and Policy Research, Op. Cit., P.112.

- 203- Puntasen, Apichai; Manpower and Educational Planning for Higher Education in Thailand, Journal of Economic Development and Cultural Change, Vol. 25, No. 2, Jan. 1977, P.281.
- ٢٠٤ - أحمد محمد هلالى: عولمة التعليم الجامعي، مرجع سابق، ص١٦٩.
- ٢٠٥ - دوجلاس م. وندام، ويبنج بنج: مفاهيم الحافز والتخطيط التربوي الشامل، في: فرانسيس ن. كيميرو، دوجلاس م. وندام (تحرير): التخطيط التربوي .. تحليل الحوافز واتخاذ القرارات الفردية في مجال الإدارة التربوية، ترجمة: محمد أمين، عاطف غيث، مجموعة النيل العربية، القاهرة، ٢٠٠٣، ص٢٩.
- ٢٠٦ - مروة بلتاجى: التعليم العالى في مصر بين قيود التمويل واستراتيجيات التطوير، ص٣، متاح على: [www.abhato.net.ma/content/download/27811/600692/](http://www.abhato.net.ma/content/download/27811/600692/)
- 207- UNESCO; The Process of Educational Planning: Training Materials in Educational Planning, Administration and Facilities, Division of Educational Policy and Planning, Module III: The Diagnosis, Unesco, Paris, 1992, P.12.
- ٢٠٨ - جودت أحمد سعادة: صياغة الأهداف التربوية والتعليمية في جميع المواد الدراسية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠١، ص٣٧.
- ٢٠٩ - على أسعد وطفة، وعيسى محمد الأنصارى: الأهداف التربوية العربية، دراسة تحليلية نقدية مقارنة، مجلة جامعة دمشق، المجلد ١٢، العدد الأول، ٢٠٠٥، ص٨٤ - ٨٥.
- ٢١٠ - سيف الإسلام مطر: تخطيط التعليم في سياق هش، مرجع سابق، ص٢١.
- ٢١١ - مختار شعيب: أي مصر نريدها ما بعد ثورة الحرية وسقوط الفرعون، مرجع سابق، ص١٠٥ - ١٠٦.
- ٢١٢ - السيدة محمود إبراهيم سعد: المخطط التعليمي... دوره في ربط البحث بصنع السياسة التعليمية، سلسلة التربية والمستقبل العربى (١)، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ٢٠١١، ص٢٦٢.
- 213- Torsten, Husen; Higher Education and Social Stratification, IIEP, Unesco, Paris, 1987, P.19.
- 214- Dash, M. ; Education in India: Problems and Perspectives, Op. Cit., pp.48-49.
- ٢١٥ - سعد محمد عيد: تخطيط السياسة التعليمية والتحديات الحضارية المعاصرة، مرجع سابق، ص١٤٦.



- ٢١٦ - سعد حافظ: التجربة المصرية في التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، في: منير الحمش: تقرير حول مؤتمر التنمية والتخطيط في ظل المتغيرات العالمية والإقليمية، قضايا راهنة، سلسلة أوراق شهرية، المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، دمشق، العدد (١١)، نوفمبر ٢٠٠٣م، ص ٢٩.
- ٢١٧ - إبراهيم العيسوي: التخطيط للتنمية في اقتصاد مختلط ومنقح، في: أحمد السيد النجار (محرر)، الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، مؤسسة الأهرام، القاهرة، السنة (١)، يناير ٢٠٠١م، ص ٢٥ - ٢٦.
- ٢١٨ - حامد عمار: عولمة الإصلاح التربوي بين الوعود والإنجاز والمستقبل، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ٢٠١٠، ص ١٧٣ - ١٧٤.
- ٢١٩ - السيدة محمود إبراهيم: المخطط التعليمي، دوره في ربط البحث بصنع السياسة التعليمية، مرجع سابق، ص ١٤٣.
- ٢٢٠ - وفاء عبد الفتاح محمود إبراهيم: مداخل التخطيط التربوي في ضوء التحديات الحضارية المعاصرة .. دراسة مستقبلية، رسالة دكتوراه، كلية التربية جامعة بنها، ٢٠١٤، ص ١٣٩.
- ٢٢١ - إنجمار فاجرلند، وبريت سجوستد: تخطيط التربية وإدارتها في أوروبا .. الاتجاهات والرهانات، مجلة مستقبلات، اليونسكو، المجلد ٢١، العدد الأول، ١٩٩١، ص ١١٠.
- ٢٢٢ - أحمد على الحاج محمد: التخطيط التربوي .. إطار لمدخل تنموي جديد، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٢، ص ١٦١.
- ٢٢٣ - أمنية أسامة أحمد شاهين: تعبئة موارد مالية إضافية لتلبية متطلبات تطوير التعليم الجامعي، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة الزقازيق، ٢٠١٤، ص ١٥٤ - ١٥٥.
- 224- Ayyar, R.V. Vaidyanatha; Educational Policy Planning and Globalisation, International Journal Educational Development, Vol. 16, No. 4, 1996, P. 349.
- ٢٢٥ - سيف الإسلام علي مطر: العلاقة بين البحث التربوي وصنع السياسة التعليمية، دراسة تحليلية لبعض عوامل الانفصال والاتصال، دراسات تربوية، الجزء الثاني، مارس ١٩٨٦، ص ٢٠٦.
- ٢٢٦ - سيف الإسلام علي مطر: توظيف نتائج البحوث التربوية في صنع القرارات الإصلاحية، المؤتمر العلمي الأول لكلية التربية جامعة الأزهر بالاشتراك مع مركز الدراسات المعرفية

- بالقاهرة: توجيه بحوث الجامعات الإسلامية في خدمة قضايا الأمة، ١٨-١٩ فبراير ٢٠٠٧، ص ٢٤١.
- ٢٢٧ - فريدريك هاربيسون: الأولويات والاختيارات في تطوير المصدر البشري، ترجمة رياض البناء، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض، ١٩٨٠، ص ٨.
- ٢٢٨ - هاني خميس عبده: أسس الدراسات المستقبلية .. النشأة والأهداف والمعرفة، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، المجلد (٣٣)، العدد الثالث، الكويت، ٢٠٠٥، ص ٧٣٩.
- ٢٢٩ - أحمد محمود الزنفلي: التخطيط الإستراتيجي للتعليم الجامعي، مرجع سابق، ص ٦١.
- ٢٣٠ - عاشور إبراهيم الدسوقي: تصور مستقبلي لتطوير التعليم الثانوي في ضوء متطلبات التنمية البشرية، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة الزقازيق فرع بنها، ٢٠٠٣م، ص ٤٧.
- ٢٣١ - ضياء الدين زاهر: علم المستقبل في التربية .. مفاهيمه وتقنياته، المجلة العربية للتربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ٢٤، مج ١٢، تونس، ١٩٩١، ص ٢٠.
- ٢٣٢ - المعهد الوطني لتكوين مستخدمي التربية وتحسين مستواهم: أساسيات التخطيط التربوي النظرية والتطبيقية، لخضر لكحل وكمال فرحاي، وزارة التربية الوطنية، الجزائر ٢٠٠٩، ص ٤٧. متاح على: [www.infpe.edu.dz](http://www.infpe.edu.dz)